



جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا

أثر مخاطر السوق على ربحية المصارف الإسلامية العاملة في
فلسطين: دراسة مقارنة ما بين البنوك الإسلامية والتقليدية

إعداد

أنسام فوزي يوسف علان

إشراف

د. علاء صبحي رزية

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التمويل الإسلامي،
من كلية الدراسات العليا، في جامعة النجاح الوطنية، نابلس - فلسطين.

أثر مخاطر السوق على ربحية المصارف الاسلامية العاملة في
فلسطين: دراسة مقارنة ما بين البنوك الاسلامية والتقليدية

إعداد

أنسام فوزي يوسف علان

نوقشت هذه الرسالة بتاريخ 2024/12/23م، وأجيزت:

Dr. Alaa Razia

التوقيع

Muhammad

التوقيع

Muhammad

التوقيع

د. علاء صبحي رزية

المشرف الرئيسي

د. محمد أبو شربة

الممتحن الخارجي

د. معاذ الصالح

الممتحن الداخلي

الإهداء

أهدي رسالتي هذه وثمره تعبي وجهدي المبذول

إلى خاتم الانبياء والمرسلين معلم البشرية أجمعين سيدنا وحبينا محمد عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم

إلى من روت دماؤهم هذه الارض المباركة، شهداء فلسطين اللذين هم أحياء عند ربهم يرزقون

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار، من أرسى لدي قواعد الخلق الكريم، وقدم لي التضحية لكي يوصلني

لهذه الدرجة من العلم، والدي العزيز أطال الله بعمره وأمه بالصحة والعافية

إلى من كانت دعواتها لي سبباً لنجاحي وتوفيقي، حبيبة قلبي وقرّة عيني، التي كانت دائماً إلى جانبي

بنصائحها ودعمها واحتوتني برضاها ودعاءها، فهي صاحبة الفضل الذي لا يمكن تلخيصه بكلمات أو

عبارات، أمي الغالية

إلى رفيق الدرب والروح من سلمته قلبي فسلمني حياته من ساعدني في مسيرتي العلمية وكان سنداً لي

من بعد والدي، زوجي الغالي (حمزة) حفظه الله من كل مكروه

إلى من كانوا وما زالوا عزاً لي وسنداً أخوتي وأخواتي

إلى من هم أعظم إنجازاتي وكنزي الباقي ومهجة فوادي، ولديّ (مريم) و (عمر) حفظهم الله ورعاهم

إلى عائلتي الثانية من أنجبوا رجلاً وزرعوا فيه صفات الخلق الكريم واللفظ والاحسان واللين وجعله

الله زوجاً لي، حماي وحماتي رحمهم الله وأسكنهم الفردوس الاعلى

إلى أخوة زوجي وأخواته الكرام وأخص بالذكر أخت زوجي (منار) التي كان لها عظيم الفضل علي

أثناء مرحلة كتابتي للرسالة، من احتوت طفلي وكانت لها أمّاً ثانية أثناء انشغالي عنها، رضي الله عنها

وأرضاهما

وأخيراً أهدي هذا الجهد إلى كل شخص ربطتني به علاقة مودة ومحبة إلى كل من وسعهم قلبي ولم

تسعهم هذه الصفحة، أهديكم رسالتي ودعواتي الطيبة

الشكر والتقدير

قال الله تعالى في كتابه الكريم: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا لُقْمَانَ الْحِكْمَةَ أَنْ اشْكُرْ لِلَّهِ وَمَنْ يَشْكُرْ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ حَمِيدٌ﴾ [لقمان:12]

الحمد لله الذي بِنِعْمَتِهِ تتم الصالحات وبشكره تدوم النعم، والحمد لله الذي بتوفيقه وتيسيره تصلح الأمور وتتم كبرى النعم، الحمد لله الذي تستقيم باسمه الأمور، اللهم لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك.

في البداية يتحتم عليّ أن أعبر عن امتناني وشكري العميق لله عزّ وجلّ، الذي وفقني وأيسر لي الطريق نحو هذه الدرجة العلمية الرفيعة، إليه الحمد والشكر الذي لا ينقطع.

أتقدم بجزيل الشكر والامتنان لوالدي الكريمين وزوجي الحبيب، الذين كانوا دعمي الأساسي في رحلتي العلمية.

كما أعبر عن امتناني للدكتور علاء صبحي رزية حفظه الله، الذي لم يدخر جهداً في إرشادي وإشرافي خلال هذه الرحلة العلمية، كانت توجيهاته القيّمة ونصائحه السديدة أساساً في صياغة رسالتي بالشكل الذي عليه.

وشكر خاص لأعضاء لجنة المناقشة الكرام، الدكتور معاذ الصالح والدكتور محمد أبو شربة وغيرهم، على قبولهم دعوتي لمناقشة رسالة الماجستير.

ولا يمكنني نسيان الأستاذ أيمن أبو عصيدة الذي ساهم بشكل كبير في عملية التحليل الإحصائي.

لكم مني جزيل الشكر والعرفان

الإقرار

أنا الموقعة أدناه مقدمة الرسالة التي تحمل عنوان:

أثر مخاطر السوق على ربحية المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين: دراسة مقارنة ما بين البنوك الإسلامية والتقليدية

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة هي نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة ككل أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل أية درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أية مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

اسم الطالبة: أنسام فوزي يوسف علان

التوقيع: انسام علان

التاريخ: ٢٣/١٢/٢٠٢٤

فهرس المحتويات

ج	الإهداء
د	الشكر والتقدير
هـ	الإقرار
و	فهرس المحتويات
ط	فهرس الجداول
ك	فهرس الملاحق
ل	الملخص
1	الفصل الاول: سياق الدراسة والاطار النظري
1.1	مقدمة الدراسة
1.2	ماهية المخاطر المصرفية
1.2.1	تعريف المخاطر لغةً واصطلاحاً
1.2.2	تعريف المخاطر المصرفية من الناحية الاقتصادية
1.2.3	أنواع المخاطر المصرفية
1.2.3.1	المخاطر المالية
1.2.3.2	مخاطر الأعمال
1.3	طبيعة المخاطر في المصارف الاسلامية وأنواعها
1.3.1	طبيعة المخاطر التي تتعرض لها المصارف الاسلامية
1.3.2	أنواع المخاطر التي تتعرض لها المصارف الاسلامية
1.3.2.1	مخاطر عامة تتعرض لها المصارف الاسلامية
1.3.2.2	مخاطر خاصة بصيغ التمويل الاسلامية
1.4	مخاطر السوق في المصارف الاسلامية

31	1.4.1 ماهية مخاطر السوق وأنواعها في المصارف الاسلامية.....
34	1.4.2 طبيعة مخاطر السوق التي تتعرض لها البنوك الاسلامية.....
37	1.4.3 قياس مخاطر السوق في البنوك الاسلامية.....
45	1.5 الربحية في المصارف الاسلامية.....
45	1.5.1 تعريف الربح.....
52	1.5.2 الربحية في المصارف الاسلامية.....
57	1.5.3 المؤشرات التي تقيس الربحية في المصارف الاسلامية.....
57	1.5.3.1 ماهية المؤشرات المالية وأهميتها.....
59	1.5.3.2 تعريف مؤشرات الربحية.....
60	1.5.3.3 أهم المؤشرات التي تقيس الربحية.....
63	6.1 الدراسات السابقة.....
62	1.6.1 الدراسات العربية.....
67	1.6.2 الدراسات الاجنبية.....
70	1.7 مشكلة الدراسة.....
70	1.8 أسئلة الدراسة.....
71	1.9 أهمية الدراسة.....
71	1.10 أهداف الدراسة.....
72	1.11 فرضيات الدراسة.....
73	1.12 حدود الدراسة.....
73	1.13 مصطلحات الدراسة.....
73	1.14 منهج الدراسة.....
75	الفصل الثاني: منهجية الدراسة وإجراءاتها.....

75.....	2.1 المقدمة
75.....	2.2 مجتمع الدراسة وعينتها
76.....	2.3 أدوات الدراسة
76.....	2.4 متغيرات الدراسة
77.....	2.5 الوصف الرياضي لنموذج الدراسة
78.....	2.6 أدوات تحليل البيانات
78.....	2.7 الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة
82.....	الفصل الثالث: نتائج الدراسة
82.....	3.1 المقدمة
83.....	2.3 بيانات الدراسة الكمية
87.....	3.3 نموذج الدراسة
104.....	الفصل الرابع: مناقشة النتائج والتوصيات
104.....	4.1 مناقشة نتائج أسئلة وفرضيات الدراسة
112.....	4.2 التوصيات
115.....	المراجع العلمية
128.....	الملاحق
b.....	Abstract

فهرس الجداول

- جدول (1) نتائج التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة 84
- جدول (2): نتائج تقدير نموذج الانحدار المجمع (Pooled regression model) للمتغير التابع (معدل العائد على حقوق الملكية) (N= 13) 88
- جدول (3): نتائج تقدير نموذج الانحدار المجمع (Pooled regression model) للمتغير التابع (معدل العائد على الأصول) (N= 13) 89
- جدول (4): نتائج تقدير نموذج الانحدار المجمع (Pooled regression model) للمتغير التابع (معدل الكفاءة التشغيلية) (N= 13) 90
- جدول (5): نتائج تقدير نموذج الانحدار المجمع (Pooled regression model) للمتغير التابع (معدل هامش الربح) (N= 13) 91
- جدول (6): نتائج تقدير نموذج الانحدار المجمع (Pooled regression model) للمتغير التابع (معدل الرفع المالي) (N= 13) 92
- جدول (7): نتائج تقدير نموذج الانحدار المجمع (Pooled regression model) للمتغير الكلي (الربحية) (N= 13) 93
- جدول (8): نتائج تقدير نموذج الآثار الثابتة (Fixed effect model) للمتغير التابع (معدل العائد على حقوق الملكية) (N= 13) 94
- جدول (9): نتائج تقدير نموذج الآثار الثابتة (Fixed effect model) للمتغير التابع (معدل العائد على الأصول) (N= 13) 95
- جدول (10): نتائج تقدير نموذج الآثار الثابتة (Fixed effect model) للمتغير التابع (معدل الكفاءة التشغيلية) (N= 13) 96
- جدول (11): نتائج تقدير نموذج الآثار الثابتة (Fixed effect model) للمتغير التابع (معدل هامش الربح) 131
- جدول (12): نتائج تقدير نموذج الآثار الثابتة (Fixed effect model) للمتغير التابع (معدل الرفع المالي) 131
- جدول (13): نتائج تقدير نموذج الآثار الثابتة (Fixed effect model) للمتغير الكلي (الربحية) . 132

- جدول (14): نتائج تقدير نموذج الآثار العشوائية (Random effect model) لمتغيرات الربحية 132
- جدول (15): نتائج مصفوفة معاملات الارتباط لمتغيرات الدراسة..... 133
- جدول (16): نتائج اختبار النموذج الأفضل من النماذج المقدره (Hausman test)..... 133
- جدول (17): نتائج تقدير نموذج الانحدار المجمع (Pooled regression mode) ببيانات البنوك الربوية..... 134
- جدول (18) نتائج تقدير نموذج الانحدار المجمع (Pooled regression mode) ببيانات البنوك الاسلامية..... 135
- جدول (19) نتائج اختبار (LM TEST) للمتغير التابع (الربحية)..... 135
- جدول (20) نتائج اختبار (GMM) لنماذج الدراسة..... 136

فهرس الملاحق

128	ملحق (أ): ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة
131	ملحق (ب): الجداول

أثر مخاطر السوق على ربحية المصارف الاسلامية العاملة في فلسطين: دراسة مقارنة ما بين البنوك الاسلامية والتقليدية

إعداد

أنسام فوزي يوسف علان

إشراف

د. علاء صبحي رزية

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر مخاطر السوق على ربحية المصارف الاسلامية العاملة في فلسطين، وقدمت مقارنة ما بينها وبين المصارف التقليدية من أجل الوصول إلى نتائج دقيقة، وقد تم استخدام المنهج الاستقرائي في الفصل الأول الخاص بالجزء النظري، والمنهج الاحصائي في الجزء العملي من الرسالة، من أجل قياس مخاطر السوق متمثلة (بسر الصرف، وسعر الفائدة، وسعر الاسهم)، وبيان أثر هذه المخاطر على خمس متغيرات للربحية، وهي: (معدل العائد على الاصول، ومعدل العائد على حقوق الملكية، ومعدل الكفاءة التشغيلية، ومعدل الرفع المالي، وهامش الربح)، وذلك بالاعتماد على متغيرين ضابطين، وهما: (حجم البنك واجمالي رأس المال)، حيث تكوّن مجتمع الدراسة من البنوك العاملة داخل فلسطين، وتم أخذ عينة شملت 13 بنكاً فلسطينياً، اثنان من البنوك الاسلامية، و11 بنكاً تقليدياً، وقد تم جمع البيانات اللازمة من القوائم المالية المنشورة على الموقع الرسمي لكل بنك من هذه البنوك، ومن ثم عمل المعادلات اللازمة، ثم بعد ذلك تم تحليل هذه البيانات احصائياً باستخدام البرنامج الاحصائي EViews، حيث تم الاعتماد على ثلاثة نماذج احصائية في التحليل، وهي: نموذج الانحدار المجمع، ونموذج الآثار الثابتة، ونموذج الآثار العشوائية.

وقد أظهرت نتائج الدراسة بأن هنالك أثر عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمخاطر السوق: (التغير في سعر الصرف، التغير في سعر الفائدة، التغير في سعر الاسهم) على كل من معدل العائد على حقوق الملكية، ومعدل العائد على الاصول، ومعدل الكفاءة التشغيلية، ومعدل هامش الربح، ومعدل الرفع

المالي في المصارف الاسلامية العاملة في فلسطين، كما يوجد أثر عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للمتغيرات الضابطة: (حجم البنك واجمالي رأس المال) على المتغيرات: (معدل هامش الربح، معدل الرفع المالي)، بينما لا يوجد أثر في المتغيرات (معدل العائد على حقوق الملكية، معدل العائد على الأصول، معدل الكفاءة التشغيلية) في المصارف الاسلامية العاملة في فلسطين، ومن خلال هذه النتائج أوصت الدراسة بعدة توصياتٍ من أهمها: على المصارف الإسلامية التركيز على تطوير استراتيجيات شاملة لإدارة المخاطر، اضافة إلى الاستثمار في تحسين كفاءة عملياتها التشغيلية من خلال استخدام التكنولوجيا الحديثة وأتمة العمليات، ولا بد على المصارف الاسلامية الاستفادة من تقنيات التحليل المالي المتقدم لتقييم تأثير مخاطر السوق على المؤشرات المالية المختلفة.

الكلمات المفتاحية: المصارف الاسلامية، مخاطر السوق، الربحية.

الفصل الاول

سياق الدراسة والاطار النظري

1.1 مقدمة الدراسة

على الرغم من التطور الكبير في اساليب عمل المؤسسات المالية بشكل عام والمصرفية بشكل خاص وابتكار الادوات المالية الحديثة التي من شأنها العمل على زيادة ارباح هذه المؤسسات، إلا أنه لا بد من وجود العديد من المخاطر التي قد تؤدي الى التقلب في معدلات الأرباح لمثل هذه المؤسسات، وتتنظر البنوك عموماً والبنوك الاسلامية خصوصاً الى هذه المخاطر على أنها أمر محتم يجب التعامل معه ولا يمكن تجنبه، ذلك أن نمط وطبيعة البيئة المصرفية تلزمها باتخاذ الكثير من التدابير التي من شأنها أن تخفف من حدة الخطر على قدر الامكان (قندوز ع.، 2020)، من خلال تكوين المخصصات والاحتياطات التي تتناسب مع كل نوع خطر، حيث أن هذه المؤسسات تعتمد على نوعين من المصادر، وهي المصادر الذاتية والمصادر الخارجية، وتتمثل المصادر الذاتية في أموال المساهمين المعبر عنها بحقوق الملكية، في حين تتمثل المصادر الخارجية في أموال المودعين التي تشكل النسبة الأكبر من هذه المصادر (فيشوش، 2020)، والتي يقع على عاتق البنك حمايتها من أي خطر خارجي قد يؤثر فيها، مما يؤدي الى زعزعة ثقة العملاء بالبنك وبالتالي العزم على سحب ودائعهم، ومن الناحية الأخرى لا شك أيضاً من وجود تأثير سلبي لهذه المخاطر على أموال المساهمين، الأمر الذي يؤدي بدوره الى خفض القيم السوقية لاسهم البنك.

وتتأثر البنوك الاسلامية بالمخاطر بشكل أكبر من البنوك التقليدية، لأن نظام عملها يقوم على أساس الربح والخسارة حسبما تقتضيه الشريعة الاسلامية (الفواز، 2014)، لذا تقع على عاتقها مسؤولية كبيرة في المحافظة على مصادرها الخارجية والذاتية من أي خطر قد يؤثر فيها، اذ لا شك أن لديها مخصصات واحتياطات أكبر من التي تمتلكها البنوك التقليدية.

وتشكل مخاطر السوق أكبر عائق أمام مجال عمل المصارف الإسلامية، حيث أنها تتعامل مع استثمارات حقيقية، لذا قد يصعب عليها التنبؤ بتقلبات الأسعار خاصة تحت ظروف عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي، مما يؤثر سلباً على هدف تعظيم الأرباح لديها، وعليه تسعى هذه الدراسة الى دراسة أثر مخاطر السوق على الربحية في البنوك الإسلامية مقارنةً مع البنوك التقليدية العاملة في فلسطين، من أجل تقييم هذه المخاطر سعياً لوضع استراتيجيات تخفف من حدتها وتعمل على استقرار عمل هذه البنوك.

1.2 ماهية المخاطر المصرفية

أصبحت المخاطر المصرفية جزء لا يتجزأ من منظومة العمل المصرفي خاصة مع التطور والتقدم في آليات ووسائل اتمام المعاملات البنكية واشتداد وتيرة المنافسة المصرفية، وقد توجب على البنوك العمل على ابتكار طرق من اجل ادارة هذه المخاطر حتى تستمر في أداء عملها على نحو جيد، فعندما تقوم بوضع خطط من أجل تعظيم ارباحها لابد الاخذ بعين الاعتبار المخاطر التي تنطوي تحت هذه الخطط، واتباع الطرق والوسائل المناسبة التي من شأنها التخفيف من حدة وأثر هذه المخاطر (بو عبدلي & سعيد، 2015).

1.2.1 تعريف المخاطر لغةً واصطلاحاً

أولاً: المخاطر لغةً

جاءت المخاطر من الجذر اللغوي "خطر" والخطر عند أهل اللغة هو "الاشراف على الهلاك وخوف التلف، ويقال هذا أمر خطير، أي متردد بين أن يوجد أو لا يوجد" (الرازي، 1986). ويطلق الخطر على الأمر الذي يترهن عليه، وتخاطروا على الأمر، أي ترأهنوا عليه (الفيروز، 2005). وقد جاء الخطر بمعنيين، احدهما يعني القدر والمكانة، فيقال هذا رجل خطير، أي رجل رفيع الدرجة والمكانة، والمعنى الثاني هو الاهتزاز والحركة، فيقال هذا الرمح خطار، أي بمعنى شديد الاهتزاز والحركة،

وخطر الرمح يخطر، أي اهتز (ابن منظور، 1311)، كما جاء الخطر بمعنى التبخر، فيقال: خطر يخطر اذا تبخر، ومنه جاء في الحديث: (... خرج ملكهم مرحب يخطر بسيفه)، اي يهز بسيفه متبخترا بنفسه (مسلم بن الحجاج، 2013).

وفي سياق موضوع البحث فإن التعريف اللغوي الاقرب للخطر هو الاشراف على الهلاك وخوف التلف، والتردد بين أن يوجد أو لا يوجد.

ثانياً: المخاطر اصطلاحاً

عرفت المخاطر في اصطلاح الفقهاء بأنه الخطر الذي يعبر عن حالة التردد بين الغنم أو الغرم، أي بمعنى احتمالية تحقق الربح أو الخسارة، ويرادف كلمة الخطر لفظ الغرر الذي ورد في حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الحصة، وبيع الغرر. والغرر في اللغة هو الخطر والخداع وتعريض النفس والمال للهلاك، بينما يعبر عن الغرر عند الفقهاء بأنه: ما يكون مستور العاقبة، وهو ما تردد بين أمرين ليس أحدهما أظهر، فيقع فيه الاحتمال والشك وعدم الثقة، والغرر ينفي عن الشيء أن يكون معلوم الوجود والقدر ومقدوراً على تسليمه (طهراوي و بن حبيب ، 2013).

1.2.2 تعريف المخاطر المصرفية اقتصادياً

لقد تعددت التعريفات لتفسير مفهوم المخاطر المصرفية من الناحية الاقتصادية، وفي هذا السياق عرض لأبرز هذه التعريفات على النحو الآتي:

المخاطر المصرفية هي: "درجة عدم التأكد أي درجة عدم انتظام العوائد والخوف من وقوع خسائر من الاستثمار" (الأجنف، 2016)، او هي " احتمالية مستقبلية قد تعرض المصرف إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها بما قد يؤثر على تحقيق أهداف المصرف وعلى تنفيذها بنجاح، وقد تؤدي في حال

عدم التمكن من السيطرة عليها وعلى آثارها إلى القضاء على المصرف وإفلاسه" (عمارة، 2009)، كما تعرف على أنها: إمكانية تعريض البنك لخسائر غير متوقعة وغير مخطط لها أو تقلبات في معدل العائد المتوقع على استثمار معين (الداني، 2016). وفي تعريف آخر للمخاطر بأنها: احتمال حدوث انحراف في المستقبل بشكل تختلف فيه النتائج المرغوب في تحقيقها عن النتائج المتوقعة، أي توقع وجود اختلافات في العائد بين المخطط والمطلوب والمتوقع حدوثه (بوعبيدة و يدو، 2015).

وقد عرفت لها لجنة التنظيم المصرفي في اداره المخاطر المنبثقة عن هيئه قطاع المصارف في الولايات المتحدة الامريكيه (ولد بابيه، 2019) بانها: "احتماليه حصول الخساره اما بشكل مباشر من خلال خسائر في نتائج الاعمال او خسائر في راس المال او بشكل غير مباشر من خلال وجود قيود تحد من قدرة المصرف على الاستمرار في تقديم اعماله وممارسه نشاطاته من جهه وتحد من قدرته على استغلال الفرص المتاحة في بيئه العمل المصرفي من جهه اخرى".

وفي قاموس الأعمال، يتم تعريف المخاطر على أنها: احتمال أو تهديد بحدوث ضرر، أو إصابة، أو مسؤولية، أو خسارة، أو أي حدث سلبي آخر ناجم عن نقاط ضعف خارجية أو داخلية، ويمكن تحييده من خلال اتخاذ إجراءات وقائية (Helmy, 2012).

بناء على ذلك ترى الدراسة أنه يمكن تعريف المخاطر المصرفية على أنها: احتمالية انحراف النتائج المستقبلية للمصرف عن النتائج المتوقعة إما لأسباب داخلية خاصة بالإدارة والتخطيط، أو لأسباب خارجية تعود للأطراف المتعاملة بالمصرف والبيئة المحيطة به.

ومن هذا التعريف يلاحظ أن المخاطر التي تتعرض لها المؤسسات المالية بشكل عام تنقسم الى قسمين من حيث الارتباط بالمنشأة، وهي على النحو التالي:

أولاً: المخاطر المنتظمة (العامة)

تحدث المخاطر المنتظمة نتيجة العوامل التي تؤثر على السوق بشكل عام وتؤدي إلى عدم اليقين بشأن عوائد الاستثمار، وتعتبر من الأنواع التي تؤثر على قطاع الأسواق المالية، ونتيجة لهذه المخاطر قد ينخفض سعر السهم بسبب التكرار المستمر لنفس سلوك المخاطرة، ويعتبر احتمال الهبوط التدريجي والمستمر من المخاطر التي لا يمكن تجنبها أو التقليل منها عن طريق التنويع الاستثماري؛ وعلى العكس من ذلك، كلما قلت المخاطر المنتظمة كلما كانت فرصة ارتفاع السوق أفضل (إسماعيل وآخرون، 2023)، وذلك من خلال إبعاد المستثمرين عن الأسباب الناتجة عن هذه المخاطر وزيادة رغبتهم في الاستثمار، ويجب الأخذ بعين الاعتبار أن المخاطر المنتظمة تتعرض لها جميع المؤسسات في السوق، بغض النظر عن نوعها أو حجمها أو هيكل ملكيتها أو غيرها من الخصائص، فهي لا تؤثر على مؤسسه بحد ذاتها أو على نشاط استثماري معين، وإنما تؤدي إلى أحداث أثر على السوق ككل بالتالي تؤدي إلى حدوث تقلبات في معدلات العائد على الاستثمار (راغب، صقر، & مصطفى، 2024).

والملاحظ أن المخاطر المنتظمة بالنسبة للقطاع المصرفي عادةً ما يكون سببها البيئة المحيطة بالمصرف، ولا يكون لنظام العمل الداخلي أو لإدارة المصرف أي علاقة بحصولها، ومن الأمثلة على هذه المخاطر الأزمات المالية والاقتصادية، التضخم، عدم الاستقرار السياسي، الكوارث الطبيعية، الحروب وغيرها... (عبد & الجبوري، 2024)

ويطلق على هذا النوع من المخاطر بمخاطر السوق كونها مرتبطة بعوامل مشتركة تؤثر في السوق وتؤدي إلى حدوث تقلبات في أسعار الأوراق المالية المتداولة، وهذا من شأنه أن يحدث أضراراً في قطاع الاستثمارات والاقتصاد ككل (بديار و بكرتي، 2018).

ثانياً: المخاطر غير المنتظمة (مخاطر الاعمال)

المخاطر غير المنتظمة هي المخاطر التي تختلف من مؤسسة إلى أخرى وترتبط بحجم المخاطر تبعاً لحالة المؤسسة والقطاع الذي تنتمي إليه.

وتُعرّف أيضاً بأنها: حالة عدم اليقين الناشئة عن ظروف أو عوامل خاصة مرتبطة بشركة أو قطاع معين، مستقلة عن مخاطر النشاط الاقتصادي، ويشار إليها عادةً بالمخاطر الاستثنائية أو المخاطر غير السوقية أو المخاطر التي يمكن تجنبها من خلال التنويع، وهي ناجمة عن عوامل داخلية في المنشأة، مثل الاضطرابات العمالية في شركة أو صناعة معينة، أو أخطاء الإدارة، أو الاختراعات الجديدة، وما إلى ذلك (بركاوي وآخرون، 2018).

وبالنسبة للمخاطر الغير منتظمة فهذه المخاطر ترتبط ارتباطاً وثيقاً بكيفية ادارة المصرف وعمليات التخطيط والمتابعة الداخلية، ولا علاقة للبيئة الخارجية بحدوثها، ومن الامثلة على مخاطر غير منتظمة في المؤسسة المصرفية، الأخطاء في التشغيل، والمنافسة، وعمليات السرقة والاختلاس، وانخفاض الاداء المالي ونحوها... (عذافة & سهم، 2022)

1.2.3 أنواع المخاطر المصرفية

قسمت لجنة بازل المخاطر التي تتعرض لها المؤسسات المصرفية الى ثلاثة أقسام، وهي: (عبدالله وارشيدات، 2010):

1. المخاطر الائتمانية (Credit risks).
2. المخاطر السوقية (Market risks).
3. المخاطر التشغيلية (Operation risks).

ولكن هذا التقسيم لا يعد كافي وشامل لكل المخاطر التي تتعرض لها المؤسسات المصرفية على حد سواء، لذا قامت الدراسة بتجميع وحصر أبرز هذه المخاطر فيما يلي:

يمكن تصنيف المخاطر التي يتعرض لها القطاع المصرفي الى صنفين أساسيين (العنبي، 2011):

الأول: المخاطر المالية: الخسائر المحتملة في السوق.

الثاني: المخاطر غير المالية (مخاطر الاعمال): الخسائر المحتملة المتعلقة بأعمال البنك.

ويندرج تحت كل صنف من هذين الصنفين مجموعة من المخاطر نوردتها على النحو الآتي:

1.2.3.1 المخاطر المالية

وتتكون من:

أولاً: المخاطر الائتمانية

تم تحديد هذا النوع من المخاطر منذ فترة طويلة على أنه الخطر السائد بالنسبة للشركات المصرفية وهو جزء متأصل من الأعمال الأساسية الخاصة بها، ويمثل الائتمان الممنوح للعملاء وودائع العملاء بشكل عام أهم فئات الأصول والالتزامات في الميزانية العمومية للبنك (Abu Hussain & Al-Ajmi, 2012)، وتتمثل مخاطر الائتمان في عدم القدرة على سداد بعض العملاء لثمن المنتجات والخدمات المقدمة لهم، وتعتبر هذه المخاطر نتيجة حتمية لعمليات الائتمان (عودة، 2022).

لذا يمكن تعريف المخاطر الائتمانية بأنها: احتمالية وقوع الخسارة بسبب عدم قدرة عملاء المصرف المقترضين على تنفيذ التزاماتهم تجاه المصرف في المواعيد المحددة، أو عدم قدرتهم على السداد وفقاً للشروط المتفق عليها (ولد بابيه، 2019).

ويعود سبب وقوع المخاطر الائتمانية الى ثلاثة مصادر رئيسية، وهي (مهجر، 2023):

1. مخاطر ائتمانية سببها مستوى العميل لدى المصرف: وذلك يتعلق بمستوى الملاءة المالية للعميل ومستوى النشاط الاستثماري الذي يديره سواء كان مشروع فردي أو شركة أو اي نشاط اخر، فكلما ارتفعت ملاءة العميل المالية كلما قل الخطر الائتماني الذي ينطوي عليه.

2. مخاطر ائتمانية سببها مستوى الاقتصاد الكلي: حيث يرتبط الخطر الائتماني بمدى استقرار البيئة الاقتصادية، والسياسية، وانضباط القوانين والتشريعات، وأسعار الفائدة، والمستوى العام للأسعار، بالإضافة الى السياسات المالية والنقدية داخل الدولة التي يعمل بها البنك، فكل ما كانت تلك المؤشرات تتجه نحو الثبات كل ما قل الخطر الائتماني في البنك.

3. مخاطر ائتمانية سببها مستوى البنك وعملياته: حيث قد يحدث الخطر الائتماني نتيجة عدم قيام البنك بتتبع محافظته الائتمانية بالقدر الكافي، واتباع سياسة التركيز على اقرض قطاع معين دون القطاعات الاخرى، ففي حال حدث انهيار أو أزمة لهذا القطاع فهذا من شأنه ان يتسبب في خسارة ائتمانية لدى البنك.

ثانياً: مخاطر السيولة

تعتبر السيولة من احد المؤشرات المهمة التي ترفع من مكانة المصرف في السوق، فهي تعبر عن قدرة وملاءة المصرف المالية في سداد الالتزامات المترتبة عليه، فكل ما كانت مؤشرات السيولة تتجه نحو الارتفاع كل ما دل ذلك على ان للمصرف قدرة عالية في مواجهة أي التزام يطرأ عليه، وعلى العكس من ذلك كل ما كانت مؤشرات السيولة منخفضة فإن قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته المالية تكون ضعيفة.

وبناءً على ما سبق يمكن تعريف مخاطر السيولة بأنها: هي الخسارة المحتملة التي تتكبدها المؤسسات المصرفية نتيجة عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها أو تمويل الزيادات في الأصول عند استحقاقها دون تكبد تكاليف أو خسائر غير مقبولة (Helmy, 2012).

ويندرج تحت مخاطر السيولة ثلاث أنواع رئيسية يتعرض لها المصرف فيما يتعلق بهذا الشأن، وهي (العشبيات، 2022):

1. مخاطر السيولة التمويلية: تحدث مخاطر السيولة التمويلية عندما يكون البنك غير قادر على الاستجابة بفعالية للتدفقات النقدية المتوقعة وغير المتوقعة دون التأثير على العمليات اليومية للبنك أو الوضع المالي العام للبنك.
2. مخاطر السيولة السوقية: تظهر هذه المخاطر عندما يصعب على البنوك التصرف في بعض الأصول التي تمتلكها عن طريق بيعها أو رهنها على أساس الأسعار السائدة في السوق، وفي ظل هذه الظروف، قد تتكبد خسائر لا ترغب في تحملها.
3. مخاطر السيولة العرضية: قد يواجه البنك في بعض الأحيان مخاطر السيولة العرضية بسبب السحب المفاجئ من ودائع العملاء أو من الحسابات ذات التسهيلات الائتمانية الممنوحة لبعض العملاء.

ثالثاً: المخاطر السوقية

وتنشأ هذه المخاطر من التقلبات غير المواتية في القيمة السوقية لمختلف الأصول، مثل السلع والعملات والقروض والسندات والأسهم وعقود المشتقات المرتبطة بهذه الأصول (البنو و محمد، 2021).

وتعرف المخاطر السوقية بأنها: الخسائر التي قد تحدث نتيجة للتقلبات السلبية في السوق، والتي تؤثر سلباً على قيمة أصول المشاركين فيه. وتتمثل عوامل الخطر في العناصر التي تتقلب عشوائياً في السوق، كأسعار الفائدة، ومؤشرات الأسهم، وأسعار الصرف الأجنبي، بالإضافة إلى أسعار السلع (طعيس، 2023).

وعليه فإن المخاطر السوقية تنقسم إلى أربعة أنواع رئيسية يمكن أن تتعرض لها المؤسسات المصرفية، وبيانها على النحو الآتي:

1. مخاطر أسعار الفائدة: تُعرّف مخاطر أسعار الفائدة بأنها عدم اليقين بشأن المستقبل والتغيرات المعاكسة في أسعار الفائدة، سواء كانت منخفضة أو مرتفعة، والتي تؤثر على الأسواق المالية

بشكل عام وأرباح البنوك وقيمها السوقية بشكل خاص، مما يؤثر في معدل العائد على الاستثمارات، حيث تتناسب عكسيًا مع أسعار الأوراق المالية، فكلما ارتفعت أسعار الفائدة كلما قلت أسعار الأوراق المالية المتداولة في السوق (فتاح، 2016).

2. مخاطر أسعار الصرف: وهي احتمالية الخسارة الناتجة عن التقلب في أسعار صرف العملات الأجنبية.

وتواجه المؤسسات المصرفية مخاطر أسعار الصرف بسبب مشاركتها في التمويل الأجنبي وعمليات الاستثمار والتحويلات لتلبية متطلبات عملائها، وهذا من شأنه أن يعرضها لتقلبات محتملة في أسعار العملات، ويتم تحديد تأثير تغيرات أسعار العملات على البنك من خلال مدى تعامله مع العملات الأجنبية، فإذا كان لدى البنك نسبة أعلى من العملات الأجنبية مقارنة بإجمالي مركزه المالي بالعملة الوطنية، تزداد مخاطر سعر الصرف (عودة، 2022).

3. مخاطر أسعار الأسهم: وهي احتمالية انخفاض القيمة السوقية للأسهم المؤسسة لأسباب أخرى قد تتعلق بانخفاض أسعار الفوائد وأسعار الصرف، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى انخفاض قيمة المنشأة في السوق مما يتسبب في خسارة، وتتعرض المؤسسات المصرفية لهذا النوع من المخاطر كونها تمتلك استثمارات في محافظ الأوراق المالية (أوصغير، 2020).

4. مخاطر أسعار السلع: وتظهر هذه المخاطر نتيجة حدوث التقلبات في المستوى العام للأسعار الذي ينتج عنه ارتفاع معدل التضخم، ويظهر هذا النوع من المخاطر في المؤسسات المصرفية التي تمتلك مخزون سلع أو أصول معدة للبيع أو للتأجير، أو التي تمتلك رهونات عقارية بحاجة إلى تسيلها، فهنا قد تتعرض للخسارة الناجمة عن انخفاض قيمة الأصل السوقية عن تكلفته وقت بيعه.

1.2.3.2 مخاطر الأعمال

وتتكون من:

أولاً: المخاطر التشغيلية

وهي المخاطر التي تتبع من العوامل الداخلية أو الخارجية وتتسبب في خسائر مباشرة أو غير مباشرة. قد تؤدي مشكلات مثل الأخطاء في العمل، أو سوء الحفظ في السجلات، أو تعطل الأنظمة، أو عدم الامتثال للضوابط التنظيمية والرقابية إلى تأثير سلبي على الإيرادات من خلال زيادة تكاليف التشغيل بما يفوق التكاليف المتوقعة (طعيس، 2023).

فهناك العديد من العوامل والمسببات التي تؤدي الى وقوع الخطر التشغيلي، ويمكن حصر أبرز هذه العوامل في النقاط التالية (فنديل، 2019):

أ. الاحتيال الداخلي: هو أي عمل غير قانوني أو غش يقوم به موظفو البنك أو الإدارة من أجل التحايل على القوانين واللوائح التنظيمية بهدف السرقة والاختلاس.

ب. الاحتيال الخارجي: هو أي عمل غير قانوني أو تلاعب يقوم به العملاء ضد البنك.

ج. الممارسات المخلة بالنظام العام داخل المؤسسة: فقد تؤدي هذه الممارسات الى وقوع الخسارة نتيجة اهمال بعض الموظفين وعدم التزامهم بقوانين الأمن والسلامة، وعدم امتثالهم لعملهم بحسب طبيعة الوظيفة التي يحتلونها.

د. اتلاف الموجودات المادية نتيجة الكوارث الطبيعية ونحوها.

هـ. وقوع خلل في النظام الالكتروني للبنك، كأن تتعطل أجهزة الحاسوب وفقدان البيانات الهامة.

و، التنفيذ وإدارة المعاملات: حيث قد يحصل فشل في ادارة وتنفيذ العمليات والمعاملات وعدم امتلاك المهارات اللازمة في ادارة العلاقات مع العملاء؛ وذلك نظراً لافتقار الكادر البشري لأساليب التدريب

الحديثة وضعف مواكبة التكنولوجيا وتطورات العصر التي لابد منها لتسهيل سير العمليات المصرفية قدر الامكان.

ثانياً: المخاطر القانونية

هي المخاطر التي من الممكن أن يواجهها البنك بسبب عيوب أو نقص في الوثائق التي يقدمها مما قد يجعلها غير مقبولة قانونياً، وقد يحدث هذا النقص عن طريق الخطأ عند قبول وثائق ضمان من العملاء، وربما يتضح لاحقاً أنها غير مقبولة أمام المحاكم (زرقط و لباز، 2020).

وتزداد المخاطر القانونية أيضاً في حالة مخالفة البنك للقوانين الملزمة في البلد، كقانون مكافحة غسل الأموال، وقوانين تحويل العملات وغيرها، كما قد تظهر المخاطر القانونية في قلة فاعلية النظام القضائي في البلد أو فساده وانصياعه لاختفاء الحقائق وضعف اصدار الأحكام العادلة بحق البنك (الداني، 2016).

ثالثاً: المخاطر السياسية

تنشأ المخاطر السياسية من احتمال وقوع حدث سياسي مثل الحرب أو الثورة أو المصادرة أو قيود الاستيراد التي قد تسبب وقوع الخسارة في الأرباح والأصول، حيث يؤثر عدم الاستقرار السياسي، وحالات الفساد، والتغييرات التنظيمية وغيرها من الاحداث السياسية على هدف البنك في تحقيق عوائد من استثماراته (Diab et al., 2023).

رابعاً: مخاطر عدم الالتزام

وهي نتيجة عدم امتثال البنك عن قصد أو بغير قصد لقرار البنك المركزي أو سلطة النقد، مما يؤدي بهذه الجهات إلى اتخاذ قرارات صارمة بحق البنك (قنديل، 2019).

هذه هي أبرز وأهم أنواع المخاطر التي تتعرض لها المؤسسات المصرفية بكل أنواعها، وتم تقديم عرض تفصيلي لكل نوع من هذه المخاطر، وفي سياق الحديث فإن المصارف الإسلامية تشملها هذه المخاطر أيضاً مع اختلاف طبيعة عملها، ولكن كونها تمتاز بأن عملياتها تتبع لقواعد الشريعة الإسلامية وتلتزم بمبادئها الأمر الذي يجعل عقودها ومعاملاتها جائزة شرعياً، لذا فلا يخلو الأمر من أن هنالك أنواع أخرى من المخاطر تختص بها دون غيرها من البنوك، والقسم التالي من هذا البحث يفصل ذلك.

1.3 طبيعة المخاطر في المصارف الإسلامية وأنواعها

1.3.1 طبيعة المخاطر التي تتعرض لها المصارف الإسلامية

تختص المصارف الإسلامية بالطبيعة المختلفة لنظام عملها الذي يميزها عن نظام عمل البنوك التجارية القائمة على مبدأ القرض الربوي، حيث تعتمد البنوك الإسلامية في أسس عملها على قاعدتين أساسيتين، هما (المصادفة و طمبو، 2019):

القاعدة الأولى: قاعدة الغنم بالغرم: وتشير هذه القاعدة الى أن كل من يبذل الجهد والمال، ويتحمل كافة التكاليف من مخاطر الخسارة وأي مصاريف أخرى، فإنه يستحق العائد والمنافع المتحققة، وباختصار شديد، فكل متحمل للخسارة مستحق للربح.

القاعدة الثانية: قاعدة الخراج بالضمان: ويقصد بهذه القاعدة أن كل من يضمن أصل فإنه يستحق ما يتولد عنه من ربح طوال فترة ضمانه، فمتى انتقل ضمانه الى شخص آخر انتقل معه الربح الى ذلك الشخص.

والملاحظ أن القاعدة الأولى تتحدث عن استحقاق الربح بالعمل وبذل الجهد، في حين أن القاعدة الثانية ربطت استحقاق الربح بالملكية سواء ملكية الأصل أو ملكية منفعته. وهذا هو الفرق الجوهرى بين القاعدتين الذي يعتمد المصرف الإسلامي في مبدأ عمله عليهما، حيث أنه يستحق الربح إما بالملكية أو بالعمل أو بهما معاً من خلال العقود والصيغ الإسلامية التي يقوم بإصدارها.

ولتوضيح طبيعة المخاطر التي تتعرض لها المصارف الاسلامية لا بد من تفصيل كيفية تعامل هذه المصارف مع أموال المودعين (مصادر الأموال الخارجية)، فهي تشكل النسبة الأكبر من موارد المصرف والتي تدخل في معظم نشاطاته وعملياته، حيث يتعامل المصرف الاسلامي مع هذه الودائع بناءً على مبدئين أساسيين، وهما:

مبدأ القرض الحسن: ويستخدم هذا المبدأ لربط العلاقة بين المصرف الاسلامي وبين أموال الودائع الجارية والودائع الادخارية (دون التفويض بالاستثمار)، وتمثل هذه الحسابات أرصدة قصيرة الأجل، يستطيع المودعين من خلالها سحب قيمة ودائعهم في أي وقت دون استحقاقهم لأي ربح عليها، حيث يكون المصرف ضامن لهذه الحسابات، ويستخدمها للوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل (شحدة، 2018).

مبدأ المشاركة في الربح والخسارة: ويستخدم المصرف الاسلامي هذا المبدأ لتفسير علاقته بأموال الودائع الاستثمارية والودائع الادخارية (ذات التفويض بالاستثمار)، حيث أن أموال هذه الحسابات يقوم البنك بتوظيفها واستثمارها في عدة مجالات بالاعتماد على صيغ التمويل الاسلامية، وتوزيع نتائج هذه الاستثمارات بناءً على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة، فيستحق البنك الربح بصفته صاحب العمل، ويستحق أصحاب الحسابات الاستثمارية والادخارية ذات التفويض بالاستثمار الربح بصفتهم أرباب المال (عبد المنعم، قعلول ، & قندوز، 2020)

وعليه يمكن تصور طبيعة المخاطر في المصارف الاسلامية بالنظر الى مكونات الميزانية العمومية، ففي جانب الأصول نجد عقود وصيغ التمويل الاسلامي، وفي جانب الخصوم نجد الحسابات الاستثمارية، لذا فأي صدمة تحدث في جانب الأصول فإن مخاطرها تنتقل الى جانب الخصوم وتتحملها حسابات الاستثمار، في حين أن الحسابات الجارية تتحمل البنوك مخاطرها على اساس عقد القرض (قنديل، 2019).

1.3.2 أنواع المخاطر التي تتعرض لها المصارف الإسلامية

1.3.2.1 مخاطر عامة تتعرض لها المصارف الإسلامية

هنالك مجموعة من المخاطر العامة التي تتعرض لها كل البنوك الإسلامية على حد سواء، يمكن فرز هذه المخاطر إلى ثلاثة أنواع رئيسية على النحو التالي:

1. مخاطر السحب: يؤدي نظام العائد المتغير على الودائع الادخارية والاستثمارية إلى حالة من عدم اليقين بشأن القيمة الحقيقية للودائع، فالحفاظ على قيمة الأصول، بمعنى تقليل مخاطر الخسارة بسبب انخفاض معدل العائد، قد يكون العامل المهم في قرارات العملاء بسحب أرصدة ودائعهم، ومن وجهة نظر البنك، فإن هذا يؤدي إلى مخاطر السحب التي سببها انخفاض معدل العائد مقارنة بالمؤسسات المالية الأخرى (دفا، 2016).

2. مخاطر السمعة أو الثقة: إذا كان البنك غير قادر على إدارة أنظمتها بشكل فعال، فقد يواجه مخاطر السمعة بسبب الرفض العام. ومن الممكن أن يكون لهذا التصور السلبي أيضاً تأثير مضاعف على البنوك الأخرى، وخاصةً عندما تكون هناك دعاية سلبية تحيط بأداء البنوك الإسلامية والتزامها بالشريعة الإسلامية في منتجاتها وخدماتها، فإن ذلك يمكن أن يؤثر بشكل كبير على مكانتها في السوق وربحياتها وسيولتها.

وتعرف مخاطر السمعة بأنها: المخاطر الناشئة عن تشكل انطباع سلبي لدى عملاء المصرف، مما يؤدي إلى تحولهم للمصارف المنافسة (الغافود، 2020).

وتعزى مخاطر السمعة داخل البنوك الإسلامية إلى عوامل مختلفة موضحة في النقاط التالية (نصري، 2016):

أ. تراجع في الثقة بين شريحة كبيرة من العملاء الذين يمارسون الخدمات المصرفية الإسلامية، ويرجع ذلك أساساً إلى الشكوك المتعلقة بالرقابة الشرعية على هذه البنوك، وتتبع هذه الشكوك من

الافتقار الملحوظ إلى الرقابة القوية وغياب التدخلات الجوهرية من جانب الهيئات الرقابية، وتقتصر هذه الهيئات على حضور الاجتماعات، وتفتقر إلى أطر تشغيلية واضحة تمكنها من إجراء عمليات تفتيش عشوائية على أنشطة البنك، وبالتالي التأكد من سلامة عملياته.

ب. ندرة الفقهاء والعلماء المتخصصين في مجال الخدمات المصرفية الإسلامية تتناقض بشكل صارخ مع التوسع الهائل للمؤسسات المالية الإسلامية، بالإضافة إلى ذلك، هناك ندرة في المؤسسات التعليمية التي تقدم برامج تدريبية مناسبة لإنتاج أفراد مؤهلين قادرين على القيام بهذا الدور، ومن الجدير بالذكر أن هيئات الرقابة الشرعية داخل المؤسسات المالية الإسلامية العالمية هي هيئات حصرية، أشبه بنادي مغلق محدود العضوية.

ج. التشكيك في قدرة الجهات الرقابية الشرعية على إدراك كامل للتطور السريع للمعاملات وقدرتها على مواكبة الفتاوى والأحكام الشرعية، خاصة في ظل العبء الذي لا يزال يتراكم على أعضاء هيئة الرقابة، حيث يضطر الكثير منهم إلى السفر بشكل مستمر لحضور الاجتماعات في مختلف الوكالات، لذا ليس هناك ما يكفي من الوقت لإجراء عمليات تفتيش إضافية، هذا على الرغم من العبء الإضافي الذي يفرضه العديد منهم ذوي المناصب الحكومية العليا، الأمر الذي يجعلهم في كثير من الحالات يبدون وجهات نظر مختلفة، وبالتالي الاعتماد على ما يقدمه أحد أعضائهم.

د. الشك بعدم استجابة الإدارة التنفيذية لقرارات الهيئة.

هـ. الضغط من قبل الإدارة على الهيئة الشرعية لاجازة بعض التصرفات.

و. ضعف اختصاص الهيئة الرقابية.

ز. عدم الفهم الصحيح لمخاطر العقود الإسلامية.

ح. عدم قدرة بعض أعضاء هيئة الرقابة على مواجهة كافة متغيرات الوضع المصرفي، وتتمثل مهمة هيئة الرقابة في مراقبة مدى التزام المؤسسات بهذه المعايير إلى حد ما، ونقول ذلك لأن القليل من أعضاء المجالس الشرعية لديهم الخبرة الكافية للكشف عن المخالفات التي يرتكبها المصرف.

3. مخاطر الازاحة التجارية (المخاطر التجارية المنقولة): تواجه البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية خطراً خاصاً عندما تسعى إلى الحفاظ على قدرتها التنافسية ومواجهة الضغوط التجارية في مواجهة المنافسة. وتنشأ هذه المخاطر من قرارهم تقديم معدلات عائد أعلى لأصحاب حساباتهم الاستثمارية، تتجاوز المعدلات الطبيعية أو الفعلية. ومن أجل الوفاء بهذه الالتزامات، فإنهم يضحون بجزء من أرباحهم، مما قد يؤثر على رأس مالهم. ويرتبط هذا الخطر على وجه التحديد بالخوف من قيام أصحاب الحسابات الاستثمارية بسحب أموالهم وإغلاق حساباتهم. وبالتالي فإن رأس مال المؤسسة، ممثلاً بمساهميها أو أصحاب حقوق الملكية، يتحمل عبء هذه المخاطرة، والتي يمكن أن يكون لها آثار سلبية على كل من حسابات الاستثمار المطلقة وحسابات الاستثمار المشاركة في الأرباح.

وتسمى هذه المخاطر أيضاً بالمخاطر التجارية المنقولة، وقد عرفها البنك المركزي العراقي بأنها: هي خطر ارتفاع معدلات العائد القياسية، مما قد يدفع أصحاب الحسابات الاستثمارية إلى توقع عوائد أعلى ولذلك يتم خصم نسبة من أرباح المساهمين لتعويض أصحاب حسابات الاستثمار المشترك (البنك المركزي العراقي، 2018).

1.3.2.2 مخاطر خاصة بصيغ التمويل الإسلامية

يعتمد البنك الإسلامي في نظام عمله على مجموعة من الصيغ التي تتوافق مع مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية ويقوم بإجراء العقود والمعاملات لزيائنه بناءً على هذه الصيغ، وطبقاً لمبدأ الغنم بالغرم فلا بد أن يعتري هذه الصيغ مجموعة من المخاطر التي يتحملها البنك خلال نشاط عمله، وفي هذا القسم سنقوم بتوضيح أهم أنواع صيغ التمويل الإسلامية المطبقة في البنوك الإسلامية وتفصيل المخاطر المرتبطة بكل نوع منها، وذلك على النحو التالي:

أولاً: صيغة المرابحة للأمر الشراء

جاءت هذه الصيغة في المقدمة لأنها من أكثر الصيغ استخداماً في البنوك الإسلامية، نظراً لسهولة وقلة إجراءات تطبيقها، إضافة إلى قلة المخاطر التي تعترضها بالنسبة لبقية الصيغ الأخرى، وهي صيغة قائمة على المديونية بين البنك والعميل الراغب في شراء سلعة أو أصل ما، حيث صورتها أن يتقدم العميل الأمر بالشراء إلى البنك الإسلامي ويطلب منه أن يشتري له سلعة من مصدر ما يحدده العميل للبنك وبمواصفات ومقاييس معينة، فيقوم البنك بشراء السلعة بإسمه حسب الاتفاق، ثم يقوم بعد ذلك ببيعها للعميل بسعر التكلفة مضافاً عليها هامش ربح معلوم للعميل، وتتم عملية البيع بين البنك والعميل بالتقسيط خلال فترة زمنية محددة (بن حدو، 2019).

ويمكن تعريف المرابحة للأمر بالشراء بأنها: "طلب الفرد أو المشتري من شخص آخر (أو المصرف) أن يشتري سلعة معينة بمواصفات محددة وذلك على أساس وعد منه بشراء تلك السلعة اللازمه له مرابحة وذلك بالنسبة أو الربح المتفق عليه ويدفع الثمن مقسطاً حسب امكانياته" (هوساوي، 2015).

ومن التعريف نجد أن عقد المرابحة يتكون من ثلاثة أطراف رئيسية:

- الطرف الأول: العميل (الأمر بالشراء).
- الطرف الثاني: البنك الإسلامي (مشتري السلعة).
- الطرف الثالث: البائع، وهو الذي يبيع السلعة للبنك.

ويتم إجراء عقد المرابحة بين البنك والعميل بخطوتين أساسيتين، هما (غازي، 2016):

الخطوة الأولى: الوعد بالشراء: حيث يطلب العميل من البنك شراء السلعة بمواصفات محددة ويقدم له وعد بشراء هذه السلعة بعد تملكها من قبل البنك، ويكون هذا الوعد غير ملزم للطرفين.

الخطوة الثانية: عقد البيع: وتتم هذه الخطوة عند حيازة البنك للسلعة، حيث يقوم بإجراء عقد بيع مع العميل، ويحدد فيه سعر التكلفة التي تكبدها البنك لامتلاك السلعة مضافاً عليها هامش ربح يتفقان عليه.

مخاطر صيغة المراجعة للأمر بالشراء

ينطوي على صيغة المراجعة بصورتها التي تم شرحها سابقاً مجموعة من المخاطر يمكن إجمالها بالآتي:

1. مخاطر تتعلق بالعميل: ذكرنا أن عقد المراجعة يقوم على أساس المديونية، لذا قد يعترى هذا العقد مخاطر الائتمان في حال عجز العميل عن الوفاء بقيمة الأقساط المترتبة عليه، كما أن هناك مخاطر أخرى ترتبط بالعميل، كعدم اكتمال الضمانات والكفالات التي يتطلبها البنك، أو في حالة وفاة العميل قبل سداد كامل أقساط المراجعة ولم تكن تركته تكفي للسداد، إضافة إلى أن الخطر قد يقع في حال تراجع العميل عن وعده بشراء السلعة بعد أن تملكها البنك، حتى وإن كان قد دفع هامش الجدية، وذلك باعتبار عدم الزامية الوعد، وتعد هذه الحالات من أبرز المخاطر التي تتعلق بالعميل الأمر بالشراء (العروصي، 2017).

2. مخاطر تتعلق بهامش الربح: في بيع المراجعة للأمر بالشراء، يتم تحديد نسبة مئوية من المراجعة وإضافتها إلى تكلفة السلعة، ثم يتم توزيعها على فترة سداد متفق عليها مسبقاً، وكما هو معروف، فإن المبلغ المتعاقد عليه ثابت، وعلى عكس ما هو معمول به في حالة القروض، لا يتغير سواء قام العميل بالسداد أو تأخر في السداد، لذا قد ينطوي على هذا العائد الثابت مخاطر التقلب في أسعار الصرف ومخاطر التقلب في سعر الفائدة في حال ارتباط هامش الربح بسعر مرجعي.

3. مخاطر تتعلق بالبضاعة أو السلعة: حيث أنه بموجب عقد المراجعة يقوم البنك في العقد الأول بشراء السلعة وتملكها من البائع، ونتيجة لذلك قد يقع على البنك خطر يتعلق بهلاك السلعة في مخازنه قبل بيعها للعميل الأمر بالشراء، مما يؤدي إلى خسارة تكلفة هذه السلعة، أو قد يحصل ضرر أثناء عملية نقل السلعة للعميل، فقد تهلك السلعة في الطريق وهنا تقع الخسارة على البنك، لذا فإن البنك يتحمل مخاطر هلاك السلعة من لحظة تملكه لها وحتى لحظة وصولها إلى يد وحياسة العميل (ضيف، 2019).

كما أن عدم مطابقة السلعة للمواصفات والمقاييس التي اشترطها العميل على البنك يعد من المخاطر التي قد تقع، حيث قد يخطئ البنك فيشتري السلعة بغير المواصفات المتفق عليها نتيجة أخطاء في التشغيل ونحوها، فيعزف العميل عن الشراء ويتحمل البنك تكلفة السلعة، كما أن العيوب الخفية تعد من مخاطر السلعة التي يتحملها البنك، إلا أنه يمكن تفادي هذا الخطر من خلال اشتراط البنك خيار العيب على البائع، ففي حال اكتشاف عيب خفي يتم رد السلعة الى بائعها واسترداد ثمنها.

وتعد هذه المخاطر من أبرز المخاطر التي قد يتعرض لها البنك عند إبرام عقد المرابحة للأمر بالشراء.

ثانياً: صيغة المشاركة

تعتمد هذه الصيغة على مبدأ التشارك في الربح والخسارة، وتعد من الصيغ الاستثمارية التي تقوم على استثمار حقيقي، حيث يتم تطبيقها في البنوك الإسلامية مع العملاء الذين يمتلكون فكرة لمشروع استثماري ولكن لا يملكون رأس مال كافي لتنفيذ فكرتهم، لذا يقوم البنك بدعمهم مالياً فيدخل شريكا معهم في الأرباح والخسائر، ولتوضيح صورتها أكثر فإن هذه الصيغة تستخدم عند قيام البنك بإجراء عقد مع العميل يقضي بأن يقدم كل من طرفي العقد جزء من المال لإنشاء مشروع استثماري، فيكون كل منهما مشاركاً في رأس مال المشروع، ويتم الاتفاق على تقاضي الربح بينهما بنسبة معينة، وتكون الخسارة بحسب حصة كل منهما في رأس المال (كاظم وآخرون ، 2023).

ويمكن تعريف صيغة المشاركة بأنها: اتفاق بين المصرف والعميل على المشاركة في رأس المال بنسب مختلفة أو متساوية من أجل إنشاء مشروع جديد، أو تطوير مشروع قائم، أو في صفقة معينة، مع مشاركة المصرف الإسلامي في النتائج المحتملة ربحاً كانت أو الخسارة، بحيث تقسم الأرباح حسب الاتفاق، أما الخسارة فتقسم حسب نسبة المساهمة في رأس المال (خليفة، 2017).

ولصيغة المشاركة ثلاث أنواع رئيسية يقوم البنك الإسلامي بتطبيقها في عملياته الاستثمارية، وهي:

أ. المشاركة الثابتة المستمرة: وهو شكل من أشكال المشاركة يقوم على أساس مساهمة البنك في تمويل جزء من رأس مال مشروع معين، مما يعني أن البنك يشارك في ملكية ذلك المشروع وجميع الأرباح أو الخسائر الناشئة عن المشروع، مع مراعاة القواعد التي تحكم نسبة وشروط المشاركة المنفق عليها، ويكون لكل طرف من الأطراف حصة ثابتة في المشروع، ويدار المشروع وفقاً للاتفاق بين الأطراف على طريقة الإدارة والتمويل وحصة كل شريك من الربح، وقد سمي هذا النوع بالمشاركة الثابتة المستمرة؛ لأن ليس لها أجل انتهاء وتبقى مستمرة مع استمرار أعمال الشركة (قواسمه، 2019).

ب. المشاركة الثابتة المنتهية: وهي أن يشارك البنك في ملكية المشروع والحقوق المرتبطة به، ولكن الاتفاق بين البنك والشريك يتضمن أجلاً محددة لإنهاء العلاقة بينهما، كدورات النشاط التجاري، والدورات المالية، والعمليات التعاقدية، وعقود التوريد، وبعض المعاملات المتعلقة بالمشاركة التي يغطيها البنك، وقد سميت ثابتة لأن الالتزامات التي سيتحملها البنك والحقوق التي سيحصل عليها ثابتة، أما عن كونها منتهية؛ فذلك نتيجة الاتفاق بين الطرفين على إنهاء الشركة بعد مرور فترة زمنية محددة، ويقوم هذا النوع من المشاركة على أساس تقاسم النتائج، سواء أكانت أرباحاً أم خسائر بين البنك والمستثمرين بنسبة حصة كل طرف في رأس المال، ويتميز بأن حصة كل شريك ثابتة إلى حد كبير حتى انتهاء المشاركة (الشهراني، 2021).

ج. المشاركة المتناقصة المنتهية بالتمليك: وهو نظام مشاركة يمنح فيه البنك للشريك الحق في شراء حصته في المشروع تدريجياً، فتتناقص حصة البنك وتزداد حصة الشريك حتى يمتلك الشريك المشروع بأكمله (الوات، 2016).

وفيه هذا النوع من التمويل بالمشاركة يأخذ البنك نصيبه من الربح المنفق عليه مضافاً إليه نسبة مقتطعة من أرباح العميل المشارك تغطي قيمة الحصة المتناقصة تدريجياً من المشروع لصالح العميل، وتتم

العملية على هذا النحو الى حين استرداد البنك كامل مساهمته في رأس مال المشروع، وبعد ذلك تنتقل ملكية المشروع بالكامل للعميل، وتتم هذه المراحل خلال فترة زمنية محددة يتفقان عليها. ويعد أسلوب التمويل بالمشاركة من أقل الاساليب التمويلية استخداماً في البنوك الاسلامية؛ نظراً لارتفاع درجة المخاطرة المرتبطة بهذه الصيغة.

مخاطر صيغة المشاركة

نظراً لان صيغة المشاركة قائمة على استثمار حقيقي يشارك فيه البنك مع العميل ويكون العائد فيه متغير بناءً على حجم النشاط، فإنه يعتري هذه الصيغة نوعين من المخاطر على النحو الآتي:

مخاطر مرتبطة بالطرف الآخر(العميل)

من أبرز المخاطر المرتبطة بالعميل (عيساوي وآخرون، 2020):

أ. المخاطر الاخلاقية: تنشأ المخاطر الاخلاقية من عدم وجود التزام أخلاقي من جانب العملاء ويتم التعبير عنها بطرق مختلفة، فقد يقدم العميل معلومات غير كاملة أو غير دقيقة للبنك عن خبراته وكفاءته في إدارة الأموال والاستثمار، إذ تعد الخبرة والكفاءة من أهم عوامل نجاح النشاط الاستثماري، وعدم الدقة فيها قد يتسبب في فشل الاستثمار، كما وقد يقدم العميل دراسات جدوى غير كافية ومبالغ فيها لإقناع البنك بقبول فكرته، أو قد يرتكب غشاً أو احتيلاً في الحسابات المالية للمشروع من أجل اخفاء نسب البيع الحقيقية، بحيث قد يظهر النتائج بأقل مما هي عليه أو بخسارة من أجل أخذ أعلى قدر من الربح لصالحه.

ب. مخاطر الإئتمان: وتتمثل في عدم اعطاء العميل المشارك نصيب البنك من الربح المتحقق من المشروع الاستثماري.

ج. مخاطر التشغيل: وتظهر عندما يقصر العميل المشارك في ادارته للمشروع والتسويق له على النحو المطلوب، الأمر الذي يؤدي الى تراجع في الإيرادات والمبيعات عن الخطة المتوقعة مما قد

يحدث الخسارة. ولأن يد العميل على المشروع يد أمانة لا يضمن إلا بثبوت التعدي والتقصير، فقد يعجز البنك عن إثبات ذلك مما يؤدي الى خسارة مساهمته في المشروع.

مخاطر مرتبطة بالمشروع الاستثماري

تظهر المخاطر المرتبطة بالمشروع الاستثماري من ناحيتين أساسيتين وهما على النحو الآتي:

- أ. النواحي السوقية: فقد يتأثر المشروع الاستثماري بالتقلبات في أسعار السوق، كالتقلب في أسعار السلع، وتقلبات أسعار الصرف اذا تم تمويل المشروع بالعملات الأجنبية، ويتأثر أيضاً بالصددمات الاقتصادية من أزمات مالية، وكساد، وتضخم، وانخفاض في القيم الشرائية.. ألخ، إذ يعد هذا المشروع جزء من المنظومة الاقتصادية يتأثر ايجاباً وسلباً بالعوامل المحيطة بالاقتصاد، وظروف المنافسة، وأنواع الأسواق هل هي أسواق احتكارية؟ أم أسواق منافسة كاملة؟ ونحوها من المعايير الأخرى التي تؤثر في السوق، فكل ذلك قد يتسبب في مخاطر سوقية تضر بالمشروع وتؤدي لخسارة للبنك الاسلامي اذا ما قام بدراسة السوق بدقة قبل اعطاء التمويل (خليفة، 2017).
- ب. النواحي القانونية: حيث ان عدم توافق الانظمة والقوانين واللوائح المطبقة في الدولة مع اسلوب التمويل بالمشاركة يعد من المخاطر القانونية التي قد تضر بالمشروع الاستثماري الذي يموله البنك (كاظم وآخرون، 2023).

ثالثاً: صيغة المضاربة

تعد هذه الصيغة كسابقتها من حيث اعتمادها على مبدأ التشارك، إلا أن الاختلاف يظهر في التنظيم لرأس المال والعمل، حيث يقوم البنك الاسلامي في عقد المضاربة بتقديم رأس المال كاملاً منه، ويسمى في هذه الحالة (رب المال)، في حين يكون بذل الجهد والعمل على العميل طالب التمويل، ويسمى في هذه الحالة (المضارب)، ويتم الاتفاق على نسبة الربح بينهما، أما الخسارة فتكون على رب المال، حيث أن المضارب يخسر أيضاً جهده المبذول في المشروع. وفي هذه الصيغة نجد أن البنك الاسلامي ليس

من صلاحياته التدخل في شؤون عمل المضارب بعكس المشاركة التي يستطيع البنك فيها مراقبة سير عمل المشروع ومتابعة اجراءات التنفيذ والاشراف عليها؛ كون كل من الطرفين يشاركان في المال والعمل.

وتعرف المضاربة بأنها: "هي عقد بين البنك والعميل بموجبه يدفع البنك للعميل نقودا يتجر بها مقابل جزء معلوم مشاع في ربحهما" (معطي، 2017).

وعادة ما يكون للمضاربة تاريخ انتهاء محدد، فهي تمول المشروعات الصغيرة كالحرف المختلفة، والصناعات الصغيرة، والصفقات التجارية (فتني، 2020).

وبالرغم من أهمية هذا العقد في انعاش الاقتصاد إلا أننا نلاحظ قلة اعتماد المصارف الاسلامية عليه نظراً لأن مخاطره عالية، خاصةً وأنه يشترط فيه عدم تدخل البنك في شؤون عمل العميل المضارب، واعتماده على أمانة المضارب وصدقه في العمل لأن يده يد أمانة لا تضمن إلا بالتعدي أو التقصير.

مخاطر صيغة المضاربة

باعتبار أن صيغة المضاربة هي كصيغة المشاركة القائمة على مبدأ التشارك، فإن مخاطر الاخيرة التي تم ذكرها آنفاً تنطبق على صيغة المضاربة أيضاً، إلا أن هناك بعض المخاطر الخاصة بصيغة المضاربة قد تظهر كون البنك الاسلامي لا يتدخل في عمل المضارب، يمكن ذكرها في النقاط التالية (قواسمه، 2019):

أ. في حال وقوع خسائر ونظراً لأن المضارب لا يتحمل أي خسائر مالية، فإن ذلك يدفع المضارب إلى التقاعس في بذل مجهود للتقليل من هذه الخسائر، وذلك لأنه لن تترتب عليه أي التزامات مالية جراء هذه الخسائر، وفي حال إرتفاع أو إنخفاض أسعار السلع فإن البنك الإسلامي يتحمل أي خسائر محتملة وحده.

ب. تتعرض صيغة المضاربة لمخاطر سوء الانفاق نتيجة قيام المضارب بإنفاق الأموال التي حصل عليها من المصرف في غير الأغراض المخصصة لها.

ج. تجاوز المدة الكلية للتمويل دون إتمام عقد المضاربة، وعدم تصفية العملية في تاريخ الاستحقاق؛ بسبب عدم قدرة المضارب على رد رؤوس الأموال للبنك.

رابعاً: صيغة السلم

يعتبر السلم اليوم وسيلة فعالة للغاية لتمويل أنشطة الاقتصاد الإسلامي والصيرفة الإسلامية من حيث مرونته وقدرته على الاستجابة للاحتياجات التمويلية المختلفة - قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل؛ وقدرته على تلبية احتياجات عدة فئات مختلفة من العملاء مثل المنتجين الزراعيين والصناعيين والمقاولين والتجار؛ وقدرته على تغطية تكاليف التشغيل والنفقات الرأسمالية الأخرى. وهذا يجعلها أداة تمويل فعالة للغاية.

ويعرف عقد السلم بأنه: "هو عقد على موصوف في الذمه ببذل يعطى عاجلاً" أو هو "شراء أجل بعاجل" (أبو عمر و الصباغ، 2022).

فالسلم هو عبارة عن عقد بيع تكون فيه السلعة مؤجلة الى تاريخ استحقاق معين، ويدفع الثمن حالاً في مجلس العقد، وكون السلعة مؤجلة فلا بد أن تكون موصوفة في الذمة وصفاً دقيقاً ينفي حصول النزاع بين الطرفين، اذ يجب تحديد كميتها ونوعها وحجمها وغيرها من المقاييس التي تطلبها السلعة.

ويلجأ البنك الاسلامي لاستخدام هذه الصيغة عن طريق السلم والسلم الموازي، أي بعقدي سلم منفصلين يكون البنك في أولهما المسلم إليه أي البائع، ويكون في العقد الثاني المسلم أو (رب السلم) أي المشتري، حيث يأتي العميل الى البنك ولديه رغبة في شراء عين مؤجلة بثمن حال، فيلعب البنك دور الوسيط ما بين البائع والمشتري، ويعقد مع العميل عقد سلم بصفته البائع لسلعة موصوفة بمواصفات محددة يستلمها في تاريخ محدد، ويتفق على الثمن فيستلمه من العميل في مجلس العقد، ثم بعد ذلك يقوم

بعقد سلم موازي مع البائع وبنفس مواصفات السلعة التي طلبها العميل في العقد الأول، وإلى تاريخ استحقاق أقل أو مساوي للموعد الذي حدده العميل في العقد الأول، ويتفق معه على ثمن معجل أقل من الثمن في السلم الأول؛ حتى يتحقق الربح للبنك، وعند حلول أجل الإستحقاق يقوم البنك باستلام السلعة من البائع فتدخل في ملكه، ثم بعدها يقوم بتسليمها إلى العميل المشتري وتنتهي العملية.

مخاطر صيغة السلم

كغيرها من الصيغ فلا تخلو صيغة السلم بالصورة التي ذكرناها من عدة مخاطر قد يتعرض لها البنك الاسلامي عند التعامل بها، ويمكن ذكرها في النقاط التالية (سايج و نشاد، 2021):

- أ. المخاطر الائتمانية الناجمة إما عن عدم رغبة العميل (البائع) في العقد الثاني على تسليم السلعة (المسلم فيه) في تاريخ الاستحقاق المحدد بسبب ماطلته في السداد، أو قد يعجز عن تسليم السلعة بسبب تعثره في النشاط الذي موله البنك، وقد تكون الكوارث الطبيعية سبباً أيضاً في العجز عن التسليم، أو أنه قد يقوم العميل بتسليم السلعة منافية للمواصفات والمقاييس المتفق عليها.
- ب. المخاطر المرتبطة باستلام البنك الاسلامي للسلعة قبل موعد تسليمها للعميل المشتري في العقد الأول، حيث قد يتكبد البنك مصاريف التخزين والتأمين طوال فترة احتفاظه بالسلعة ويتحمل مخاطر تلفها في حال تلفت في مخازنه، أو مخاطر تغير مواصفاتها عن المتفق عليه نتيجة ظروف خارجة عن ارادة البنك قبل حلول موعد تسليمها للعميل في العقد الأول.
- ج. المخاطر السوقية التي تظهر في حال انفساخ العقد الأول مع العميل بسبب عدم مطابقة المواصفات، وعدم قدرة البنك على بيع السلعة في السوق، أو بيعها بخسارة.

خامساً: صيغة الاستصناع

يتشابه عقد الاستصناع مع عقد السلم في أنه عقد بيع على موصوف في الذمة يطلب من الصانع صنعه، فالعين هنا تصنع صنعاً بعكس السلم الذي ليس فيه صناعة، كما أن الثمن لا يشترط أن يكون حالاً في عقد الاستصناع فقد يدفع عاجلاً وقد يؤجل الى وقت آخر وقد يدفع مقسطاً.

ويعرف عقد الاستصناع بأنه: "عقد بيع عين موصوفة في الذمة مطلوب صنعها" (سليمان، 2017).

وكون عقد الاستصناع كالسلم يقع على عين موصوفة في الذمة فإن البنك الاسلامي غالباً ما يكون غير قادر على توفير وصناعة العين بنفسه، فيلجأ إلى عقد الاستصناع الموازي، أي بعقدين منفصلين عن بعضهما كما هو الحال في السلم، وصورته أن يتقدم العميل بطلب للبنك الاسلامي لاستصناع عين إما انتاج سلع معينة أو انشاء منشأة، ويتفقان على الثمن وكيفية الدفع وتاريخ استحقاق العين في مجلس العقد، وهنا تكون صفة البنك صانعاً للعين، ويكون العميل مستصنعاً، ثم يقوم البنك بالتعاقد مع صانع العين وتكون صفته في العقد الثاني مستصنعاً، ويتفق مع الصانع على صناعة العين بنفس المواصفات والمقاييس التي حددها العميل في العقد الأول وبثمن أقل من الثمن الأول، وخلال مدة زمنية مساوية أو أقل من المدة الزمنية في العقد الأول، ومع حلول أجل الاستحقاق يستلم البنك العين المصنعة من الصانع ويقوم بتسليمها للمستصنع في العقد الأول، ومع الانتهاء من تسديد كامل اقساط الاستصناع للبنك تنتهي العملية.

مخاطر صيغة الاستصناع

لا شك أن صيغة الاستصناع كغيرها من الصيغ تحيط بها مجموعة من المخاطر قد تتشابه مع مخاطر عقد السلم، ويمكن بيان هذه المخاطر بالتالي (ساجي، 2022):

أ. المخاطر الائتمانية التي قد تنشأ نتيجة فشل الصانع في العقد الثاني في تسليم العين للبنك عند حلول الأجل، أو قد يسلم العين بأقل من الجودة والمواصفات المتفق عليها. كما قد تنشأ مخاطر ائتمانية

من طرف العميل المشتري في العقد الأول، حيث أنه لا يشترط تسليم الثمن في مجلس العقد فقد يماطل العميل أو يعجز عن السداد في الوقت المحدد.

ب. قد تظهر مخاطر سوقية في حال تراجع العميل المشتري عن العقد اذا اعتبره غير ملزم، ففي هذه الحالة قد يعجز البنك عن بيع العين المصنعة في السوق، وقد يضطر لبيعها بأقل من ثمنها مما يؤدي لخسارته.

ج. كما قد يتعرض لمخاطر الاحتفاظ بالعين المصنعة اذا ما تم استلامها من الصانع قبل موعد حلول أجل استحقاقها في العقد الأول، فيضطر لتكبد تكاليف التخزين والمحافظة عليها، وفي حال تلفها فتقع الخسارة على البنك لأنها لا تزال في ملكه.

سادساً: صيغة الإجارة

تعتبر صيغة الاجارة من الصيغ الاستثمارية القائمة على تملك منافع الأصل للغير، لذا فإن لها أثر ملموس على الاقتصاد الوطني؛ كونها تساهم في دعم المشاريع الصغيرة، وتقوم البنوك الإسلامية باستخدامها ضمن عملياتها التمويلية بأكثر من طريقة سيتم ذكرها.

وتعرف صيغة الإجارة بأنها: "اتفاق تعاقدى بين طرفين (المؤجر والمستأجر) يملك بمقتضاه المؤجر للمستأجر منافع استخدام أصل مملوك للمؤجر، وذلك خلال فترة معينة، مقابل مبلغ نقدي يدفع دورياً يطلق عليه دفعة الإيجار" (سالمي، 2022).

وتلجأ البنوك الإسلامية لاستخدام صيغة الإجارة بإحدى الأسلوبين التمويليين الآتيين:

الأول: الإجارة التشغيلية: يستخدم هذا المصطلح على نطاق واسع في التمويل الإسلامي لاستخدام الأصول دون نقل الملكية. وهو عبارة عن عقد تأجير يقوم فيه المؤجر (مالك الأصل) بتأجيره للمستأجر (مستخدم الأصل) لفترة محددة، ويدفع المستأجر إيجارات دورية لاستخدام الأصل. (Al-Shaer, 2024).

وتتم الإجارة التشغيلية في البنك الإسلامي عندما تكون لديه رغبة في امتلاك أصول معينة وتأجيرها لمدة زمنية معينة، ثم استعادة الأصل في نهاية المدة من أجل إعادة تأجيره لمستأجر آخر أو لنفس المستأجر الأول، وعادةً ما يلجأ العميل لهذا النوع من الإجارة لأنه يرغب باستئجار أصل لفترة زمنية قصيرة للقيام بعمل ما دون حاجته لتملك هذا الأصل، كإستئجار معدات ثقيلة من أجل بناء منشأة.

الثاني: الإجارة المنتهية بالتمليك: "وهي تمليك منفعة بعض الأعيان كالدور والمعدات، مدة معينة من الزمن بأجرة معلومة تزيد عادة عن أجر المثل، على أن يُملك المؤجر العين المؤجرة للمستأجر، بناء على وعد سابق بتمليكها في نهاية المدة أو في أثنائها، بعد سداد جميع مستحقات الأجرة أو أقساطها، وذلك بعقد جديد، أي أن يتم تمليكها بعقد مستقل وهو إما هبة وإما بيع" (أحمد، 2023).

وتعد هذه الصيغة الإيجارية من الصيغ المستحدثة في مجال التمويل الإسلامي، ويقوم البنك الإسلامي باستخدامها عندما يبدي له العميل رغبة في شراء أصل ما باستخدام التأجير المنتهي بالتمليك، لذا فإن البنك لا يشتري الأصل لنفسه كما في الإجارة التشغيلية، فهو لا يعتمد على دراسات السوق لشراء الأصل، وإنما يعتمد على تأكيد العميل لرغبته في الشراء، فيقوم البنك بشراؤه لنفسه من أجل تأجيره للعميل مقابل أقساط محددة يتفقان عليها وخلال مدة زمنية محددة تؤول ملكية الأصل بعدها للعميل بعقد جديد كالهبة أو البيع بسعر رمزي.

مخاطر صيغة الإجارة

تعد صيغة الإجارة من الصيغ القائمة على مبدأ المديونية، لأنه يتم فيها بيع المنافع مقابل ثمن يدفع مقسطاً على فترات زمنية، لذا فهناك عدد من المخاطر التي تعترى هذه الصيغة عند استخدامها في البنوك الإسلامية، وهي على النحو الآتي (فتني، 2020):

1. المخاطر الائتمانية: وتأتي على رأس المخاطر فهي كغيرها من الصيغ الأخرى تتعرض لمخاطر ائتمان تتمثل في امتناع العميل المستأجر عن سداد بقية أقساط الإجارة المترتبة عليه، إما بسبب المماطلة أو العجز عن السداد.
2. المخاطر التشغيلية الناجمة عن فقدان أو تلف الأصل، بسبب السرقة أو سوء الاستعمال أو نتيجة للاضطرابات والكوارث الطبيعية وغيرها، وتكبد البنك لتكاليف الصيانة في حال حدوث خلل جزئي على الأصل، حيث أن ضمان العين المؤجرة يكون على المالك (المؤجر) إلا في حال ثبوت تعدي وتقصير المستأجر.
3. مخاطر تسويقية تظهر عند شراء الأصل سواء من أجهزة أو معدات من أجل إعادة تأجيرها في حال التأجير التشغيلي، إذ في حال لم يقم البنك بدراسة السوق ومعرفة احتياجات العملاء التأجيرية قبل امتلاك الأصول، فقد يتعرض لمخاطر السوق المتمثلة في عدم القدرة على تأجير هذه الأصول.
4. مخاطر التطور التكنولوجي: وينشأ هذا الخطر في حال طرأ تقادم على الأصول التي يمتلكها البنك بسبب تسارع التطور التكنولوجي، الأمر الذي يؤدي إلى خسارة البنك تكلفة شراء الأصل، أو القيمة المتبقية منه بعد الاهتلاك الجزئي.
5. مخاطر التضخم المتمثلة في انخفاض القيمة الشرائية للعملة وارتفاع أسعار السوق مع ثبات قيمة أقساط التأجير، وتظهر هذه المخاطر أكثر في حالة عدم اشتراط البنك إعادة تحديد قسط التأجير بعد مرور كل فترة زمنية على عقد التأجير.

1.4 مخاطر السوق في المصارف الإسلامية

تعتبر مخاطر السوق عنصراً أصيلاً في العمل المصرفي، والتي تشمل أنواعاً مختلفة من المخاطر التي تتوافق مع الصناعة المصرفية وتعكس المشهد الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الذي تعمل فيه. وتؤثر مخاطر السوق هذه بشكل كبير على أداء المصرف وربحيته ونتائجه الإجمالية، بل وربما تؤثر حتى

على قدرته على الاستمرار والوجود، ولذلك يجب أن تمتلك المصارف الخبرة والمعرفة الكافية لإدارة هذه المخاطر بشكل فعال. ويبدأ ذلك بفهم طبيعتها، وتحديد العوامل التي تساهم في ظهورها، وفهم مصادرها المحتملة. ويجب على المصارف تنفيذ التدابير المناسبة والاستفادة من المعايير والمبادئ المعمول بها للتخفيف من هذه المخاطر.

تواجه المصارف الإسلامية مخاطر سوقية أكبر مقارنة بالمصارف التقليدية بسبب تعاملها بالعقود الشرعية، حيث تقتضي هذه العقود ملكية البنك للسلع، أو المضاربة في السلع المحلية أو العالمية، أو المشاركة في مشاريع داخل السوق المحلية أو الدولية، أو المشاركة في استثمارات الأسهم في الأسواق المحلية والعالمية، إذ ترتبط أنشطة البنوك الإسلامية بالاستثمار الحقيقي بعكس المصارف التقليدية التي تقوم استثماراتها على عقود مالية بحتة قائمة على الافتراض الربوي، وبالتالي فإن هذه الأنشطة تعرض المصارف الإسلامية لمخاطر كبيرة مرتبطة بتقلبات أسعار السوق.

1.4.1 ماهية مخاطر السوق وأنواعها في المصارف الإسلامية

ذكرنا في قسم سابق من هذا البحث تعريف المخاطر السوقية بشكل عام وقلنا بأنها عبارة عن: الخسائر التي قد تحدث نتيجة للتقلبات السلبية في السوق، والتي تؤثر سلباً على قيمة أصول المشاركين فيه (طعيس، 2023). ويعد تداول الأدوات أو الصيغ بين البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية مصدراً هاماً للمخاطر بسبب التقلبات المحتملة في متغيرات الاقتصاد الكلي والجزئي، وتشمل مخاطر السوق التغيرات المختلفة في أسعار الصرف ومعدلات العائد وأسعار السلع. ومن بين هذه المخاطر، يعتبر التقلب في أسعار العائد أمراً حاسماً بشكل خاص ويشكل تهديداً كبيراً لاستقرار التمويل الإسلامي. وذلك لأن معدلات الربحية في الصيغ الإسلامية، ترتبط ارتباطاً وثيقاً بأداء التمويل الإسلامي، مما يجعل تقلبات أسعار العائد خطراً ملموساً على أدائه العام. ويواجه البنك مخاطر السوق بسبب تعرضه لمراكز مالية، سواء داخل أو خارج مركزه المالي، مما قد يؤدي إلى خسائر ناتجة عن تقلبات أسعار السوق.

ويمكن توضيح أهم العناصر المسببة لمخاطر السوق في المصارف الإسلامية على النحو التالي:

1. تقلبات السعر المرجعي: فعلى الرغم من غياب التعامل بالفائدة في البنوك الإسلامية، إلا أنه من المهم الاعتراف بأنها ليست محصنة ضد مخاطر تقلبات أسعار الفائدة، إذ أن المؤسسات المالية الإسلامية تعتمد على سعر مرجعي لتحديد أسعار أدواتها المالية. على سبيل المثال، في عقد المرابحة، يتم حساب هامش الربح عن طريق إضافة هامش المخاطرة إلى السعر المرجعي وقت انعقاد العقد. وبما أن عقد المرابحة يعتمد على الدخل الثابت إذ يتطلب هامش ربح ثابت طوال مدة العقد لأنه قائم على المديونية، فإن أي تغييرات في السعر المرجعي لا يمكن أن تنعكس في هذه العقود. وبالتالي ولأجل ذلك فإن المصارف الإسلامية معرضة للمخاطر الناجمة عن تقلبات أسعار الفائدة داخل السوق المصرفية (المومني، 2021). ونجد أيضاً أن تقلبات السعر المرجعي (ليبور) أثر على تمويلات المصارف الإسلامية من خلال عقود الإجارة، إذ أنه قد يقوم المصرف عند إبرام عقد الإجارة بتحديد أجرة متغيرة مرتبطة بسعر مرجعي في أغلب الأحيان من أجل مواكبة التغيرات الاقتصادية، وقد تم إجازة ربط الأجرة بمؤشر منضبط تعلم به الأجرة لاحقاً على وجه لا يؤدي إلى المنازعة (العايضي، 2022)، وعليه فإن المصرف الإسلامي يتعرض لمخاطر تقلبات السعر المرجعي عند دخوله في عمليات التمويل باستخدام عقود الإجازات.

2. تقلبات أسعار الصرف: تنشأ مخاطر أسعار الصرف في المصارف الإسلامية نتيجة احتمالية التعرض للخسائر الناجمة عن التردد في المعدل النسبي الذي يحدد عمليات تبادل العملات بين الارتفاع والانخفاض، ويظهر هذا الخطر جلياً في حال إبرام العقود التي يتراخى فيها الدفع بعملة أخرى غير عملة الاستثمار، أي أن التقلب في سعر الصرف يتمثل في حالة عدم التأكد من الإيرادات أو المستحقات للغير أو لدى الغير عند تسلمها أو دفعها بالعملات الأجنبية؛ وذلك بسبب التغير الحاصل في قيمة العملة من زمن العقد إلى زمن التسليم والتسلم (المومني و الموسى، 2021).

3. تقلبات أسعار السلع: تنشأ مخاطر أسعار السلع بسبب احتفاظ البنوك بالسلع لأسباب معينة، ومن

الأمثلة النموذجية على هذه الأسباب ما يلي (حشلاف و بغدالي، 2019):

• تحتفظ البنوك الإسلامية بمخزون من البضائع بغرض البيع.

• بسبب دخول تمويل السلم يجب أن يكون لديه مخزون من البضائع

• تملك العقارات والذهب.

• المعدات الخاصة المعدة لعقود الإيجار التشغيلي.

حيث يتعرض المصرف لمخاطر السلع من التقلبات في قيمة الأصول القابلة للتداول أو الإيجار وترتبط بالتقلبات الحالية والمستقبلية والقيم السوقية للأصل المحدد، فمثلا قد يدخل المصرف الاسلامي في مخاطرة نتيجة لتقلبات أسعار السلع المشتراة التي يتم سدادها بالكامل عند تقديم تمويل من خلال عقد السلم، بالإضافة الى التقلبات في القيمة المتبقية للأصل المؤجر في عقد الإجارة.

4. تقلبات أسعار الاسهم: تنشأ مخاطر أسعار الاسهم في المصارف الاسلامية من ناحيتين، فمن

الناحية الأولى قد يتعرض المصرف لهذا النوع من المخاطر نتيجة التغيرات الحاصلة في سعر سهم المصرف، حيث أن الخطر يتمثل في انخفاض قيمة السهم عن القيمة السوقية العادلة فتقع الخسارة وهنا تسمى بالخسارة الرأسمالية، وهي تمثل الفرق بين قيمة السهم السوقية المستقبلية والحالية (الأمين، 2022)، وكلما ارتفعت مخاطر التقلبات في اسعار الاسهم كلما انعكس ذلك سلباً على مركز المصرف المالي في السوق، ومع ارتفاع حدة هذه المخاطر قد يصل المصرف الى نقطة الافلاس والانهيار المالي. ومن الناحية الأخرى قد يتعرض المصرف الاسلامي لمخاطر عند استثماره في شراء أسهم وصكوك من الأسواق المالية، حيث أنها قد تتعرض لتقلبات في أسعارها إما لأسباب عامة تتعلق بالظروف الاقتصادية المختلفة كالركود الاقتصادي وعدم الاستقرار المالي العالمي، إضافة الى ديناميكيات العرض والطلب وتحركاتها وكيفية تفاعلها داخل السوق، أو

لأسباب خاصة تتعلق بذات الأسهم والصكوك المستثمر فيها والشركات المصدرة لها، فقد تكون هذه الشركات خاسرة أو أنها لا تحقق أرباح بشكل دوري، مما يحدث تقلبات في أسعار أسهمها أو صكوكها، وبالتالي إلحاق الضرر بالمصرف الإسلامي المستثمر فيها وتحقيق خسائر رأسمالية (غربي و جبلاحي، 2018).

1.4.2 طبيعة مخاطر السوق التي تتعرض لها البنوك الإسلامية

تواجه كل من المصارف الإسلامية والتقليدية مخاطر مماثلة تنشأ عن طبيعة الممارسات المصرفية، فعلى سبيل المثال، توجد مخاطر سعر الصرف في كلا النظامين، ومع ذلك تواجه المصارف الإسلامية أيضاً مخاطر إضافية خاصة بعملياتها، ويمكن أن يعزى هذا التفاوت إلى تباين المنهجيات والأساليب التي تستخدمها المصارف الإسلامية، والتي تحتكم فيها إلى مبادئ الشريعة الإسلامية، وبالتالي تواجه هذه المصارف مجموعة متميزة من المخاطر المتعلقة بتكوين أصولها والتزاماتها، كما في صيغ التمويل الإسلامي التي تعد ممارسة فريدة من نوعها في مجال الخدمات المصرفية الإسلامية، حيث أنها تشتمل على مخاطر غير مماثلة لتلك التي تواجهها المصارف التقليدية وهذا أمر غير مستغرب، لأن بعض هذه الصيغ تقوم على أساس تقاسم الربح والخسارة، مثل المضاربة والمشاركة، والبعض الآخر يعتمد على الدين، مثل السلم والاستصناع، على العكس من مبدأ القرض الربوي الذي تعتمد عليه المصارف التقليدية في نظام عملها.

وكما ذكرنا سابقاً فإن البنوك الإسلامية تعتمد على قاعدتين أساسيتين عند القيام بعملها، قاعدة "الغنم بالغرم" وقاعدة "الخراج بالضمان"، إذ لا بد لسلامة عملها وحتى تكون مستحقة للربح أن تتحمل المخاطر المرتبطة بالعملية التمويلية، وتعد المخاطر السوقية من أبرز أنواع هذه المخاطر، حيث أنها تؤثر على كافة المنشآت الاستثمارية في السوق، فإن هذه المخاطر لا يمكن تجنبها بالتنوع في المحفظة الاستثمارية، إلا أن المؤسسات المصرفية التقليدية وعلى العكس من المصارف الإسلامية عادةً ما تلجأ

إلى طرق ملتوية وغير مقبولة شرعياً لتفادي هذه المخاطر ونقلها الى الطرف الآخر، واحدى هذه الطرق استخدام المشتقات المالية للتقليل من حدة المخاطر السوقية والتحوط منها، وكون المشتقات المالية يحرم التعامل بها شرعياً، فإننا نجد تأثر البنوك الاسلامية بهذا النوع من المخاطر أكثر من غيرها من المؤسسات المالية (طارق الله و حبيب، 2003).

وللتوضيح أكثر فلا بد من بعض التفصيل في مجال ادارة المخاطر السوقية في كلا النظامين:

ففي النظام المصرفي التقليدي، قلنا أنه يعتمد على مبدأ القرض الربوي المضمون في ادارة عملياته وهو ما لا شك بأنه محرم التعامل به بدليل قول الله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ [البقرة: 275]. وحيث أن هذه المصارف مجال عملها الأساسي قائم على محرم، فإن ذلك لا يمنعها من ادارة مخاطرها بأساليب وطرق محرمة أيضاً، وباستقراء وتتبع أبرز هذه الطرق نجدها تقوم بالتحوط ضد مخاطر السوق باستخدام ما يعرف "بالمشتقات المالية"، وتعد هذه الأدوات مستحدثة في السوق المالي ويمكن تعريفها بأنها: أدوات مالية يتم اشتقاقها من أصول أخرى (كالأسهم، والسندات، والسلع، والعملات الأجنبية، والمؤشرات، وغيرها)، ويمكن شراؤها وبيعها وتداولها بطريقة مماثلة للأسهم والأدوات المالية الأخرى، ويعتمد أدائها وتسعيرها بشكل أساسي على الأصل محل التعاقد، إضافة الى تحديد سعرها بمتغيرات أخرى كأسعار الفائدة وتكلفة الفرصة البديلة ومدة العقد وغيرها، وينشأ عنها التزام تبادلي مشروط (قندوز، 2022).

وتتنوع المشتقات المالية الى أربعة أنواع رئيسية، وهي (قنصوة، 2023):

1. العقود الآجلة Forward Contacts: وهي اتفاق بين طرفين على بيع وشراء سلعة أو عملة معينة بسعر محدد في وقت محدد في المستقبل، بحيث تتم التسوية النقدية بعد انتهاء فترة العقد في موعد الاستحقاق المتفق عليه.

2. هي عقود بين طرفين - مشتري و بائع - لشراء أو بيع Future Contracts العقود المستقبلية

أصل في تاريخ لاحق بسعر متفق عليه يوم التعاقد، ويتم تداول تلك العقود في البورصة و تخضع لإجراءات تسوية يومية. والتداول المنظم للعقود المستقبلية يسمى ش بأسواق المستقبلية

3. عقود الخيارات Options Contracts: هي عقود بين المشتري وكاتب الخيارات، ويكون للطرف

الذي اشترى عقد الخيار الحق في تنفيذه، ويجب على الطرف المصدر (البائع) أن يكمل العقد عندما

يطلب المشتري ذلك، وذلك مقابل سعر التنفيذ.

4. عقود المبادلات Swaps Contracts: هي عبارة عن عقود مقايضة، بموجبها يتم اتفاق طرفين

على مبادلة تدفقاتهم النقدية المستقبلية بناءً على صيغة متفق عليها مسبقاً محددة عند العقد، وهي

تتم خارج السوق المنظمة (OTC)، وتكون ملزمة للطرفين.

ومن خلال هذه الأنواع تقوم غالبية البنوك التقليدية بإدارة مخاطرها السوقية سواء مخاطر أسعار

الفائدة، أو مخاطر أسعار الصرف، أو مخاطر أسعار الأوراق المالية، وذلك بربط كل معاملة بنكية

متعلقة بهذه المخاطر بواحد أو أكثر من العقود المشتقة.

في حين نجد أن إدارة مخاطر السوق في النظام المصرفي الاسلامي أكثر تعقيداً؛ كونها ملزمة باتباع

أحكام ومبادئ الشريعة الاسلامية التي تفرض عليها الابتعاد عن كل ما هو محرم في عملياتها البنكية،

مما يتوجب عليها البحث عن طرق وأساليب مختلفة عن تلك التي تتبعها المصارف التقليدية وعلى نحو

يضمن توافقها مع الشريعة الاسلامية.

حيث قامت المصارف الإسلامية بتطوير استراتيجيات وآليات معينة للتخفيف من تأثير مخاطر السوق

في عملياتها التمويلية يمكن ذكر أبرزها في النقاط التالية (جرودي و يوسف، 2017):

1. اعتماد أفساط الإيجار المرنة التي تتماشى مع متطلبات التضخم - وبالتالي تجنب مخاطر ملكية

الأصول المرتبطة بتغيرات أسعار السلع.

2. يتم مواجهة المخاطر المرتبطة بالسعر المرجعي بسبب تداول العقود الآجلة (على سبيل المثال، المربحة) بمعاملات بديلة حقيقية مثل العقود الموازية أو الاستثمارات في الأسهم، مما يضمن البيع الفوري للسلع لتجنب التقلب في الأسعار المستقبلية.

3. قد يدخل المصرف في تمويل بالمربحة مع مصرف أجنبي بالعملة الأجنبية بنفس مواصفات تمويله لمربحة محلية ولأجل مساوٍ لها؛ وذلك للتحوط من مخاطر أسعار الصرف.

4. التغطية: ويقصد بها لجوء المصرف الاسلامي الى استثمار وديعتين متوازيتين بعمليتين مختلفتين لتغطية مخاطر الارتفاع في العملة المستحقة.

ولا تزال تعمل المصارف الاسلامية على ابتكار المزيد من الطرق والآليات المختلفة التي تمكنها من السيطرة الى حد ما على المخاطر السوقية التي تتعرض لها أثناء سير عملياتها التمويلية، اذ تعد هذه المخاطر حتمية ولا يمكن التخلص منها وتجنبها كلياً سواء في النظام المصرفي الاسلامي أو التقليدي.

وهذا ما جعل للمخاطر السوقية في البنوك الاسلامية طبيعة تميزها عن غيرها من المؤسسات المالية التقليدية.

1.4.3 قياس مخاطر السوق في البنوك الاسلامية

مع زيادة انخراط المؤسسات المالية ومنها الاسلامية في أنشطة السوق وعملياته المختلفة فقد زاد ذلك من المخاطر السوقية التي تتعرض لها هذه المؤسسات، ولم تكن لجنة بازل تولى اهتماماً كبيراً بهذه المخاطر في بداية تأسيسها سنة 1974، فعندما اصدرت اتفاقية بازل 1 سنة 1988 لم تطالب المؤسسات المصرفية بالاحتفاظ برأسمال احتياطي لمواجهة الخسائر المالية التي يمكن أن تتعرض لها بسبب مخاطر السوق، وهذا من شأنه ان يزيد من حدة الأزمات المالية التي قد تحدث في القطاع المصرفي، لذا فقد قررت لجنة بازل سنة 1998 ادخال تعديلات على اتفاقية بازل 1 تتضمن حساب نسبة كفاية

رأس المال مع الأخذ بعين الاعتبار المخاطر السوقية، وأتاحت المجال للبنوك من أجل الاختيار بين اساليب قياس هذه المخاطر كل حسب قدراته، وفي سنة 2004 مع صدور اتفاقية بازل الثانية تم معها اصدار المبادئ الأساسية لإدارة مخاطر السوق، وقد تم اجراء تعديلات عليها في اتفاقية بازل 3 مما أدى الى رفع نسبة كفاية رأس المال ليصل الى 10.5% سنة 2010 (اوصغير، 2020).

اطار بازل 2 واصلاحات بازل 3 حول المخاطر السوقية

أولاً: اطار بازل 2

تطرقت اتفاقية بازل 2 المصدرة سنة 2004 الى مجموعة من المبادئ والاساليب المتبعة لتحسين كفاءة رأس المال ضد المخاطر السوقية التي يتعرض لها القطاع المصرفي بشكل عام، وفي هذا السياق فقد أوجدت اللجنة عدة طرق واساليب لاحتساب قيمة هذه المخاطر من أجل تقدير رأس المال المخصص ضد مخاطر السوق، ولتوضيح هذه الطرق من خلال الآتي:

طرق قياس مخاطر السوق

بالنظر إلى أن مخاطر السوق هي الخسارة التي تسببها محفظة أصول البنك بسبب التقلبات غير المبررة في أسعار الأدوات المالية التي تشكل المحفظة، فإنها تأخذ أشكالاً عديدة، تتراوح من مخاطر معدل الربح إلى مخاطر سعر الصرف، ومخاطر أسعار الأسهم، ومخاطر أسعار السلع. ولذلك أصبحت إدارة مخاطر السوق في غاية الأهمية بالنسبة للبنوك وقد وجدت عدة طرق لقياس هذه المخاطر، نوضحها فيما يلي:

لقياس مخاطر السوق أوجدت لجنة بازل 2 أسلوبين أساسيين يمكن للمؤسسات المصرفية تطبيق أحدهما لمعرفة حجم المخاطر السوقية التي قد تواجهها، وهما:

1. الأسلوب المعياري (النمطي)

بموجب هذا الأسلوب، يتم حساب متطلبات رأس المال لمخاطر السوق من خلال حساب رأس المال المطلوب لكل خطر، وهي مخاطر أسعار الفائدة عند تداول أوراق الدين، ومخاطر أدوات حقوق الملكية، ومخاطر سعر الصرف والمعادن الثمينة، وكذلك مخاطر السلع والمخزون السلعي.

فبالنسبة للمخاطر الناشئة عن التقلبات في أسعار الفائدة على السندات فإنه يتم تحليل المخاطر المحددة المرتبطة بكل ورقة دين في محفظة البنك، وكذلك المخاطر العامة التي تتحملها المحفظة ككل، ويعتمد السبب على مصدره المحدد، ويتم ترجيح هذا النوع من المخاطر حسب خمس فئات وفقاً لما قرره لجنة بازل 2، هي (سلماني، 2023):

- 0% للإقتراضات الحكومية، وتصنيف AA- إلى AAA+.
- 0.25% للإقتراضات ذات تاريخ الاستحقاق أقل من 6 أشهر، وتصنيف BBB- إلى A+.
- 1.00% للإقتراضات ذات تاريخ الاستحقاق بين 6 و 24 شهر، وتصنيف BBB- إلى A+.
- 1.60% للإقتراضات ذات تاريخ الاستحقاق أكبر من 24 شهر، وتصنيف BBB- إلى A+.
- 8% للإقتراضات الأخرى، وتصنيف B- إلى BB+.

أما بالنسبة للتقلبات في أسعار الأسهم فإنه يتم احتساب نسبة 7% للمخاطر المحددة بمصدر الورقة المالية، وقد تنخفض هذه النسبة إلى 4% في حالة تمتع محفظة الأوراق المالية بالتنوع وارتفاع سيولتها. في حين أن تقلبات سعر الصرف يتم التعامل مع مخاطرها بضرب نسبة 7% بأكبر القيمتين من صافي مراكز العملات سواء الفائض أو العجز بالإضافة لها في مراكز الذهب. وأما التقلبات في أسعار السلع فيتم احتساب مخاطرها بضرب نسبة 15% بصافي عملياتها ما بين البيع والشراء (أوصغير، 2020).

2. أسلوب النماذج الداخلية

يعتمد هذا الأسلوب على آليات احتساب القيمة المعرضة للمخاطر (VAR) Value At Risks والتي تشير الى تقدير حجم الخسارة القصوى التي يمكن أن يتحملها البنك من مخاطر السوق في المستقبل، ويعبر عنها بالقيمة المعرضة للمخاطر، ويتم احتسابها بناءً على بيانات تاريخية عند مستوى معين من الاحتمال، وتلزم لجنة بازل البنوك بحساب الحد الأقصى للخسارة التي تكون على استعداد لتحملها في غضون فترة عشرة أيام في المستقبل، باحتمال 1% (مجال ثقة 99%). وقد بدأ العمل بهذا الأسلوب منذ عام 1996، وهو أسلوب يعتمد على تقنيات إحصائية معقدة تتطلب مستوى عال من الكفاءة من جانب البنوك، وبالتالي يقتصر تنفيذه في الغالب على البنوك العاملة على مستوى العالم (البنوك الدولية)، وعند اتباع البنك هذا الأسلوب لابد عليه من الحصول على موافقة هيئات الرقابة والإشراف المحلية؛ حرصاً منها على تحقق كفاءة وشمولية نظام قياس المخاطر، وامتلاك البنك للكادر البشري المؤهل لاستخدام هذا النوع من النماذج (جرودي و يوسف، 2017).

وقد حددت اللجنة ثلاث طرق احصائية لإيجاد القيمة المعرضة للمخاطر (VAR)، وهي (فندوز ع، 2020):

1. الطريقة المعلمية (المعيارية) Parametric Methodology: باستخدام هذه الطريقة يتم حساب قيمة VAR وذلك بإيجاد قيم الانحراف المعياري لأسعار الأصول وكذلك قيم الارتباط بين أصول المحفظة.

2. طريقة المحاكاة التاريخية Historical Simulation Methodology: في هذه الطريقة يتم قياس قيمة VAR من خلال محاكاة التغيرات التاريخية في قيمة المحفظة الحالية في ظل أسعار السوق خلال فترات تاريخية سابقة محددة.

3. طريقة المحاكاة العشوائية (مونت كارلو) Monte Carlo Simulation Methodology: وتعتمد هذه الطريقة في قياس قيمة VAR على محاكاة التغيرات في قيمة المحفظة الحالية من خلال

سيناريوهات سوقية عشوائية تعابر التغيرات التاريخية في قيمة المحفظة خلال فترات تاريخية معينة.

ويمكن توضيح النماذج والمقاييس الاحصائية المستخدمة لاحتساب قيمة مخاطر السوق، وهنا سنذكر أبرز ثلاثة نماذج احصائية على النحو التالي (الخفاجي و الشكرجي، 2018):

النموذج الأول: الانحراف المعياري (Standard Deviation)

الانحراف المعياري هو مقياس إحصائي يستخدم على نطاق واسع لتقييم مستوى المخاطر المرتبطة بالأسهم، ويتم حسابه بأخذ الجذر التربيعي لمجموع انحرافات القيم عن وسطها الحسابي، وبعبارة أخرى، فهو يحدد مدى انحراف عناصر التدفق النقدي الفردية عن قيمتها المتوقعة. ولحساب الانحراف المعياري يمكن استخدام الصيغة التالية:

$$\sigma = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^n (R_i - \bar{R})^2}}{n-1}$$

حيث أن:

σ : تعبر عن الانحراف المعياري.

R_i : تعبر عن مجموع العوائد.

\bar{R} : تعبر عن الوسط الحسابي للعوائد.

النموذج الثاني: معامل الاختلاف (Coefficient of Variation)

ويقيس معامل الاختلاف مقدار الخطر في كل وحدة من العائد، ويستخدم في المقارنة بين الاستثمارات التي تتباين عوائدها ومخاطرها، لذا فهو مقياس مهم لمقارنة خطر السهم بعائداته، وهو قسمة الانحراف المعياري على متوسط العائد، ويعبر عنه بالمعادلة التالية:

$$C \cdot V = \frac{\sigma}{\bar{x}} \times 100\%$$

حيث أن

$C \cdot V$: هو معامل الاختلاف.

σ : هو الانحراف المعياري.

\bar{x} : هو متوسط العائد المتوقع.

النموذج الثالث: معامل بيتا (Beta)

يعتبر هذا المقياس من أهم المقاييس لخطر السوق؛ إذ أنه يهتم بقياس المخاطر السوقية بشكل مستقل وهو مرتبط بمعدل مخاطر الوجود. وهو عبارة عن مقياس احصائي يستخدم لقياس حساسية عوائد الورقة المالية للمتغيرات في عوائد السوق، بالتالي فإنه يبين العلاقة بين التغيرات في عوائد السهم استجابة للتغيرات الحاصلة في عوائد السوق. ويعتمد هذا النموذج على البيانات التاريخية لتقدير حجم التذبذب في عوائد سهم معين متأثراً بعوائد السوق، ويمكن إيجاد معامل بيتا من خلال المعادلة التالية:

$$R_i = R_f + \{\beta * (R_m - R_f)\}$$

حيث أن:

R_i : العائد المتوقع على السهم.

R_f : عائد السهم الخالي من المخاطر.

β : معامل بيتا.

R_m : عائد السوق.

ومعامل بيتا يعبر عنه بالمعادلة التالية:

$$\beta = p_{jM} \left(\frac{\sigma_j}{\sigma_m} \right)$$

حيث أن:

β : هو معامل بيتا.

ρ_{jM} : هو معامل الارتباط بين عوائد السوق وعوائد السهم.

σ_j : الانحراف المعياري لعوائد السهم.

σ_m : الانحراف المعياري لعوائد السوق.

وبما أن قيمة بيتا تعبر عن حساسية العوائد لتغيرات السوق، فإن هذه القيمة تزيد من أثر مخاطر السوق كلما زادت قيمة بيتا السهم عن 1 وبالتالي يعبر عنها بأنها "أسهم هجومية" أي ذات مخاطرة مرتفعة، في المقابل كلما انخفضت قيمة بيتا السهم عن 1 كلما قل أثر مخاطر السوق ويعبر عنها بأنها "أسهم دفاعية" أي ذات مخاطرة متدنية، أما إذا كانت قيمة بيتا السهم مساوية 1 فهنا تكون المخاطرة مساوية لمخاطر السوق، فيتحرك السهم مع اتجاه السوق (قندوز، 2020).

ثانياً: إصلاحات بازل 3

تعتبر إصلاحات بازل 3 سنة 2010 درساً مستفاداً من الأزمة المالية العالمية -التي حدثت في عام 2008 - لتحسين القطاع المصرفي العالمي من الاختلالات والأزمات المالية التي تطال تداعياتها الجوانب المختلفة للاقتصاد العالمي.

ووفقاً لتحليلات الخبراء فقد أخفقت اتفاقية بازل 2 في تقييم المخاطر المالية بدقة، بما في ذلك خطر السوق الذي تتناوله هذه الدراسة. وعلى الرغم من تطبيق نموذج القيمة المعرضة للخطر، إلا أنه أثبت عدم فعاليته في التنبؤ بالخسائر، والتي فاقت التوقعات بشكل كبير. ونتيجة لذلك ظهر ما يعرف بمفهوم "خطر النموذج" والذي يعتمد بشكل أساسي على أفق زمني يتراوح بين يوم واحد إلى 10 أيام، ويرتبط بسوء تقدير الخسائر المتعلقة بالأوراق المالية المستثمرة. بالإضافة إلى ذلك، فإن الأنظمة المفروضة على البنوك وحدها غير كافية للتخفيف من مخاطر السوق، لأنها تفشل في تضمين الكيانات المالية الأخرى. ولذلك، لا بد من وضع أنظمة تشمل جميع المتعاملين الماليين، حيث تلعب أنشطتهم دوراً هاماً في نقل المخاطر في جميع أنحاء النظام المالي بأكمله (عياش و العايب ، 2019).

وعليه فقد نشرت لجنة بازل 3 وثيقة تشتمل على تعديلات في أساليب قياس مخاطر السوق، وطريقة حساب متطلبات الحد الأدنى من رأس المال لمواجهة هذا النوع من المخاطر، وقد نصت التعديلات على الآتي (Comité de Bâle sur le contrôle bancaire, 2016):

ثالثاً: تعديلات لجنة بازل 3 بشأن مخاطر السوق

1. إصلاح أسلوب النماذج الداخلية: يقضي الأسلوب الجديد بمنح السلطات الرقابية القدرة على منع مكاتب التداول من استخدام هذه النماذج، بالتزامن مع تعزيز التنسيق بين البنوك في مجالات التنويع والتحوط، كما يحدد هذا التعديل حدوداً للتخفيض في رأس المال الذي يمكن أن ينتج عن تدابير التنويع والتحوط.
2. مراجعة الأسلوب المعياري: تهدف المراجعة إلى زيادة حساسية الأسلوب المعياري للمخاطر بدرجة كافية؛ كي يكون بديلاً موثقاً به للنماذج الداخلية، ويبقى مناسباً للبنوك التي لا تتطلب أساليب متقدمة لإدارة مخاطر السوق.
3. تعديل تقييم المخاطر في الأوقات الضاغطة: لم يعد يعتمد على القيمة المعرضة للمخاطر VAR بل يتم الآن باستخدام العجز المتوقع (ES (Expected shortfall)، مما يسهم في حساب أفضل للمخاطر الشديدة وبالتالي الحفاظ على رأس المال خلال فترات التوتر الكبير في السوق.
4. دمج مخاطر اللاسيولة في السوق: تضمنت النسخة المعدلة آفاق سيولة متغيرة لتخفيف مخاطر الانخفاضات المفاجئة والشديدة للأصول، حيث تحل هذه الآفاق المتغيرة محل أفق الـ 10 أيام الثابت المنصوص عليه سابقاً بنظام القيمة المعرضة للمخاطر.
5. إعادة تحديد الحدود بين دفتر المحفظة التجارية ودفتر المحفظة البنكية: يهدف هذا الإجراء إلى الحد من حوافز التحكيم بما يتوافق مع ممارسات إدارة المخاطر في البنوك.

وفي نهاية هذا المبحث يتلخص لنا أن المخاطر السوقية مفهوم عام ولا يمكن تحديده أو حصره في أداة واحدة؛ كون الخطر السوقي ينبع من أسباب مختلفة وعدة مصادر، لذا فإن له العديد من المقاييس والطرق التي يتم اتباعها للوصول الى أقرب قيمة لهذه المخاطر، ولكل بنك منهجه الخاص الذي يتبعه في نظامه الداخلي لاحتساب هذه المخاطر وفقاً لما يراه مناسباً تبعاً للإجراءات والتعليمات التي تفرضها عليه الجهات والسلطات المختصة. وهنا قمنا باستعراض أهم المناهج والطرق الاحصائية المتبعة لقياس المخاطر السوقية التي قد تتعرض لها المؤسسات المصرفية ومنها الاسلامية.

1.5 الربحية في المصارف الاسلامية

1.5.1 تعريف الربح

الربح في اللغة

الربح لفظ مفرد جمعه الأرباح، وهو "النماء في التجرة"، فيقال هذا بيعٌ مُربِحٌ اذا كان يربح فيه، والعرب تقول ربحت تجارته إذا ربحَ صاحبُها فيها (لسان العرب، 2/442). والربح هو المكسب، وهو ما يحصل عليه رب المال زيادة عن رأس ماله، والمرابحة من الربح، وهي البيع برأس المال مع زيادة معلومة فيقال اعطاه مالاً مُرابحةً على الربح بينهما (المعجم الوسيط، 1/322).

وهناك الكثير من الألفاظ ذات العلاقة بالربح ويمكن ذكر بعضها على النحو التالي:

بعض الألفاظ المتصلة بالربح

- **النماء:** وهو يعني الزيادة، فتقول: نمى الشيء ينمى نمياً ونماءً: إذا زاد وكثر، والنماء قد يكون بطبيعة الشيء أو بالعمل فيه. فالنماء أعم من الربح (الموسوعة الفقهية الكويتية، 22/83).
- **الغلة:** وهي الدخل الناتج من كراء وأجر وفائدة أو هي: الدخل الذي يحصل من الزرع والثمر، واللبن والإجارة والنتاج ونحو ذلك (لسان العرب، 11/504).
- **الريع:** وهو ما فضل عن أصله، وهو يعني النماء والزيادة على الأصل (لسان العرب، 8/137).

- الكسب: وهو طلب الرزق وجمعه، اذ تقول: كسبت مالا كسبا، ربحتة واكتسبته كذلك، وكسب لأهله واكتسب: طلب المعيشة (لسان العرب، 1/716).
- العائد: وهو الربح الذي يعود على المرء بعد البيع واسترداد رأس المال (المعجم الوسيط، 2/635).

الربح في الاصطلاح

إن الربح عند الفقهاء ينتج من تفاعل عنصري الإنتاج الرئيسيين وهما العمل ورأس المال فالعمل له دور كبير في تحصيل الربح، إذ يقول الدكتور سامي حمود "والخلاصة أن الربح في النظر الفقهي الإسلامي هو نوع من نماء المال الناتج عن استخدام هذا المال في نشاط استثماري وأن هذا النشاط الاستثماري ملحوظ فيه عنصر تقليب رأس المال من حال إلى حال كما هو الحال عند الاتجار بالمال حيث تصيح النقود عروضاً ثم تعود نقوداً أكثر بالربح أو أقل بالخسارة إذا حصلت خسارة بالفعل" (عفانة، 2005).

ومعنى الربح في الاصطلاح لا يخرج عن معناه اللغوي إذ عرفه فقهاء الاسلام بعدة تعريفات وهي:

فالربح عند فقهاء الحنفية: هو "الفضل على رأس المال" (الموصلي، 3/24).

وعند فقهاء المالكية: هو "زائد ثمن مبيع تجر على ثمنه الأول ذهباً أو فضة" (الخطاب، 2/183).

وعرفه فقهاء الشافعية بأنه: "الزيادة على رأس المال" (الشريبي، 2/474).

وعند الحنابلة: هو "الفاضل عن رأس المال" (ابن قدامة، 5/41).

وقد ذكر بعض الباحثين أنه يمكن جمع آراء الفقهاء حول مفهوم الربح في تعريف واحد وهو: الزيادة الحاصلة على رأس المال نتيجة تقليبه من حال إلى حال استناداً إلى عمليات التبادل المختلفة (الدوسري،

(2011). حيث تصبح النقود عروضاً ثم تعود نقوداً مرة أخرى، أي أنه مرتبط بعمل إنسان وجهده مما ينتج منفعة اقتصادية معتبرة تستوجب الزيادة على أصل المال

الربح عند المعاصرين

الربح عند المعاصرين له تعريفات عديدة تختلف باختلاف وجهات النظر، إلا أن التعريف الأشمل والأعم للربح في الفقه المعاصر هو: "الزائد على رأس المال نتيجة تقلبيه في الأنشطة الاستثمارية المشروعة كالتجارة والصناعة وغيرها، بعد تغطية جميع التكاليف المنفقة عليه للحصول على تلك الزيادة" (غربي، 2018).

الربح الاقتصادي والربح المحاسبي

الربح بمفهومه الاقتصادي يتمثل في الفرق ما بين القيمة التاريخية والقيمة السوقية الحالية للشركة (عبد الرحمن و الفارسي، 2020). أما الربح بمفهومه المحاسبي فيعبر عنه بإجمالي الإيرادات مطروحاً منها إجمالي التكاليف (اليسير، 2017).

الربح المشروع

وضعت الشريعة الإسلامية مجموعة من القواعد والضوابط والأحكام التي تضبط التصرفات العدلية حتى يتحقق العدل فيها وينتفي الظلم عنها، وهذه القواعد والضوابط هي التي ميزت الربح المشروع عن الربح غير المشروع في التصرفات المالية.

والربح المشروع: هو الربح الناجم عن تصرف مباح، وذلك بتنمية المال والاتجار فيه واستثماره بالطرق الشرعية (الرملاوي، 2015).

والدليل على مشروعية الربح بهذه الطريقة من القرآن الكريم:

﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ [البقرة: 275].

أي أن الله عز وجل أحل الربح الحاصل بطريق التجارة بيعاً وشراءً، وحرّم الربح الناجم عن الربا وهو الزيادة في المال بغير وجه حق.

وقوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَن تَرَاضٍ مِّنكُمْ﴾ [النساء:29].

فقد نهى الله تعالى في هذه الآية عن أكل مال الغير بالباطل، فهو أمر محظور ومحرم، إلا أنه استثنى من ذلك التجارة وكل عقد من عقود المعاوضات التي تحقق الربح وتعود بالفائدة على الطرفين.

وهناك الكثير من الأدلة الواردة في السنة على مشروعية الربح، منها ما روي عن عروة: أن النبي صلى الله عليه وسلم "أعطاه ديناراً يشتري به أضحية أو شاة، فاشتري به شاتين فباع إحداهما بدينار، فأثاه بشاة ودينار فدعا له الرسول عليه الصلاة والسلام بالبركة في بيعه، فكان لو اشتري تراباً لربح فيه" (صحيح البخاري، 207/4). ففي دعاء النبي لعروة إقرار منه على فعله، فربحه حلال.

الربح الغير مشروع

وأما الربح الغير مشروع: هو العائد الذي ينجم عن أعمال وتصرفات محرمة لا تقرها الشريعة الإسلامية (الرملاوي، 2015).

وقد جاء في تفسير القرطبي أن الربح الغير مشروع هو: "كل عوض لا يجوز شرعا من ربا وغيره أو عوض فاسد كالخمر، والخنزير، وغير ذلك" (تفسير القرطبي، 152/5).

والدليل على تحريم الربح غير المشروع من القرآن الكريم:

قول الله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ [البقرة:275].

فكما أجاز الله عزوجل الربح بطريق البيع والتجارة، فقد حرمه بطريق الربا الذي فيه أكل لمال الغير بالباطل، والربا هو الزيادة المشروطة على رأس المال المقترض. وهذه الزيادة تؤخذ بغير وجه حق لان ليس فيها منفعة للطرفين، وإنما يستفاد منها صاحب المال على حساب الطرف الثاني، وحتى يكون الربح مشروعاً يجب أن يستحق بإحدى ثلاثة طرق سنأتي على ذكرها لاحقاً.

والدليل على حرمة الربح غير المشروع من السنة:

ما روي عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول عام الفتح وهو بمكة: "إن الله ورسوله حرم بيع الخمر والميتة والخنزير والأصنام" فقيل: يا رسول الله، أرأيت شحوم الميتة فإنها تُطلى بها السفن، وتدهن بها الجلود، ويستصبح بها الناس؟ فقال: "لا، هو حرام" ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عند ذلك: "قاتل الله اليهود، إن الله لما حرم عليهم شحومها جملوه ثم باعوه فأكلوا ثمنه" (صحيح البخاري، 84/3).

فهذا الحديث واضح وصريح بتحريم أحد صور الربح غير المشروع، وهي الربح بطريق بيع المحرمات، والغش والتدليس وغيرها من الطرق المحرمة.

ويمكن إجمال صور البيع غير المشروع في النقاط التالية (فارش، 2012):

- الربح عن طريق الاتجار في المحرمات: ووفقاً للشريعة فإن أي ربح يتم الحصول عليه من ممارسة التجارة أو التعامل في الأعيان المحرمة، مثل المسكرات والمخدرات ولحوم الخنزير وغيرها من السلع المحرمة، يعتبر كسباً خبيثاً، وهو من قبيل الربح غير المشروع.
- الربح عن طريق الربا: إذا كان الربا من أكثر الممارسات المحرمة في الشريعة الإسلامية، فإنها تحرص على تحريم جميع الأرباح التي يتم الحصول عليها بهذه الطريقة، وقد نص القرآن على أن الربح من الربا حرام في قوله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ [البقرة: 275]؛ والربا فيه ربح

غير عادل، فهو يخالف أحكام مشروعية الربح، وأيضاً يشكل ضرراً على المصالح العامة.

- الربح عن طريق الغش والتدليس والاحتيال: حيث حرمت الشريعة الإسلامية كل ربح يأتي بطريق الغش والتدليس وخداع الناس، لأنه ربح غير عادل وفيه ظلم وانتهاك لحقوق الآخرين.
- الربح عن طريق الاحتكار: إذ أن احتكار المبيع وقت حاجة الناس الماسة له من أجل استغلاله بتحقيق ربح أعلى يعد من الأمور المحرمة، وما ينجم من ربح بهذه الطريقة يكون محرماً، حيث أن الأصل رواج السلع في السوق وعدم منعها عن الناس لتحقيق مصلحة شخصية.
- الربح عن طريق الغبن الفاحش: ففي الربح لا بد أن يكون هناك غبن يسير حتى يتحقق المقصد من البيع والمتاجرة، إلا أنه في حال زاد الربح عن حده إلى درجة الإضرار بالطرف الآخر فإنه يصبح غبناً فاحشاً، إذ ليس فيه تحقيق للربح العادل، وفي هذه الحالة يصبح ربحاً غير مشروع.
- الربح عن طريق القمار: فقد يلجأ البعض إلى تحقيق الربح عن طريق الدخول في عمليات مقامرة بمختلف صورها، ويعد هذا الربح غير مشروع؛ لأنه يتحقق لطرف على حساب خسارة الطرف الآخر، فليس فيه تحقيق للعدل بين الطرفين، كما أنه لا يستحق ببذل الجهد أو بطريق مشروع. وبناءً على ما سبق فإن الربح المشروع يستحق بإحدى أو بجميع الطرق التالية (إسماعيل، 2014):

عوامل استحقاق الربح

1. استحقاق الربح بالمال: فالشريعة الإسلامية أجازت الربح الناجم عن امتلاك الشخص للمال إذ أنه نماءه، إلا أن هذا المال لا بد أن يرتبط بعمل مشروع حتى يكون ما يتولد عنه من ربح حلال، فمن يملك مثلاً مال معين سواء نقود أو عروض أو أرض، يستطيع أن يدخل عليه العمل من خلال إحدى العقود المشروعة كعقد المضاربة الذي فيه يستحق رب المال الربح بامتلاكه للمال، ويستحق المضارب الربح ببذله للجهد والعمل على تثمير هذا المال، أو كعقد المشاركة الذي يبذل فيه الطرفين المال والعمل، أو كعقد المرابحة الذي يستحق فيه الربح بامتلاكه للمال والعمل معاً، وأيضاً في عقد الإجارة يستحق الربح بامتلاكه المال (عقار، أرض،...) وتأجيرها للغير ومع كونه مضموناً، أي أنه يتحمل مخاطره في حال هلاكه؛ إذ أن المالك هو من يتحمل خطر ما يملكه.

2. استحقاق الربح بالعمل: فكما أجازت الشريعة استحقاق الربح بالمال فإنه يستحق بالعمل أيضاً، فالربح الذي يتحقق من القيام بمختلف أنواع الأعمال المشروعة كأعمال البناء، وزراعة الأرض وتثميرها، والمتاجرة بمال الغير وتميمته، وغيرها من الأعمال التي يبذل فيها الجهد بناءً على العقود المشروعة من مضاربة ومشاركة وأجارة الأشخاص وغيرها تعتبر جميعها من قبيل الربح المشروع الذي يستحقه صاحبه لقاء عمله وجهده، وفي حال حدوث خسارة فيكون قد خسر مجهوده الذي بذله.

3. استحقاق الربح بالضمان: والمقصود بالضمان هنا هو تحمل المخاطرة، وطبقاً للقاعدة الشرعية التي تقضي أن "الخراج بالضمان"، فإن كل ما يتحمل مخاطره يستحق ربحه، والضمان لا بد أن يكون على مال مملوك، وليس القصد هنا مجرد الضمان مستقلاً، وتفسير الخراج بالضمان هو "الرجل يشتري العبد فيستغله ثم يجد به عيباً فيرده على البائع فالغلة للمشتري لأن العبد لو هلك هلك من مال المشتري ونحو هذا من المسائل يكون فيه الخراج بالضمان" (الترمذي، 583/3). وهذا التفسير يوضح أن الضمان جاء بعد الملك، وأنه يستحق ما يتولد عن هذا الملك من غلة نتيجة ضمانه له، فلو تلف المال يتحمل صاحبه التلف، وفي المثال السابق توضيح ان الربح المتولد عن المبيع أياً كان استحققه المشتري رغم أنه رد المبيع بخيار العيب، ذلك لانه طول فترة امتلاكه له كان متحملاً لخطر تلفه فاستحق ما تولد عنه، وليس للبائع خصم الغلة من ثمن المبيع.

ويتضح مما سبق أن الأرباح في المعاملات التجارية والاستثمارية لا تتحقق إلا إذا كانت نتيجة مال أو عمل أو ضمان. ولذلك فإن أي زيادة دون أي من الأسباب الثلاثة المذكورة أعلاه لا يمكن أن تسمى ربحاً.

1.5.2 الربحية في المصارف الإسلامية

يعتبر هدف الربحية من أهم الأهداف التي تسعى المصارف، سواء كانت إسلامية أو تقليدية، إلى تحقيقها، وتكتسب الربحية أهميتها من كونها غاية يطمح إليها المستثمرون، ومؤشراً يهتم به المودعون، كما أنها أداة تساعد في تقييم كفاءة الإدارة في استخدام الموارد المتاحة. بالإضافة إلى ذلك، فإن الربحية ضرورية لضمان استمرارية المصارف الإسلامية وقدرتها على مواصلة تقديم خدماتها. وحتى تستطيع هذه المصارف تحقيق هدفها في تعظيم الأرباح يجب عليها اتخاذ القرارات المناسبة في كيفية توظيف مصادر أموالها في استثمارات مجدية، تعود عليها بالفائدة وتضمن بقائها واستمرار نموها وتقديمها، خاصةً وأنها تعمل ضمن بيئة مصرفية ذات درجة عالية من المنافسة.

كما تعد الأرباح أمراً ضرورياً لتمكين المصرف من مواجهة المخاطر المتنوعة التي قد يتعرض لها، مما يضمن استمراره في عالم الأعمال، إذ تواجه المصارف العديد من التحديات مثل المخاطر الائتمانية، والمخاطر التشغيلية، والمخاطر السوقية بالإضافة إلى غيرها من أنواع المخاطر المتعددة.

مصادر الأموال في المصارف الإسلامية

تنقسم المصادر التي يستخدمها المصرف الإسلامي لتحقيق أرباحه إلى مصدرين رئيسيين، هما:

الأول: المصادر الذاتية (الداخلية): وتمثلها أموال المساهمين المعبر عنهم بمصطلح أصحاب حقوق الملكية (Stockholders' Equity)، حيث أنهم يعتبروا ملاك البنك الذين ساهموا في تكوين رأسماله (رأس المال المدفوع) عند تأسيسه من خلال تقسيم إجمالي رأس المال إلى حصص متساوية القيمة (أسهم) يمتلكها المساهمون، بالإضافة إلى ذلك فتعتبر الاحتياطات، والأرباح المرحلة، والمخصصات، وبعض المصادر الأخرى مثل التمويل من قبل المساهمين لزيادة رأس المال، والقروض الحسنة المقدمة منهم من ضمن المصادر الذاتية للبنك أيضاً (الحجاجة، 2023). وتمثل الأموال الذاتية النسبة الأقل من مصادر أموال المصرف الإسلامي.

الثاني: المصادر الخارجية: تتمثل الموارد الخارجية للأموال في المصارف الإسلامية بالودائع والمدخرات، حيث تُعدّ هذه المصادر الركيزة الأساسية التي تعتمد عليها المصارف الإسلامية في تنفيذ عمليات التمويل والاستثمار، وتشمل الحسابات الرئيسية: الحسابات الجارية (تحت الطلب)، الودائع الاستثمارية، ودائع التوفير أو الادخار، وشهادات الابداع، وحسابات المحافظ الاستثمارية (فيشوش، 2020). فبعد حصول المصرف الإسلامي على الموارد المالية المختلفة، يقوم بتوظيف تلك الأموال في أنشطة استثمارية متنوعة. وتفاوت هذه الأنشطة بين مباشرة وغير مباشرة؛ حيث تشمل الاستثمارات المباشرة قيام البنك بإنشاء شركات أو مصانع للقيام بأنشطة تجارية، صناعية، أو زراعية. أما الاستثمارات غير المباشرة فتتمثل بمشاركة البنك الإسلامي مع المساهمين والمودعين بدور مضارب لصالح طرف ثالث يطلب التمويل لتنفيذ مشروعاته الخاصة.

العوامل المؤثرة على ربحية المصارف الإسلامية

هنالك العديد من العوامل والمؤثرات الداخلية والخارجية التي تؤثر على نظام العمل المصرفي الإسلامي وتؤدي إلى أحداث أثر بشكل مباشر أو غير مباشر على ربحيته، ويمكن اجمال أهم هذه العوامل في النقاط التالية:

1. السيولة: سيولة المصرف تشير إلى مدى قدرته على الوفاء بالتزاماته وتمويل الزيادة في جانب الأصول دون اللجوء إلى تسهيل الأصول بأسعار غير عادلة أو الاستعانة بمصادر تمويل عالية التكلفة. ويتم قياس سيولة المصرف من خلال مقياس نسب السيولة، حيث يُفصل بين الأصول التي يمكن تحويلها بسهولة إلى نقد بدون خسارة وبين الأخرى الصعبة التحول والتي تُعرف بعناصر الأصول غير السائلة. وتمثل السيولة سيقاً ذا حدين؛ فإذا زاد حجم السيولة عن الحدود الاقتصادية المناسبة، فقد يؤثر ذلك سلبياً على ربحية البنك. ومن ناحية أخرى، فإن انخفاض السيولة عن الحد المطلوب قد يؤدي إلى حالات العجز المالي ويضعف قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته تجاه المودعين خاصة عند سحب ودائعهم وكذلك العجز في تلبية طلبات التمويل المقدمة للبنك. وتعتبر

كل من السيولة والربحية ركائز أساسية يعتمد عليهما أي بنك. وبالتالي، فإن الإخفاق في تحقيق التوازن بينهما قد يؤدي إلى فقدان ثقة المودعين وضعف المركز المالي للبنك مما يعرضه لمخاطر كبيرة ويحد من قدرته على النمو والاستمرار بتحقيق مزايا تنافسية (البيج، 2020).

2. كفاءة رأس المال: يُقصد بها توافر رأس مال يكفي لتجنب المصرف مخاطر الرفع المالي المفرط، والحد من التأثير السلبي للمخاطر المحتملة التي قد يواجهها، كما يجنبه أيضاً صعوبات الإعسار المالي. وعندما يكون رأس المال كفوفاً، فإنه يوفر حماية قوية ضد أي مخاطر محتملة ويساعد المصرف على تحقيق قيمة مضافة أكبر لعملياته. واهتمام المصرف برفع كفاءة رأس ماله يعكس درجة التزامه بالأمان في عملياته، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى انخفاض معدلات الربحية (Wasiuzzaman & Tarmizi, 2010). ومع ذلك، هناك آراء تشير إلى أن زيادة رأس المال يمكن أن تقود أيضاً إلى ارتفاع معدلات الربحية؛ لأنها تساهم في توسيع عمليات المصرف وتطوير منتجاته وزيادة التدفقات النقدية الواردة؛ وكل هذه العوامل تسهم بشكل مباشر في تعزيز قدرته على توليد الأرباح (Idris et al., 2011).

3. حجم المصرف: يُقاس حجم المصرف إما بإجمالي أصوله أو بإجمالي قيمة حقوق الملكية، ويؤثر حجم المصرف بشكل مباشر على ربحيته، حيث يمكن أن تكون هذه العلاقة إما إيجابية أو سلبية. ففي الحالات التي يكون فيها الحجم الكبير للمصرف يؤدي إلى تعزيز وفورات الحجم وتقليل تكلفة جمع ومعالجة المعلومات، تكون العلاقة إيجابية، فالمنصاف الكبيرة تستفيد أيضاً من توفير نطاق أوسع من الخدمات المالية وتنويع منتجاتها للعملاء، مما يساعد في جذب المزيد من الأموال والوصول إلى أسواق رأس المال التي قد لا تتمكن البنوك الصغيرة من دخولها (Hassan & Ahmed, 2019). وعلى الجانب الآخر، قد تكون العلاقة بين حجم البنك والربحية سلبية في حال كانت فوائده المتعلقة بوفورات الحجم محدودة للغاية، ففي بعض الحالات قد يؤدي توسيع حجم البنك إلى تقليل التكلفة بشكل محدود فقط، كما أن زيادة مستوى البيروقراطية وتعدد

الإجراءات الرقابية تعتبر عوامل تساهم في التأثير السلبي للحجم الكبير (عبد الرسول، 2018). بالإضافة لذلك، تعاني المؤسسات المالية من الصعوبة في التوسع الأمتل لعدم وجود أسواق مالية ونظم قانونية متطورة بصورة كافية، والبنوك الصغيرة يسهل إدارتها فيما يتعلق بالرقابة والتنسيق (Elgadi & Pei-yi Yu, 2018). في المقابل، قد يعتبر تأثير حجم البنك على الربحية غير مهم لأن البنوك صغيرة الحجم غالباً ما تسعى للنمو السريع وتكون مستعدة للتضحية بربحيها لتحقيق هذا الهدف. فغالباً لا تحقق هذه المصارف أرباحاً كبيرة خلال السنوات الأولى؛ لاهتمامها باكتساب حصتها السوقية أكثر من تحقيق ربح فوري، إذ تتمتع هذه المصارف بمستويات احتياط أعلى لخسائر القروض ونسب أكبر من الأصول السائلة مقارنة بالبنوك الأكبر (Quan et al., 2019).

4. حجم الودائع: تُعتبر الودائع من المصادر الخارجية الرئيسة لأموال المصرف، ولذلك فإن لها تأثيراً جوهرياً على الربحية، مما يعني أن زيادة حجم الودائع تؤدي إلى تحقيق ربحية أعلى، في حين أن انخفاضها يؤدي إلى تقليل هذه الربحية (Aslam et al., 2016). إلا أنه قد يكون أيضاً لحجم ودائع المصرف تأثير سلبي على ربحيته، إذ إن هنالك دراسات أجريت بهذا الشأن واستنتجت أن الزيادة الكبيرة في حجم الودائع خاصةً الجارية منها يقابلها زيادة في حجم سيولة المصرف لمقابلة أي سحب غير متوقعة، وارتفاع نسبة السيولة يؤدي إلى تقليل نسبة الربحية (Rahaman & Akhter, 2016).

5. النمو الاقتصادي: يعتبر النمو الاقتصادي أحد المؤشرات الهامة التي تقيس الأداء الاقتصادي خلال فترة زمنية معينة، حيث يشير ارتفاع معدلات النمو إلى توسع في النشاطات الاقتصادية بشكل عام. كما أن هذا الارتفاع يعكس زيادة الثقة في الأنشطة التجارية المختلفة، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى إقبال متزايد على التمويل المقدم من المصارف الإسلامية، مما يمكن أن يؤثر إيجابياً على معدلات الربحية لهذه البنوك (Noman, 2015). وعلى العكس من ذلك ففي حالة الركود الاقتصادي سينخفض الناتج المحلي الإجمالي، مما يؤدي إلى هبوط في كل مؤشرات الاقتصاد

الكلي، من انخفاض في معدلات الاستهلاك، والادخار، وبالتالي انخفاض في الاستثمار، الأمر الذي من شأنه أن يقود إلى العزوف عن طلب منتجات التمويل التي تقدمها المصارف الإسلامية، وبالتالي انخفاض ربحيتها (Nour Aldeen et al., 2020).

6. عرض النقود: يشير مصطلح عرض النقود إلى كمية الأموال المتداولة في دولة معينة خلال فترة زمنية محددة، ويقوم بتحديد السلطات النقدية. ويعد عرض النقود من أهم المتغيرات المؤثرة في النشاط الاقتصادي، إذ يسهم جنباً إلى جنب مع أدوات السياسة النقدية التي تعتمد عليها المصارف المركزية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي. وعلى الرغم من ذلك، يبقى الجدل قائماً حول طبيعة تأثير عرض النقود على المتغيرات الاقتصادية المختلفة. إذ يميل أنصار النظرية النقدية إلى الاعتقاد بأن عرض النقود يؤثر على الأسعار فقط دون أن يكون له تأثير كبير على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أو البطالة. ومن ناحية أخرى، يرى البعض الآخر أن التغيرات في عرض النقود تؤدي إلى تغييرات ملحوظة في الناتج الحقيقي والأسعار (Chaitip et al., 2015). وفيما يتعلق بأثر هذه الأداة على ربحية المصارف الإسلامية فقد اظهرت العديد من الدراسات وجود علاقة إيجابية بين زيادة عرض النقود ومعدلات الربحية لهذه المصارف؛ فالزيادة في كمية الأموال تؤدي إلى توفر سيولة كافية لدى هذه المصارف تمكنها من التوسع في التمويل مما يسهم بدوره في زيادة معدلات الربحية (Ali et al., 2018).

7. التضخم: يعتبر التضخم مؤشراً رئيسياً لتقييم تأثير المخاطر الاقتصادية الكلية على ربحية المصرف، ويعكس معدل التضخم ارتفاع أسعار السلع والخدمات في البيئة الاقتصادية، مما يؤدي إلى تآكل القوى الشرائية للعملاء وقدرتهم على شراء كميات أقل من السلع والخدمات بنفس المبلغ النقدي، إذ يتم تقييم التضخم عن طريق حساب معدل مؤشر أسعار المستهلك (CPI)، والذي يقاس كنسبة مئوية للتغيير السنوي في تكاليف مجموعة ثابتة أو متغيرة من السلع والخدمات التي يشتريها المستهلك العادي، وتعد العلاقة بين التضخم والربحية علاقة معقدة تعتمد بشكل كبير على استقرار

الاقتصاد الكلي؛ فقد تكون هذه العلاقة سلبية أو إيجابية، حيث أن ارتفاع معدلات التضخم يؤدي عادةً إلى زيادة التكاليف والأرباح معاً؛ ومع ذلك عندما تزيد أرباح المصارف بمعدل أسرع من نفقات التشغيل، يكون تأثير هذا الارتفاع إيجابياً على الربحية. وعلى النقيض، إذا زادت نفقات التشغيل بوتيرة أسرع من الأرباح، فإن الأثر سيكون سلبياً على الربحية العامة للمصرف (Abdel-Razzaq, 2018).

8. عوائد صيغ التمويل: تعتبر عوائد صيغ التمويل الإسلامية بمختلف أنواعها من أهم وأضخم مصادر دخل المصارف الإسلامية. ويمكن تقييم تأثير نسبة العائد من صيغ التمويل على معدلات ربحية المصارف الإسلامية من جهتين. فمن جهة، يمكن أن يؤدي ارتفاع تلك العوائد إلى تحفيز زيادة منح التمويلات مما يكون له أثر إيجابي على معدلات الربحية. ومن جهة أخرى، قد يتسبب هذا الارتفاع في زيادة تكلفة التمويل وبالتالي انخفاض الطلب عليه، مما يعكس سلباً على معدلات ربحية هذه المصارف (عبد الماجد، 2021).

1.5.3 المؤشرات التي تقيس الربحية في المصارف الإسلامية

1.5.3.1 ماهية المؤشرات المالية وأهميتها

تمثل المؤشرات المالية أحد الطرق المستخدمة في قياس كفاءة الاداء المالي للمؤسسة، وتعد من أهم الطرق المستخدمة لتحليل وتقييم نتائج نشاط المؤسسات التجارية والبنوك، وقد ظهر استخدام هذه المؤشرات في منتصف القرن التاسع عشر الميلادي، والغرض منها هو امداد القائمين على المؤسسة بمجموعة من البيانات والمعلومات التي تبين وضع المؤسسة الحالي، وبالتالي تساعد في اتخاذ القرارات المستقبلية بشأن نشاط عمل المؤسسة من أجل تحسين ورفع كفاءة أدائها (مصطفى، 2016).

وقد انتشر استخدام هذه المؤشرات المالية انتشاراً واسعاً بعد الكساد الكبير الذي اجتاح العالم في نهاية العقد الثاني من القرن العشرين، خاصة بعد قيام المؤسسات بفصل ملكيتها عن ادارتها وما لحقه من

تشريعات تلزم الادارات بضرورة الافصاح المالي عن بياناتها الخاصة بنشاط عملها، وهو ما استدعى ضرورة ايجاد طرق تساعد في فهم وتحليل هذه البيانات من أجل الكشف عن الوضع الذي تخفيه الارقام خاصة لذوي العلاقة من غير المتخصصين في المحاسبة والتمويل، وذلك حتى يتمكنوا من اتخاذ القرارات الاستثمارية المناسبة بما يحقق مصلحتهم ويعظم أرباحهم، ولهذه المؤشرات المالية خصائص تجعلها الاكثر استخداماً في التحليل المالي، فهي سهلة الاحساب، وتعطي مظهر كمّي يساعد في التفسير والمقارنة، وتكشف عن معلومات لا تبينها القوائم المالية (الأغوات، 2015).

وقد عرفت المؤشرات المالية بعدة تعريفات، منها:

المؤشرات (النسب) المالية: "هي علاقة كسرية بين قيمتين لمركزين أو حسابين من الجداول النهائية المحاسبية للمؤسسة" (صليحة، 2014).

وفي تعريف آخر لها هي: "علاقة تربط بين بندين أو أكثر من بنود القواعد المالية و قد تتواجد البنود التي تدخل في اشتقاق النسبة المالية على القائمة المالية نفسها و كما قد تتواجد هذه البنود على قائمتين ماليتين" (علي، 2016).

وتم تعريفها أيضاً بأنها: "هي دراسة علاقة بين متغيرين أحدهما يمثل البسط والآخر يمثل المقام أي دراسة علاقة بين قيمة عنصر وعنصر آخر في القوائم المالية بهدف إضفاء دلالات ذات مغزى على البيانات المالية الواردة بهذه القوائم وتفسيرها بشكل جيد للحصول على نتائج محددة تساعد على تقييم أداء الشركة واتخاذ القرارات الإدارية المناسبة" (الأغوات، 2015).

وبناء على كل التعريفات السابقة لها يمكن إدراك الوظيفة التي تؤديها المؤشرات المالية من حيث أنها تقدم بيانات توضيحية تفسر الارقام المعروضة في القوائم المالية على شكل نسب مئوية تعطي دلالات ذات معنى واضح، وينبني عليها عملية اتخاذ القرار المناسب بشأن أداء المؤسسة.

أهمية المؤشرات المالية

تعد المؤشرات المالية من أدوات التقييم التي تسمح للمؤسسة بمتابعة تطوراتها ومراقبة مدى سلامة مركزها المالي، وتمكنها من ايجاد الثغرات التي قد تشوب نشاط عمل هذه المؤسسات؛ مما يسمح لها بإتخاذ القرارات اللازمة وإجراء التعديلات المناسبة والتي تعمل على تحسين ورفع مستوى كفاءة الاداء لديها، وبالتالي تسهم في التخطيط الجيد للمؤسسة.

وتكمن أهمية المؤشرات المالية في النقاط التالية (علي، 2016):

- تقديم معاني وتفسيرات ذات مغزى ومفيدة.
- مقارنة اتجاه البنود في القوائم المالية لفترات مالية مختلفة لنفس المؤسسة.
- مقارنة المؤسسة مع غيرها من المؤسسات المنتمية إلى نفس القطاع.
- مقارنة المؤسسة مع النسب المعيارية والصناعية المعتمدة.
- قياس وتقييم أداء المؤسسة وإدارتها.
- اظهار مواطن الضعف والقوة في المؤسسة واقتراح التوصيات والسياسات الكفيلة بمعالجتها.

1.5.3.2 تعريف مؤشرات الربحية

يُعتبر الربح الدافع الأساسي وراء معظم الأنشطة الاقتصادية. ويُشير مصطلح الربحية باللغة الانجليزية الى "profitability" ، وتعني قدرة الكيان الاقتصادي على تحقيق الأرباح (Tulsian, 2014). وفيما يتعلق بقطاع المصارف، فهو يعكس مدى قدرة المصارف على تحقيق أرباح من عملياتها المختلفة. ويُعد هذا المقياس ذا أهمية ليس فقط للإدارة، ولكن أيضاً للمودعين والملاك والمقرضين؛ حيث تُؤثر أرباح المصارف بشكل مباشر على ثروة الأفراد (المودعين). إضافةً إلى ذلك، تُعتبر هذه المؤشرات من بين أهم المعايير المالية المستخدمة في تقييم الأداء المالي للبنوك.

وتتمثل أهمية مؤشرات الربحية في قياس قدرة المصرف على توليد عائد صافٍ من الأموال المستثمرة، ويمكن تعريف الربحية بأنها عبارة عن: مؤشر ومقياس لمدى فعالية إدارة المصرف في زيادة العوائد باستخدام رأس المال المتوفر، وهي تمثل النسبة بين الأرباح المحققة والأموال التي استثمرت لتوليد هذه الأرباح (خلفي و عبد الرحمن، 2022).

1.5.3.3 أهم المؤشرات التي تقيس الربحية

من أهم المؤشرات التي تقيس الربحية في المصارف الإسلامية، والتي سنستخدمها في اتمام القسم العملي من هذا البحث ما يلي:

1. معدل العائد على الأصول (ROA) Return On Assets

تُستعمل هذه النسبة لتحديد الاستخدام الأمثل للأصول الثابتة والمتداولة للمصرف بهدف توليد الأرباح، فهي تبين صافي الربح التشغيلي الذي يولده كل أصل مستثمر، مما يعكس قدرة إدارة المصرف على استثمار أصوله لتحقيق أرباح صافية، بالإضافة إلى ذلك تشير هذه النسبة إلى كفاءة الأداء ومستوى الكفاءة الإدارية العالية في تحويل الأصول إلى أرباح صافية. يعتمد تقييم كفاءة الإدارة بشكل أساسي على نسبة العائد على الأصول، حيث تعكس مدى قدرتها على تحقيق العوائد المرجوة من استخدام الموارد المتاحة (الشمري وآخرون، 2020)، ومعادلته هي:

$$\text{معدل العائد على الأصول (ROA)} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{اجمالي الأصول}} \times 100\%$$

2. معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) Return On Equity

يُظهر معدل العائد على حقوق الملكية مستوى ربحية الأموال الخاصة، حيث يعكس هذا المؤشر مدى مساهمة الرافعة المالية في تعزيز ثروة المساهمين نتيجة لاستثمار رؤوس أموالهم وتحمل المخاطر المرتبطة بذلك الاستثمار لدى المؤسسة، ويعد مؤشر متكامل لوصف العلاقة المتبادلة بين العائد

والمخاطرة، ويقاس هذا المؤشر نسبة صافي ربح المصرف الى حجم حقوق المساهمين لديه (طبّاخ، 2019)، ومعادلته هي:

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية (ROE)} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{حقوق الملكية}} \times 100\%$$

3. معدل الكفاءة التشغيلية (OER) Operational Efficiency Rate

يعبر هذا المؤشر عن مدى قدرة وكفاءة إدارة المصرف في تحقيق أقصى دخل من خلال تخفيض المصاريف والتكاليف التي تتكبدها الى أقل قيمة ممكنة، فهو يُعبر عن العلاقة بين مقدار الموارد المستخدمة والنتائج المحقّقة، وذلك من خلال تعظيم المخرجات أو تقليل كمية المدخلات المستخدمة لتحقيق حجم معين من المخرجات، فهو يهدف الى زيادة المخرجات الفعلية الى أقصى حد ممكن اعتماداً على نفس الموارد المتاحة، وبالتالي فإن هذا المؤشر يمثل الكفاءة مع غياب الإسراف في توظيف الموارد المادية، والمالية، والبشرية المتاحة (Odunayo , 2015)، ومعادلته هي:

$$\text{معدل الكفاءة التشغيلية (OER)} = \frac{\text{المصاريف التشغيلية}}{\text{الدخل التشغيلي}} \times 100\%$$

حيث تزداد الكفاءة التشغيلية للمصرف مع انخفاض هذه النسبة، والعكس صحيح اذا يعبر ارتفاع هذه النسبة على قلة كفاءة البنك في ادارة مصاريفه التشغيلية لتحقيق أعلى دخل ممكن.

4. معدل هامش الربح (PM) Profit Margin

يقاس هذا المؤشر حصة كل وحدة نقدية من الأرباح من حجم الإيرادات المحققة، وهو أحد النسب المالية المستخدمة لقياس ربحية المصرف، ويُعبر عن هذه النسبة المئوية لمعرفة مدى كفاءة المصرف في تحقيق الأرباح بالنسبة إلى إيراداته، مما يوضح مدى نجاحه في توليد الإيرادات مقابل المصاريف والتكاليف المختلفة، ويمكن استخدام هذا المؤشر لمقارنة ربحية شركتين أو أكثر بغض النظر عن

حجمهما، حيث يتم التعبير عن هامش صافي الربح كنسبة مئوية بدلاً من مبلغ نقدي (عزوز، 2022)، ومعادلته هي:

$$100\% \times \frac{\text{صافي الربح}}{\text{اجمالي الايرادات}} = \text{هامش الربح (PM)}$$

5. معدل الرفع المالي (EM) Equity Multiplier

يقوم مؤشر الرافعة المالية بمقارنة الموجودات بحقوق الملكية، حيث يبين مدى مساهمة حقوق الملكية في تمويل الأصول، فهو يقيس عدد المرات التي يتم من خلالها تمويل إجمالي الأصول من حقوق المساهمين، إذ تشير القيمة المرتفعة لهذا المؤشر إلى مستوى أعلى من التمويل بواسطة الديون، وكلما كانت عدد المرات أقل كان أفضل، ويُعرف هذا المؤشر أيضاً باسم مضاعف حقوق الملكية، وهو يعتبر مقياس للربح والمخاطرة (بوكليوة و حيمري ، 2022)، ومعادلته هي:

$$100\% \times \frac{\text{اجمالي الأصول}}{\text{اجمالي حقوق الملكية}} = \text{معدل الرفع المالي (EM)}$$

1.6 الدراسات السابقة

1.6.1 الدراسات العربية

دراسة سحنون (2021) إدارة مخاطر السوق في البنوك الاسلامية: دراسة مقارنة: قام الباحث في هذه الدراسة باجراء مقارنة ما بين البنوك التجارية والبنوك الاسلامية حول موضوع ادارة المخاطر السوقية في الجزائر، وقد اخذ بنك البركة الجزائري كعينة عن البنوك الاسلامية، والبنك الوطني الجزائري كعينة عن البنوك التجارية، وقد توصل في تحليله الى أن بنك البركة الجزائري أكثر عرضة للمخاطر السوقية من البنك الوطني الجزائري، وذلك نظراً لطبيعة نشاطاته الاستثمارية القائمة على الاستثمار

الحقيقي بعكس نشاطات البنك المذكور أخيراً والتي تركز على معدلات الفائدة، وقد أظهرت الدراسة أن مخاطر السوق بالنسبة لبنك البركة الجزائري تتمثل تحديداً في ارتفاع معدلات التضخم، بينما تعتبر المخاطر السوقية بالنسبة للبنك الوطني الجزائري كجزء من استراتيجيته الكلية في تكوين مخصصات كلية للتصدي لكافة أنواع المخاطر، ومن الناحية الأخرى تبين أن بنك البركة الجزائري يعطي أهمية كبيرة لإدارة المخاطر السوقية مقارنة مع البنك الوطني الجزائري، حيث أنها تكون مخصصات خاصة لكل نوع من مخاطر السوق وتحديداً لمخاطر التضخم.

دراسة العكيلي (2021) العلاقة بين مخاطر السوق والربحية وأثرها في القيمة السوقية للمصارف_ دراسة تحليلية لعينة المصارف العراقية الخاصة: تناولت هذه الدراسة العلاقة بين مخاطر السوق المنطوية تحت أسعار الصرف وأسعار الفائدة كمتغير مستقل والربحية كمتغير وسيط وأثرها على القيمة السوقية لاسهم المصارف عينة الدراسة كمتغير معتمد، حيث قام الباحث باستخدام النسب المالية لإجراء عملية التحليل الكمي على عينة من المصارف العراقية التجارية الخاصة لمدة خمس سنوات، وقد اعتبر سنة 2014 هي سنة الأساس للمقارنة، وذلك للوصول إلى نتائج تظهر تطورات أسعار الصرف وأسعار الفائدة قبل وبعد التعرض للتقلبات، وقد توصل الباحث إلى النتائج التالية من هذه الدراسة: وجود علاقة بين مخاطر السوق كمتغير مستقل والربحية المصرفية كمتغير وسيط. ووجود علاقة بين مخاطر السوق كمتغير مستقل والقيمة السوقية لاسهم كمتغير معتمد. ووجود أثر لعلاقة المخاطر السوقية والربحية في القيمة السوقية لاسهم المصارف عينة الدراسة.

دراسة المغني (2019) المخاطر والربحية ونسب القيم السوقية بالبنوك الإسلامية المصرية "دراسة مقارنة مع البنوك التقليدية": هدف الباحث في هذه الدراسة إلى المقارنة بين البنوك الإسلامية المصرية والبنوك التقليدية المصرية فيما يتعلق بتقييم المخاطر والربحية ونسب القيم السوقية خلال الفترة ما بين 2011_2017، وذلك باستخدام النسب المالية، حيث تناول الباحث مخاطر السيولة، ومخاطر الائتمان، ومخاطر التشغيل، ومخاطر السوق في مقارنته، ووجد أن البنوك الإسلامية المصرية أقل عرضة

لمخاطر السيولة ومخاطر الائتمان مقارنة مع البنوك التجارية المصرية، ذلك لأنها اتجهت نحو الاستثمار في الأوراق الحكومية وأوراق الدين لتقي نفسها من مخاطر السيولة كما أنها خفضت من نسب الائتمان المتمثلة في المرابحات والمضاربات والمشاركات لتفادي مخاطر الائتمان، وفيما يتعلق بمخاطر التشغيل فقد تبين عدم وجود أي فروق جوهرية ما بين البنوك الإسلامية والبنوك التجارية المصرية، أما بالنسبة لمخاطر السوق فقد تعرضت البنوك الإسلامية لمخاطر سوقية أعلى من البنوك التجارية في مصر وذلك تبعاً لطبيعة عمل المصارف الإسلامية القائمة على الاستثمار الحقيقي بعكس البنوك التجارية التي يقوم نظام عملها على سعر الفائدة.

دراسة الخفاجي والشكرجي (2018) تقدير المخاطر السوقية التي تواجه المصارف دراسة على عينة من المصارف الخاصة المسجلة في سوقي العراق وعمان للأوراق المالية: سعى الباحثان في هذا البحث الى تقدير خطر السوق للمصارف التجارية العراقية والأردنية المسجلة في سوقي العراق والأردن للأوراق المالية ومقارنتها مع بعض للفترة ما بين 2006_2010، وذلك بالاعتماد على البيانات المالية التي تم الحصول عليها من المصارف عينة البحث، وقد تم الاستعانة بالاساليب الاحصائية لتحقيق أهداف البحث وباستخدام المقاييس التالية: الانحراف المعياري، ومعامل الاختلاف، ومعامل بيتا.

وبعد تحليل البيانات اللازمة توصل الباحثان الى النتائج التالية: تعد عملية تقدير خطر السوق في المصارف من الموضوعات بالغة الأهمية على اساس ان القيام بقياس ومتابعة مستمرة أو دورية للمخاطر السوقية للمصرف تعد القاعدة التخطيطية والتنفيذية لبرامج تطوير ودعم المصارف التي تشكل حجر الزاوية لأي نظام مالي متقدم. ووجود تباين كبير بين مستويات أداء المصارف العراقية والأردنية ناتج عن تباين خبرات وكفاءة إدارات هذه المصارف والذي ينعكس واضحاً على نجاحها في أداء نشاطاتها المصرفية، فضلاً عن تعرضها لخطر السوق لأنها أكثر انفتاحاً على السوق العالمية.

دراسة البدير وآخرون (2018) أثر المخاطر السوقية على معايير الاستثمار: دراسة تطبيقية على عينة من المصارف الاسلامية في دول الخليج العربي في الفترة (2007_2016): قامت هذه الدراسة ببيان أثر المخاطر السوقية المتمثلة في (مخاطر أسعار الصرف، ومخاطر هامش الربح، ومخاطر أسعار الاسهم) على معايير الاستثمار المتمثلة في (معيار الربحية، ومعيار توظيف الاستثمار، ومعيار تلبية احتياجات العملاء)، وذلك من خلال عينة تتكون من خمس مصارف اسلامية خليجية وخلال الفترة ما بين 2007_2016، وقد قام الباحث بجمع البيانات اللازمة للدراسة من خلال القوائم المالية والتقارير السنوية للمصارف عينة الدراسة، وتم تحليلها احصائياً باستخدام برنامج E- Views، ومن خلال نتائج التحليل توصلت الدراسة الى ما يلي: هناك تباين مرتفع بين المصارف عينة الدراسة من حيث المخاطر السوقية الثلاثة ومعايير الاستثمار المختلفة. ويوجد أثر للمخاطر السوقية مجتمعة في معايير الاستثمار باستثناء معيار توظيف الاستثمار. ومخاطر اسعار الصرف تؤثر بشكل ايجابي فقط في كل من العائد على الاستثمارات، والربحية والسيولة والوزن النسبي للصيغة، بينما أثرها سلبي في نسبة المتأخرات. ووجود أثر ايجابي لمخاطر هامش الربح على كل من ربحية وسيلة الاستثمار ومعدل نمو ودائع العملاء، بينما أثرت سلبياً على العائد على الاستثمارات ونسبة المتأخرات. ووجود أثر ايجابي لمخاطر أسعار الاسهم على ربحية وسيلة الاستثمار.

دراسة جرودي ويوسفي (2017) إدارة المخاطر السوقية في المصارف الاسلامية: سلطت هذه الدراسة الضوء على كيفية ادارة مخاطر السوق في المصارف الاسلامية من خلال بعض الأدوات والعقود التي تتوافق مع الشريعة والتي استخدمتها المصارف الاسلامية من أجل التقليل من الآثار السلبية التي تشترك فيها مع المصارف التقليدية، اضافة الى تقليل أثر المخاطر التي تتفرد بها المصارف الاسلامية والمتمثلة في المخاطر السوقية الناتجة عن الاستثمار بصيغ التمويل الاسلامي المتعارف عليها، وقد بين الباحثان أن المخاطر السوقية التي تتعرض لها البنوك الاسلامية تختلف باختلاف صيغ التمويل الاسلامية التي تستخدمها، فقد تعرضت لكل من مخاطر اسعار الصرف، ومخاطر هامش الربح، ومخاطر أسعار

الأوراق المالية، ومخاطر أسعار السلع، في كل من العقود التالية: عقد المرابحة، وعقد السلم، وعقد الاستصناع، وعقد المشاركة، وعقد المضاربة، وعقد الاجارة. وبينت الدراسة كيفية ادارة مخاطر السوق لكل نوع من أنواع عقود التمويل الاسلامي، وقد توصلت الى اهم النتائج التالية: وجود علاقة مباشرة لمخاطر السوق بكل صيغة من صيغ التمويل الاسلامي. وتنفرد المصارف الاسلامية بالتعرض لأنواع من المخاطر لا تتعرض لها المصارف التقليدية والمتمتلة في مخاطر صيغ التمويل الاسلامي، نظراً لطبيعتها وبنيتها الذاتية. واختصت المصارف الاسلامية ببعض الاساليب والادوات التي عملت على الحد من أثر مخاطر السوق الاربعة على عقود وصيغ التمويل الاسلامية المستخدمة في المصارف الاسلامية.

دراسة الأجنف والطالب (2016) أثر المخاطر السوقية على ربحية المصارف الاسلامية العاملة في البحرين: تطرقت هذه الدراسة الى بيان أثر المخاطر السوقية على ربحية المصارف الاسلامية العاملة في البحرين خلال الفترة ما بين 2006_2015، وقد تكونت عينة الدراسة من مصرف البحرين الاسلامي ومصرف السلام بالبحرين؛ نظراً لكبر حجمهما مقارنة بالبنوك الاسلامية الاخرى، وقام الباحثان بجمع البيانات اللازمة من التقارير السنوية الصادرة عن المصارف عينة الدراسة، وقد تم استخدام البرنامج الاحصائي E-Views لتحليل البيانات واختبار الفرضيات التي وضعها الباحثان، وقد توصلت الدراسة الى أهم النتائج التالية: وجود أثر معنوي ايجابي للمخاطر السوقية على العائد على حقوق الملكية في المصارف الاسلامية العاملة في البحرين، ووجود أثر معنوي ايجابي للمخاطر السوقية على معدل الكفاءة التشغيلية في المصارف الاسلامية العاملة في البحرين. ووجود أثر معنوي ايجابي للمخاطر السوقية على هامش الربح في المصارف الاسلامية العاملة في البحرين. ووجود أثر معنوي ايجابي للمخاطر السوقية على معدل الرفع المالي في المصارف الاسلامية العاملة في البحرين. ووجود أثر معنوي ايجابي للمخاطر السوقية على كل من معدل العائد على حقوق الملكية ومعدل الكفاءة

التشغيلية وهامش الربح ومعدل الرفع المالي في ظل حجم المصرف. وتعتبر اسعار الصرف ومعدل العائد وأسعار السلع من أهم مسببات المخاطر السوقية في المصارف الاسلامية.

1.6.2 الدراسات الاجنبية

دراسة Nagari & Manda (2022) بعنوان: Market Risk on Bank Profitability Evidence from Indonesian State-Owned Banks: الهدف من هذه الدراسة هو تحليل تأثير مخاطر السوق، كما يُمتثلها مخاطر سعر الفائدة ومخاطر الصرف الأجنبي، على ربحية البنوك المملوكة للدولة في إندونيسيا خلال الفترة من 2013 إلى 2020. وتم اختيار أربعة بنوك مملوكة للدولة كعينة باستخدام تقنية العينات المشبعة. تكشف نتائج الدراسة أن مخاطر سعر الفائدة (NIM) لها تأثير إيجابي ومعنوي على ربحية البنوك المملوكة للدولة (ROA) بشكل جزئي. على العكس من ذلك، فإن مخاطر الصرف الأجنبي (NOP) لها تأثير سلبي وغير معنوي على ربحية البنوك المملوكة للدولة (ROA) بشكل جزئي. كما أن مخاطر سعر الفائدة (NIM) ومخاطر الصرف الأجنبي (NOP) تؤثر بشكل كبير على ربحية البنوك المملوكة للدولة (ROA) عند النظر إليهما معاً.

دراسة Sari, et al. (2022) بعنوان: The Effect of Capital Adequacy, Market Risk, Credit Risk, Operational Risk and Liquidity on the Profitability (Case Study on Sharia Banks Registered in OJK Period 2010-2019): تهدف هذه الدراسة إلى معرفة تأثير ملاءمة رأس المال، مخاطر السوق، مخاطر الائتمان، المخاطر التشغيلية، والسيولة على الربحية (دراسة حالة على البنوك الإسلامية المسجلة في هيئة الرقابة المالية الإندونيسية خلال الفترة 2010-2019). تمثل مجتمع الدراسة في جميع البنوك الإسلامية المدرجة في بورصة إندونيسيا وهيئة الخدمات المالية (OJK)، والتي تبلغ 15 بنكا إسلامياً. خلال الفترة من 2010 إلى 2019. وتم اختيار عينة مكونة من 9 شركات بنوك إسلامية. وتم استخدام التحليل الوصفي والانحدار في الاختبار. أظهرت النتائج أن نسبة الملاءة الرأسمالية (CAR) ليس لها تأثير على العائد على الأصول (ROA) في قطاع

البنوك الإسلامية، ونسبة العائد على الأموال (NOM) لها تأثير إيجابي على العائد على الأصول (ROA) في قطاع البنوك الإسلامية، ونسبة القروض غير المنتظمة (NPF) ليس لها تأثير على العائد على الأصول (ROA) في قطاع البنوك الإسلامية، ونسبة تكلفة التشغيل إلى دخل التشغيل (BOPO) تؤثر سلباً على العائد على الأصول (ROA) في قطاع البنوك الإسلامية، ونسبة التمويل إلى الإيداع (FDR) ليس لها تأثير على العائد على الأصول (ROA) في قطاع البنوك الإسلامية.

دراسة **Sondakh, et al. (2021)**: بعنوان: The effect of third-party funds, credit risk, market risk, and operational risk on profitability in banking: هدفت الدراسة إلى التحقيق في تأثير الأموال المودعة من الأطراف الثالثة، والمخاطر الائتمانية، والمخاطر السوقية، والمخاطر التشغيلية على الربحية في القطاع المصرفي، وتم استخدام تقنية العينة الشاملة في الدراسة، مما أدى إلى الحصول على عينة مكونة من 54 بنكاً. كانت البيانات في الدراسة بيانات كمية، وهي عبارة عن البيانات المالية لشركات البنوك المدرجة من 2014 إلى 2017. تم الحصول على البيانات من مواقع الإنترنت الخاصة بالبنوك المعنية. تم استخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد كطريقة بحثية. لقياس متغير الأموال المودعة من الأطراف الثالثة، وأظهرت نتائج الدراسة أن الأموال المودعة من الأطراف الثالثة والمخاطر الائتمانية ليس لها تأثير كبير على الربحية بشكل جزئي، بينما المخاطر السوقية لها تأثير إيجابي كبير على الربحية بشكل جزئي، والمخاطر الائتمانية لها تأثير سلبي كبير على الربحية بشكل جزئي. بينما بشكل متزامن، كان للأموال المودعة من الأطراف الثالثة والمخاطر الائتمانية والمخاطر السوقية والمخاطر التشغيلية تأثير كبير على الربحية.

دراسة **Shivaani, Yadav and Jain (2015)** بعنوان: Market Risk Exposure Evidence from Indian Banking Industry: هدفت هذه الدراسة إلى قياس حساسية عوائد الاسهم في 30 بنك هندي (مدرج في مؤشر CNX500) لثلاثة أنواع من المخاطر السوقية وهي (سعر الفائدة، ومعدل التضخم، وسعر الصرف) وقد استخدم الباحثون في هذه الدراسة البيانات الشهرية للفترة ما بين 1 أبريل

2005 _ 31 مارس 2014، حيث تم تحليلها احصائياً من خلال تطبيق اسلوب الانحدار المجمع، وقد توصلت الدراسة الى أن عوائد البنوك الهندية عينة الدراسة تتأثر بشكل كبير وترتبط ارتباطاً ايجابياً بالمخاطر السوقية المذكورة اعلاه، وقد كشف التحليل الاحصائي لبنوك القطاع العام (16بنكاً) والتحليل الاحصائي لبنوك القطاع الخاص (14 بنكاً) نتائج مماثلة الى حد ما.

دراسة **Chakroun, Sebai, & Gallali (2014)** بعنوان: **Market risk in Islamic and**

conventional banks: قام الباحثون في هذه الدراسة باجراء مقارنة ما بين المصارف الاسلامية والمصارف التجارية حول الحساسية لمخاطر السوق التي قد تكون موجودة بين الاثنين، وقد تم الاخذ بعين الاعتبار الازمة المالية العالمية كاختبار جيد لكلا النظامين، وقد تم اجراء الدراسة على عينة تتكون من 51 بنكاً مدرجاً في ستة دول في منطقة الشرق الأوسط، وهي: البحرين، والمملكة العربية السعودية، والكويت، وقطر، ومصر، وتركيا، وتنقسم هذه العينة الى 12 بنكاً اسلامياً و39 بنكاً تجارياً، وتم جمع البيانات اللازمة لهذه الدراسة من التقارير السنوية للبنوك عينة الدراسة وخلال الفترة الممتدة من تاريخ 4 سبتمبر 2006 الى 25 ديسمبر 2013، وذلك لتحليلها احصائياً باستخدام معامل بيتا، وتم التوصل الى النتائج التالية: وجود اختلاف طفيف بين النظامين المصرفيين من حيث المخاطر النظامية. ويتفاعل كلا النظامين المصرفيين بنفس الطريقة مع السوق. وزادت حساسية أسعار أسهم البنوك الإسلامية والتقليدية للسوق بشكل ملحوظ خلال أزمة الرهن العقاري. والقطاعان المصرفيين حساسان لمخاطر السوق وأن أزمة الرهن العقاري تسببت في ضائقة في الشرق الأوسط. والأعمال المصرفية التقليدية أكثر خطورة من البنوك الإسلامية طوال فترة الدراسة، وتقلب المخاطر المنهجية التقليدية أعلى من المخاطر المنهجية للبنوك الإسلامية.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

للنظر حول ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة انظر ملحق (أ) في هذه الرسالة.

1.7 مشكلة الدراسة

نظراً لآلية عمل المصارف الإسلامية فقد تبين ان هناك العديد من المخاطر التي من الممكن أن تؤثر على ربحية هذه المصارف لاسيما أن مبدأ عملها قائم على الربح والخسارة، حيث أن معاملاتها المالية مرتبطة ارتباط وثيق بالاستثمارات الحقيقية وفقاً لما تملّيه عليها الشريعة الإسلامية، وتعد مخاطر السوق من أبرز أنواع المخاطر التي تتعرض لها المصارف الإسلامية على حد سواء، ومن خلال تتبع الأبحاث المنشورة فقد تبين أن عدد الدراسات التي تتعلق بهذا الموضوع قليل جداً، ولا ترقى إلى مستوى الاكتفاء، لذا يقدم هذا البحث إضافة علمية جديدة من خلال دراسة أثر مخاطر السوق على ربحية البنوك الإسلامية العاملة في فلسطين، خاصة ان هذا البلد من أكثر البلدان تعرضاً لعدم الاستقرار السياسي مما يؤثر سلباً على استقرار الوضع الاقتصادي وبالتالي زيادة المخاطر السوقية.

1.8 أسئلة الدراسة

السؤال الرئيسي: ما هو أثر المخاطر السوقية على ربحية المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين؟
ويتفرع من هذا السؤال الأسئلة الفرعية التالية:

السؤال الأول: ما هو أثر مخاطر السوق (التغير في سعر الصرف، التغير في سعر الفائدة، التغير في سعر الاسهم) على معدل العائد على حقوق الملكية في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين؟

السؤال الثاني: ما هو أثر مخاطر السوق (التغير في سعر الصرف، التغير في سعر الفائدة، التغير في سعر الاسهم) على معدل العائد على الأصول في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين؟

السؤال الثالث: ما هو أثر مخاطر السوق (التغير في سعر الصرف، التغير في سعر الفائدة، التغير في سعر الاسهم) على معدل الكفاءة التشغيلية في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين؟

السؤال الرابع: ما هو أثر مخاطر السوق (التغير في سعر الصرف، التغير في سعر الفائدة، التغير في سعر الاسهم) على هامش الربح في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين؟

السؤال الخامس: ما هو أثر مخاطر السوق (التغير في سعر الصرف، التغير في سعر الفائدة، التغير في سعر الاسهم) على معدل الرفع المالي في المصارف الاسلامية العاملة في فلسطين؟

السؤال السادس: ما هو أثر المتغيرات الضابطة (حجم البنك واجمالي رأس المال) على ربحية المصارف الاسلامية العاملة في فلسطين؟

1.9 أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في أنها تعالج جانب مهم وضروري من الجوانب المتعلقة بالمصارف الاسلامية والتي تحدد مستقبل عملها وهو اختبار أثر مخاطر السوق، نظراً لان هذا النوع من المخاطر يتطلب قدرة عالية جداً من البنوك حتى تتمكن من ادارتها والسيطرة عليها، خاصةً في ظل الاوضاع السياسية الفلسطينية الراهنة، وتعد هذه الدراسة مفيدة لكل من له علاقة بالقطاع المصرفي الفلسطيني من سلطة النقد الفلسطينية، وادارات المصارف، والمستثمرين المتعاملين، لذا كان لا بد من ايجاد هذا النوع من الدراسات واسقاطه على البنوك الاسلامية داخل فلسطين.

1.10 أهداف الدراسة

تهدف الدراسة الى بيان النقاط التالية:

1. معرفة أثر مخاطر السوق على معدل العائد على حقوق الملكية في المصارف الاسلامية.
2. معرفة أثر مخاطر السوق على معدل العائد على الأصول في المصارف الاسلامية.
3. معرفة أثر مخاطر السوق على معدل الكفاءة التشغيلية في المصارف الاسلامية.
4. معرفة أثر مخاطر السوق على معدل الرفع المالي في المصارف الاسلامية.
5. معرفة أثر مخاطر السوق على معدل هامش الربح في المصارف الاسلامية.
6. معرفة أثر مخاطر السوق على حجم البنك واجمالي رأس المال في المصارف الاسلامية.

1.11 فرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسية

يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمخاطر السوق على ربحية المصارف الاسلامية العاملة في فلسطين.

الفرضيات الفرعية

● الفرضية الاولى: يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمخاطر السوق على معدل العائد على حقوق الملكية (Return On Earnings (ROE) في المصارف الاسلامية العاملة في فلسطين.

● الفرضية الثانية: يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمخاطر السوق على معدل العائد على الأصول (Return On Assets (ROA) في المصارف الاسلامية العاملة في فلسطين.

● الفرضية الثالثة: يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمخاطر السوق على معدل الكفاءة التشغيلية (Operating Efficiency Rate (OER) في المصارف الاسلامية العاملة في فلسطين.

● الفرضية الرابعة: يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمخاطر السوق على هامش الربح (Profit Margin (PM) في المصارف الاسلامية العاملة في فلسطين.

● الفرضية الخامسة: يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمخاطر السوق على معدل الرفع المالي (Equity Multiplier (EM) في المصارف الاسلامية العاملة في فلسطين.

● الفرضية السادسة: يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للمتغيرات الضابطة (حجم البنك واجمالي رأس المال) على ربحية المصارف الاسلامية العاملة في فلسطين.

1.12 حدود الدراسة

الحدود الزمانية: تتمثل الحدود الزمانية في الفترة الممتدة من (2013-2022) لجمع البيانات اللازمة خلال هذه الفترة.

الحدود المكانية: يتم إجراء هذه الدراسة على البنوك الإسلامية والتقليدية الواقعة داخل حدود فلسطين.

1.13 مصطلحات الدراسة

المصارف الإسلامية: هي مؤسسات بنكية تهدف إلى تجميع الأموال وتوظيفها في نطاق أحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها، من أجل بناء المجتمع وتحقيق العدالة في التوزيع ووضع المال في مساره الصحيح سعياً لتحقيق التنمية (حميودة & قارش، 2023).

مخاطر السوق: هي الانخفاض في قيمة المحفظة الاستثمارية بسبب التغيرات في قيمة عوامل السوق، إذ هناك مجموعة من العوامل المشتركة التي تحدد قيمة مخاطر السوق، وهي (مخاطر أسعار الفائدة، مخاطر أسعار الصرف الأجنبي، مخاطر التقلبات في أسعار الأسهم، مخاطر أسعار السلع) (صاحب، 2024).

الربحية: هي مؤشر للحكم على كفاءة توليد استثمارات المؤسسة للأرباح (أبو شنب وآخرون، 2020).

1.14 منهج الدراسة

سيتم الاعتماد على المناهج التالية في هذه الدراسة:

المنهج الاستقرائي: وذلك من خلال الرجوع إلى الأبحاث والدراسات السابقة حول الموضوع وتجميع المعلومات اللازمة من أجل إتمام الجزء النظري في هذه الدراسة.

المنهج الوصفي التحليلي: سيتم استخدام هذا المنهج في الجزء العملي من هذه الدراسة، وذلك من خلال تجميع البيانات اللازمة من الصفحات الرسمية للبنوك عينة الدراسة ومعالجتها احصائياً، ومن ثم سيتم وصف النتائج وتفسيرها خروجاً بتحليل منطقي حول هذه النتائج من أجل وضع التوصيات اللازمة حول الموضوع، وذلك بالاعتماد على البرنامج الاحصائي (E-Views)، وسيتم استخدام الطرق الاحصائية التي تقتضيها طبيعة وهدف هذه الدراسة، ومن هذه الطرق:

1. طريقة الانحدار الخطي المجمع، والآثار الثابتة، والآثار العشوائية من أجل قياس أثر المتغيرات المستقلة على المتغيرات التابعة.
2. الاحصاءات الوصفية المتمثلة بالوسط الحسابي، والانحراف المعياري، والقيمة العظمى والدنيا.

الفصل الثاني

منهجية الدراسة وإجراءاتها

2.1 المقدمة

تتناول الباحثة في هذا الفصل إجراءات الدراسة التي اتبعتها، والتي تشمل الجوانب التوضيحية لكافة الخطوات والمراحل التي تم إعدادها وتنفيذها، وذلك وفق الأصول العلمية للبحث العلمي، من أجل بلوغ الهدف العام لهذه الدراسة، حول أثر مخاطر السوق على ربحية المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين - دراسة مقارنة، ويوضح الفصل التالي الخطوات التي اتبعتها الباحثة للوصول إلى أهداف الدراسة والاجابة عن اسئلتها وفرضياتها، ابتداء من منهج هذه الدراسة ونسوج فكرتها، مروراً بتحديد مجتمع الدراسة وعينتها، وختم الفصل بالنموذج ومكوناتها والمتغيرات المستقلة والتابعة.

2.2 مجتمع الدراسة وعينتها

تكون مجتمع الدراسة من المصارف العاملة في فلسطين والمدرجة في أسواق فلسطين، وتكونت عينة الدراسة من 13 مصرف فلسطيني والتي شملت مصرفين اسلاميين وهما: (البنك الاسلامي العربي، البنك الاسلامي الفلسطيني)، و (11) مصرف ربوي وهي (بنك فلسطين، بنك الاستثمار الفلسطيني، بنك القدس، البنك الوطني، البنك العربي، بنك الاردن، بنك القاهرة عمان، بنك الاسكان للتجارة والتمويل، البنك التجاري الاردني، البنك الأهلي الأردني، البنك العقاري المصري العربي)، وذلك من أجل المقارنة. وقد تم استثناء مصرف الصفا من المقارنة، نظراً لنقص البيانات في هذا المصرف وعدم اكتمال السلسلة الزمنية محل المقارنة، وهو مصرف اسلامي حديث النشأة تأسس سنة 2016م، وبدأ مزاوله أعماله خلال نفس السنة.

2.3 أدوات الدراسة

تم الوصول إلى البيانات الأولية المستخدمة في الدراسة من التقارير المالية السنوية المنشورة على الصفحات الرسمية للمصارف عينة الدراسة للسنوات 2013 إلى 2022، من أجل إيجاد نسب الربحية، وقامت الباحثة بجمع البيانات المالية المدرجة في بورصة فلسطين وفي صندوق النقد الدولي للسلسلة الزمنية من 2013-2022 للحصول على قيمة مكونات المخاطر السوقية، ومن ثم تحليل هذه البيانات باستخدام برنامج (E-views).

نموذج الإنحدار التطبيقي

للوصول لحل لمشكلة الدراسة والاجابة عن اسئلتها وفرضياتها تم بناء نموذج للدراسة على أساس العلاقة ما بين المتغيرات المستقلة والتابعة.

2.4 متغيرات الدراسة

المتغيرات التابعة

تتمثل في مؤشرات الربحية التالية:

6. معدل العائد على حقوق الملكية (ROE).

7. معدل العائد على الأصول (ROA).

8. معدل الكفاءة التشغيلية (OER).

9. معدل هامش الربح (PM).

10. معدل الرفع المالي (EM).

المتغيرات المستقلة

يتمثل في مخاطر السوق التي تؤثر على عمل المصارف الاسلامية العاملة في فلسطين- دراسة مقارنة (التغير في سعر الصرف، التغير في سعر الفائدة، التغير في سعر الاسهم).

المتغيرات الضابطة

وتتمثل في المتغير الأول هو حجم البنك والذي تم قياسه من خلال اجمالي الأصول، والمتغير الثاني وهو اجمالي رأس المال ويقاس من خلال نسبة اجمالي حقوق الملكية الى اجمالي الأصول.

2.5 الوصف الرياضي لنموذج الدراسة

لدراسة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع ومعرفة تأثير كل متغير من المتغيرات المستقلة في المتغيرات التابعة، تم بناء نموذج رياضي لدراسة تأثير المتغيرات المستقلة والمتمثلة في (التغير في سعر الصرف، التغير في سعر الفائدة، التغير في سعر الاسهم) على المتغيرات التابعة والمتمثلة في (معدل العائد على حقوق الملكية، معدل العائد على الأصول، معدل الكفاءة التشغيلية، معدل هامش الربح، معدل الرفع المالي)، بوجود المتغيرات الضابطة (حجم البنك، وجمالي رأس المال). وذلك بعد أخذ اللوغاريتم الطبيعي للمتغيرات، وعليه تصاغ دالة النموذج على النحو الآتي:

$$Y = a + b_1X_1 + b_2X_2 + b_3X_3 + \dots + b_{(k)}X_{(k)} + e$$

حيث أن:

Y = المتغير التابع الربحية والذي يتمثل في (معدل العائد على حقوق الملكية، معدل العائد على الأصول، معدل الكفاءة التشغيلية، معدل هامش الربح، معدل الرفع المالي).

a = المعامل الثابت

X = قيمة المتغيرات المستقلة والضابطة (التغير في سعر الصرف، التغير في سعر الفائدة، التغير في

سعر الاسهم، حجم البنك، اجمالي رأس المال)

B = معامل الارتباط

e = نسبة الخطأ

واعتماداً على ما سبق يمكننا صياغة نموذج الدراسة كما يلي:

$$Y=a+b_1 (X1) +b_2 (X2) +b_3 (X3) +b_4 (X4) + b_5 (X5) + e$$

حيث أن:

X1:التغير في سعر الصرف.

X2: التغير في سعر الفائدة.

X3:التغير في سعر الاسهم.

X4:العامل الضابط الأول (حجم البنك)

X5:العامل الضابط الثاني (اجمالي رأس المال)

2.6 أدوات تحليل البيانات

تم استخدام نموذج الإنحدارات المتعددة لتحليل البيانات التي تم جمعها من المصارف في العينة المستخدمة حيث كان هنالك خمس متغيرات تابعة وهي (معدل العائد على حقوق الملكية، معدل العائد على الأصول، معدل الكفاءة التشغيلية، معدل هامش الربح، معدل الرفع المالي)، ومجموعة من المتغيرات المستقلة وهي(التغير في سعر الصرف، التغير في سعر الفائدة، التغير في سعر الاسهم)، بوجود المتغيرات الضابطة (حجم البنك، واجمالي رأس المال)، وذلك بهدف فحص العلاقة ما بين هذه المتغيرات للإجابة عن أسئلة وفرضيات الدراسة، واستخلاص النتائج منها، وقد تم جمع المعلومات اللازمة لذلك من خلال الاطلاع على التقارير المالية السنوية المدققة والمنشورة للمصارف التي شملتها الدراسة.

2.7 الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة

استخدمت الباحثة في هذه الدراسة المنهج الإحصائي الوصفي بغرض وصف متغيرات الدراسة وذلك من خلال الأشكال البيانية التوضيحية والمقاييس الإحصائية لوصف كل متغير من متغيرات الدراسة، كما تم استخدام المنهج القياسي وذلك بهدف قياس تأثير المتغيرات المستقلة على المتغيرات التابعة، ولإجراء ذلك تم الاستعانة ببرنامح التحليل القياسي (Eviews) للقياس والتقدير، وبرنامح (MS Excel) لإجراء الرسوم البيانية، حيث تم الاستعانة بمجموعة من الأدوات والأساليب الإحصائية والقياسية، والتي شملت:

- الأساليب الوصفية (Descriptive): تم الاستعانة بالمقاييس الإحصائية الوصفية بغرض وصف بيانات متغيرات الدراسة، وذلك من خلال حساب الوسط الحسابي والانحراف المعياري وأقل وأكبر قيمة لكل متغير من متغيرات الدراسة، مع الاستعانة بالرسومات البيانية لتوضيح التحركات والتقلبات الزمنية التي تعرضت لها متغيرات الدراسة خلال فترة الدراسة.
- اختبارات النماذج الديناميكية (Dynamic panel data models): لغرض بيان تأثير المتغيرات المستقلة على المتغيرات التابعة فقط تم اعتماد بيانات Panel Data، وقد اكتسبت هذه النماذج في الآونة الأخيرة اهتماماً كبيراً خصوصاً في الدراسات المالية والاقتصادية، نظراً لأنها تأخذ بعين الاعتبار أثر تغير الزمن وأثر الاختلاف بين الوحدات المقطعية على حد سواء في البيانات المعتمدة في التحليل.

وتبرز أهمية استخدام Panel Data في أنها تأخذ في الاعتبار ما يوصف بعدم التجانس أو الاختلاف بين مفردات العينة سواء المقطعية أو الزمنية، إذ إن أهمالها يقود إلى تقديرات متحيزة وغير متسقة مثل الحالة الاقتصادية المحلية واللغة والثقافة والموقع الجغرافي وغيرها من الخصائص التي تنفرد بها المتغيرات عن بعضها البعض، فضلاً عن العوامل التي تتغير عبر الزمن مثل التطور التكنولوجي والمؤسسي وتغير السياسات الاقتصادية والتجارية وغيرها، ولكن هذه الآثار تكون ثابتة في الأجل

القصير او على الأقل خلال فترة الدراسة، ويتم التعامل مع هذه الآثار الزمنية بوصفها آثاراً ثابتة باستخدام نموذج الآثار الثابتة (Fixed effects) او آثاراً عشوائية باستخدام نموذج الآثار العشوائية (Random effects).

ومن خلال البيانات التي تناولتها الدراسة والتي اشتملت 13 مصرفاً اسلامياً وروبياً في فلسطين، استخدمت الباحثة المشاهدات المقطعية للفترات الزمنية التي يطلق عليها (Balanced panel data) وسيتم الاختبار بين ثلاث نماذج للبيانات وهي:

- نموذج الانحدار المجمع (Pooled regression model)
- نموذج الآثار الثابتة (Fixed effect model)
- نموذج الآثار العشوائية (Random effect model)

وبهدف التوصل الى النموذج الملائم لبيانات الدراسة والذي يعطي نتائج صحيحة ودقيقة يتم تطبيق اختبار (Hausman)، اعتمدت الباحثة على المنهجية القائمة على استخدام منهج السلاسل الزمنية المقطعية المتوازنة (Balanced panel data) وذلك بتطبيق أسلوب الانحدار الخطي المتعدد (Liner multiple regression) لتقدير معالم الانحدار من الشروط المهمة في تحليل النماذج الديناميكية المرتبطة بالسلاسل الزمنية هو التأكد من سكونها او استقرارها وهذا يتم من خلال اختبار وجود جذر الوحدة (UnitRoot Test) في السلسلة الزمنية بواسطة الاختبارات الأكثر شيوعاً والتي تتمثل في (Augmented Dickey Fuller – ADF) و (Phillips Perron - PP). ويعد اختبار (PP) أفضل من اختبار (ADF) لأن الأخير قائم على فرضية أن السلسلة الزمنية متولدة بواسطة عملية الانحدار الذاتي (Autoregressive process) بينما اختبار (PP) قائم على افتراض أكثر عمومية، وهو أن السلسلة الزمنية متولدة بواسطة عملية (ARIMA Autoregressive Integrated Moving - Average)، واستخدمت الباحثة في هذه الدراسة كلا الاختبارين للتحقق من سكون السلاسل الزمنية.

ويستخدم اختبار الانحدار المتعدد (Multiple Regression) لتوضيح العلاقة الدالية بين متغير تابع واحد وعدد من المتغيرات التفسيرية المستقلة (أكثر من واحد)، وتفسر هذه العلاقة الدالية على أنها علاقة سببية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع حيث تعني العلاقة الدالية السببية أن التغير في المتغيرات المستقلة يصحبها تغير في المتغير التابع، ويشترط في الانحدار المتعدد أن يكون المتغير التابع متغير كمي بينما المتغيرات المستقلة ممكن أن تكون من النوع الكمي أو الكيفي - اسمي أو رتبي. ويأخذ نموذج الانحدار المتعدد العديد من الصيغ الإحصائية للمتغيرات المستقلة من خلال التحويلات الإحصائية المختلفة واستخدام فترات الإبطاء التي سيتم ذكرها لاحقاً، ويتم تقدير النموذج بالعديد من الطرق الإحصائية المختلفة.

الفصل الثالث

نتائج الدراسة

3.1 المقدمة

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أثر مخاطر السوق على ربحية المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين- دراسة مقارنة وذلك من خلال الحصول على البيانات المالية الخاصة بالمصارف العاملة في فلسطين والبالغ عددها (13) مصرف خلال السنوات المتتالية ابتداءً من 2013 الى 2022 ومقارنتها مع بعضها البعض، ومن أجل تحقيق ذلك استخدمت الباحثة مجموعة من المتغيرات التي لها علاقة بذلك واشتملت على المتغيرات التابعة (معدل العائد على حقوق الملكية، معدل العائد على الأصول، معدل الكفاءة التشغيلية، معدل هامش الربح، معدل الرفع المالي)، والمتغيرات المستقلة (التغير في سعر الصرف، التغير في سعر الفائدة، التغير في سعر الاسهم)، بوجود المتغيرات الضابطة (حجم البنك، واجمالي رأس المال)، وذلك بهدف فحص العلاقة ما بين هذه المتغيرات للإجابة عن أسئلة وفرضيات الدراسة، واستخلاص النتائج منها، وقد تم جمع المعلومات اللازمة لذلك من خلال الاطلاع على التقارير المالية السنوية المدققة والمنشورة للمصارف التي شملتها الدراسة.

ويتناول هذا الفصل الجانب التطبيقي للدراسة او ما يعرف بالدراسة القياسية، حيث تستعرض الباحثة المنهجية القياسية المتبعة من خلال تحديد بيانات الدراسة وذكر مصدرها، وتعريف متغيرات الدراسة اقتصادياً، ومن ثم صياغة نموذج قياسي ملائم لدراسة تأثير المتغيرات المستقلة والمتمثلة في (التغير في سعر الصرف، التغير في سعر الفائدة، التغير في سعر الاسهم) على المتغيرات التابعة المتمثلة في (معدل العائد على حقوق الملكية، معدل العائد على الأصول، معدل الكفاءة التشغيلية، معدل هامش الربح، معدل الرفع المالي) بوجود المتغيرات الضابطة (حجم البنك، واجمالي رأس المال) خلال الفترة الزمنية (2013- 2022)، كما تستعرض الباحثة بشيء من التفصيل أهم الأساليب الإحصائية والقياسية

والوصفية والاستدلالية التي تم اعتمادها في استخلاص نتائج التحليل القياسي وبناء نموذج الدراسة الخاص بالمتغيرات التي شملتها الدراسة.

3.2 بيانات الدراسة الكمية

اعتمدت الدراسة البيانات الكمية التي تصف متغيرات الدراسة المستقلة والمتغير التابع خلال الفترة الزمنية التي حددتها الدراسة على صورة بيانات سنوية، وتم الحصول على هذه البيانات المتعلقة بالمتغيرات الاقتصادية السابق ذكرها من المصادر الرسمية والمنشورة من قبل إدارة هذه الشركات وسلطة النقد الفلسطينية. وفيما يلي عرض تفصيلي لبيانات متغيرات الدراسة، والمتمثلة في نتائج التحليل الوصفي، حيث استخدمت الباحثة مجموعة من الأساليب الإحصائية الوصفية لوصف هذه المتغيرات، وذلك من خلال استخدام مقاييس التشتت ومقاييس النزعة المركزية، حيث تم حساب الوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل متغير من المتغيرات التي شملها نموذج الدراسة المقترح، وكذلك أقل قيمة وأكبر قيمة لكل متغير من هذه المتغيرات، كما استعانة الباحثة بالأشكال البيانية لتوضيح التسلسل الزمني للمتغيرات خلال فترة الدراسة، والجدول (1) يوضح أهم المقاييس الإحصائية لمتغيرات النموذج.

جدول (1)

نتائج التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

المتغير	عدد القراءات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اقل قيمة	اكبر قيمة
معدل العائد على الأصول	110	0.00899	0.72	-0.0319	0.0205
معدل العائد على حقوق الملكية	110	0.0737	0.0555	-0.0313	0.1770
معدل الكفاءة التشغيلية	110	3.69	6.55	0	24.23
معدل هامش الربح	110	0.1701	0.1693	-0.2815	0.3535
معدل الرفع المالي	110	7.73	3.48	0	11.76
معدل العائد على الأصول	30	0.00992	0.0016	0.0051	0.0156
معدل العائد على حقوق الملكية	30	0.1019	0.0067	0.0562	0.1378
معدل الكفاءة التشغيلية	30	1.61	0.08	1.56	1.66
معدل هامش الربح	30	0.2403	0.0299	0.1708	0.2822
معدل الرفع المالي	30	10.114	1.21	7.54	13.26

المصدر: إعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج EViews

يتضح من خلال الجدول (1) ما يلي:

معدل العائد على الأصول

عند مقارنة معدل العائد على الأصول بين البنوك الربوية والمصارف الإسلامية، نلاحظ أن متوسط العائد في البنوك الربوية هو (0.00899)، بينما في المصارف الإسلامية يصل إلى (0.00992)، وهذا يشير إلى أن المصارف الإسلامية تحقق عائداً أعلى قليلاً على أصولها مقارنةً بالبنوك الربوية، مما قد يعكس قدرة أفضل في إدارة الأصول لتحقيق عوائد. ومع ذلك، يبرز الانحراف المعياري لمعدل العائد على الأصول في البنوك الربوية والذي يبلغ (0.72)، مما يعني وجود تفاوت كبير في أداء البنوك

ضمن هذه الفئة، في المقابل، المصارف الإسلامية تسجل انحرافاً معيارياً منخفضاً جداً (0.0016)، مما يدل على استقرار أكبر في أدائها، ومن الملاحظ أن البنوك الربوية تتفاوت بشكل واسع في العائد، حيث حققت بعض البنوك قيمة سلبية وصلت إلى (-0.0319)، بينما حققت الأخرى عوائد إيجابية تصل إلى (0.0205)، في حين أن المصارف الإسلامية تتمتع بنطاق أصغر للعوائد، حيث كانت أقل قيمة (0.0051) وأعلى قيمة (0.0156).

معدل العائد على حقوق الملكية

أما بالنسبة لمعدل العائد على حقوق الملكية، فيظهر أن المصارف الإسلامية تفوقت على البنوك الربوية، حيث بلغ متوسط العائد على حقوق الملكية للمصارف الإسلامية (0.1019)، وهو أعلى من متوسط البنوك الربوية الذي سجل (0.0737)، وهذا يشير إلى أن المصارف الإسلامية توفر عوائد أعلى للمساهمين مقارنة بالبنوك الربوية، وعلى الرغم من ذلك، نجد أن التفاوت في أداء البنوك الربوية أعلى حيث يبلغ الانحراف المعياري (0.0555)، في حين أن المصارف الإسلامية تسجل انحرافاً معيارياً أقل بكثير عند (0.0067)، مما يعكس استقراراً أكبر في أدائها. كما أن المصارف الإسلامية حققت أداءً إيجابياً مستقرًا حيث كانت أقل قيمة (0.0562) وأعلى قيمة (0.1378)، بينما كانت أقل قيمة في البنوك الربوية (-0.0313)، مما يشير إلى وجود خسائر في بعض البنوك، وأعلى قيمة بلغت (0.1770).

معدل الكفاءة التشغيلية

عند الحديث عن معدل الكفاءة التشغيلية، نلاحظ أن البنوك الربوية تسجل معدلًا أعلى بكثير مقارنةً بالمصارف الإسلامية، حيث بلغ متوسط معدل الكفاءة التشغيلية للبنوك الربوية (3.69)، بينما كان للمصارف الإسلامية (1.61) فقط. هذا يشير إلى أن البنوك الربوية لديها تكاليف تشغيلية أعلى بالنسبة لعائديها، مما يعني أن المصارف الإسلامية أكثر كفاءة في إدارة عملياتها التشغيلية. علاوة على ذلك،

نجد أن التفاوت في الكفاءة التشغيلية بين البنوك الربوية كبير، حيث بلغ الانحراف المعياري (6.55)، مع تسجيل بعض البنوك لأقل كفاءة بمعدل (0)، وأفضل كفاءة عند (24.23). في المقابل، المصارف الإسلامية تظهر مستوى عاليًا من الاستقرار في هذا الجانب، حيث بلغ الانحراف المعياري (0.08) فقط، وأدنى قيمة (1.56) وأعلى قيمة (1.66)، مما يشير إلى أداء متسق بشكل كبير.

معدل هامش الربح

بالنسبة إلى معدل هامش الربح، تظهر المصارف الإسلامية تفوقًا واضحًا مقارنةً بالبنوك الربوية. فقد بلغ متوسط هامش الربح في المصارف الإسلامية (0.2403)، مقارنةً بـ (0.1701) في البنوك الربوية. هذا يشير إلى أن المصارف الإسلامية تحقق أرباحًا أعلى نسبيًا من العمليات مقارنةً بالبنوك الربوية. كما أن الانحراف المعياري لهامش الربح في البنوك الربوية مرتفع نسبيًا عند (0.1693)، مما يعكس تفاوتًا كبيرًا في الأداء، حيث تراوحت القيم بين (-0.2815) كأدنى قيمة، مما يعني أن بعض البنوك تكبدت خسائر، وبين (0.3535) كأعلى قيمة. في المقابل، نجد أن المصارف الإسلامية تتمتع باستقرار أكبر في تحقيق الأرباح، حيث بلغ الانحراف المعياري (0.0299) فقط، مع تراوح هامش الربح بين (0.1708) و (0.2822).

معدل الرفع المالي

أخيرًا، عند مقارنة معدل الرفع المالي، نجد أن المصارف الإسلامية تسجل معدل رفع مالي أعلى من البنوك الربوية، حيث بلغ متوسط الرفع المالي للمصارف الإسلامية (10.114)، مقارنةً بـ (7.73) للبنوك الربوية. هذا يعني أن المصارف الإسلامية تعتمد بشكل أكبر على الديون مقارنةً بالبنوك الربوية. ومع ذلك، نجد أن الانحراف المعياري في معدل الرفع المالي للبنوك الربوية يبلغ (3.48)، مما يدل على تفاوت كبير في اعتماد البنوك على الديون، حيث تراوحت القيم بين (0) كأدنى قيمة و (11.76) كأعلى قيمة. في المقابل، المصارف الإسلامية تظهر مستوى أكبر من الاستقرار، حيث بلغ الانحراف المعياري (1.21) فقط، وتراوحت القيم بين (7.54) و (13.26).

من خلال تحليل هذه المتغيرات، يظهر أن المصارف الإسلامية تتميز بأداء أكثر استقراراً من حيث العائد على الأصول وحقوق الملكية، فضلاً عن كفاءتها التشغيلية العالية. بالمقابل، البنوك الربوية تُظهر تبايناً أكبر في الأداء، حيث تعاني بعضها من خسائر أو تكاليف تشغيلية مرتفعة، على الرغم من أن بعض البنوك تحقق أرباحاً جيدة. يعتمد كل نوع من البنوك على استراتيجيات مختلفة لتحقيق الربحية والاستقرار المالي، مع تفوق واضح للمصارف الإسلامية في بعض المؤشرات المهمة.

3.3 نموذج الدراسة

أولاً: نموذج الانحدار المجمع (Pooled regression model)

من خلال الاعتماد على نموذج الدراسة الذي اشتمل على المتغيرات المستقلة الثلاثة (التغير في سعر الصرف، التغير في سعر الفائدة، التغير في سعر الاسهم) على المتغير التابع الربحية والذي تم التعبير عنه من خلال خمس متغيرات مختلفة وهي (معدل العائد على حقوق الملكية، معدل العائد على الأصول، معدل الكفاءة التشغيلية، معدل هامش الربح، معدل الرفع المالي)، استخدمت الباحثة اختبار نموذج الانحدار المجمع (Pooled regression model) وكانت النتائج كما يلي:

معدل العائد على حقوق الملكية

جدول (2)

نتائج تقدير نموذج الانحدار المجمع (Pooled regression model) للمتغير التابع (معدل العائد على حقوق الملكية) ($N=13$)

Prob.	t- statistic	Std. Error	Coefficient	المتغيرات
0.788	0.073	0.06	0.06	التغير في سعر الصرف
0.568	0.326	0.19	0.07	التغير في سعر الفائدة
0.031	3.710	0.32	14.7	التغير في سعر الاسهم
0.568	2.344	0.21	0.44	حجم البنك
0.609	3.509	0.28	0.72	اجمالي رأس المال

R-Square= 0.33, adjusted R-Square= 0.21, DW = 1.55
F-statistics= 7.4, Prob(F)= 0.00, S.E of regression= 3.7

* دالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$). المصدر: إعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews

من خلال النتائج السابقة يتضح لنا وجود علاقة دالة احصائياً فقط ما بين متغير التغير في سعر الأسهم ومتغير معدل العائد على حقوق الملكية، وعدم وجود دلالة احصائية لتأثير المتغيرات الضابطة (حجم البنك، واجمالي رأس المال).

جدول (3)

نتائج تقدير نموذج الانحدار المجمع (Pooled regression model) للمتغير التابع (معدل العائد على الأصول) (N= 13)

Prob.	t- statistic	Std. Error	Coefficient	المتغيرات
0.817	0.091	0.27	0.12	التغير في سعر الصرف
0.512	0.078	0.11	0.04	التغير في سعر الفائدة
0.041	2.003	0.82	3.22	التغير في سعر الاسهم
0.557	2.409	0.32	0.25	حجم البنك
0.719	3.511	0.38	0.61	اجمالي رأس المال

R-Square= 0.29, adjusted R-Square= 0.27, DW = 1.49

F-statistics= 7.1, Prob(F)= 0.00, S.E of regression= 3.5

* دالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$). المصدر: إعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews

من خلال النتائج السابقة يتضح لنا وجود علاقة دالة إحصائية فقط ما بين متغير التغير في سعر الأسهم ومتغير معدل العائد على الأصول، وعدم وجود دلالة إحصائية لتأثير المتغيرات الضابطة (حجم البنك، وجمالي رأس المال).

معدل الكفاءة التشغيلية

جدول (4)

نتائج تقدير نموذج الانحدار المجمع (Pooled regression model) للمتغير التابع (معدل الكفاءة التشغيلية) (N= 13)

Prob.	t- statistic	Std. Error	Coefficient	المتغيرات
0.283	1.156	0.37	0.12	التغير في سعر الصرف
0.469	0.526	0.66	0.04	التغير في سعر الفائدة
0.662	0.191	0.62	3.22	التغير في سعر الاسهم
0.701	3.812	0.51	0.33	حجم البنك
0.668	2.699	0.47	0.52	اجمالي رأس المال

R-Square= 0.39, adjusted R-Square= 0.22, DW = 1.51
F-statistics= 7.4, Prob(F)= 0.00, S.E of regression= 3.6

* دالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$). المصدر: إعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews

من خلال النتائج السابقة يتضح لنا لا يوجد علاقة دالة إحصائية بين المتغير التابع (معدل الكفاءة التشغيلية) وجميع المتغيرات المستقلة التي شملتها الدراسة، وعدم وجود دلالة إحصائية لتأثير المتغيرات الضابطة (حجم البنك، وجمالي رأس المال).

جدول (5)

نتائج تقدير نموذج الانحدار المجمع (Pooled regression model) للمتغير التابع (معدل هامش الربح) (N= 13)

Prob.	t- statistic	Std. Error	Coefficient	المتغيرات
0.029	3.221	0.19	0.19	التغير في سعر الصرف
0.033	3.912	0.18	0.23	التغير في سعر الفائدة
0.041	2.105	0.38	1.29	التغير في سعر الاسهم
0.472	3.471	0.19	0.25	حجم البنك
0.533	3.127	0.27	0.44	اجمالي رأس المال

R-Square= 0.29, adjusted R-Square= 0.27, DW = 1.49

F-statistics= 7.1, Prob(F)= 0.00, S.E of regression= 3.5

* دالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$). المصدر: إعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews

من خلال النتائج السابقة يتضح لنا وجود علاقة دالة احصائياً ما بين المتغيرات المستقلة جميعها (التغير

في سعر الصرف، التغير في سعر الفائدة، والتغير في سعر الأسهم) ومتغير معدل هامش الربح، وعدم

وجود دلالة احصائية لتأثير المتغيرات الضابطة (حجم البنك، و اجمالي رأس المال).

معدل الرفع المالي

جدول (6)

نتائج تقدير نموذج الانحدار المجمع (Pooled regression model) للمتغير التابع (معدل الرفع المالي) (N= 13)

Prob.	t- statistic	Std. Error	Coefficient	المتغيرات
0.009	4.671	0.10	0.19	التغير في سعر الصرف
0.044	2.761	0.76	0.23	التغير في سعر الفائدة
0.039	2.560	0.33	1.29	التغير في سعر الاسهم
0.498	2.628	0.46	0.61	حجم البنك
0.401	2.339	0.39	0.20	اجمالي رأس المال

R-Square= 0.28, adjusted R-Square= 0.21, DW = 1.35
F-statistics= 6.9, Prob(F)= 0.00, S.E of regression= 3.8

* دالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$). المصدر: إعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews

من خلال النتائج السابقة يتضح لنا وجود علاقة دالة احصائياً ما بين المتغيرات المستقلة جميعها (التغير في سعر الصرف، التغير في سعر الفائدة، والتغير في سعر الأسهم) ومتغير معدل الرفع المالي، وعدم وجود دلالة احصائية لتأثير المتغيرات الضابطة (حجم البنك، واجمالي رأس المال).

اما فيما يتعلق بالمتغير الكلي (الربحية) والذي تم التعبير عنه من خلال 5 متغيرات مختلفة (معدل العائد على حقوق الملكية، معدل العائد على الأصول، معدل الكفاءة التشغيلية، معدل هامش الربح، معدل الرفع المالي) فكانت النتيجة الكلية كما يلي:

جدول (7)

نتائج تقدير نموذج الانحدار المجمع (Pooled regression model) للمتغير الكلي (الربحية) (N= 13)

Prob.	t- statistic	Std. Error	Coefficient	المتغيرات
0.809	0.009	0.28	0.08	التغير في سعر الصرف
0.007	3.562	0.41	0.07	التغير في سعر الفائدة
0.003	3.588	0.59	0.13	التغير في سعر الاسهم
0.770	2.488	0.27	0.56	حجم البنك
0.622	3.318	0.31	0.37	اجمالي رأس المال

R-Square= 0.28, adjusted R-Square= 0.21, DW = 1.35
F-statistics= 6.9, Prob(F)= 0.00, S.E of regression= 3.8

* دالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$). المصدر: إعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews

من خلال النتائج السابقة يتضح لنا وجود علاقة دالة إحصائياً ما بين المتغيرات المستقلة (التغير في سعر الفائدة، والتغير في سعر الأسهم) ومتغير الربحية، وعدم وجود دلالة إحصائية لتأثير المتغيرات الضابطة (حجم البنك، وجمالي رأس المال) اعتماداً على نموذج الانحدار المجمع (Pooled regression model).

ثانياً: نموذج الآثار الثابتة (Fixed effect model)

يوضح هذا النموذج التأثيرات الثابتة والذي يمثل أحد النماذج المقترحة لتقدير العلاقة بين متغيرات البيانات الزمنية المقطعية، بهدف دراسة مجموعة المتغيرات المستقلة (التغير في سعر الصرف، التغير في سعر الفائدة، التغير في سعر الاسهم) على المتغيرات التابعة والمتمثلة في (معدل العائد على حقوق الملكية، معدل العائد على الأصول، معدل الكفاءة التشغيلية، معدل هامش الربح، معدل الرفع المالي)، ويوضح الجدول التالي نتائج اختبار الانحدارات المتعددة:

معدل العائد على حقوق الملكية

جدول (8)

نتائج تقدير نموذج الآثار الثابتة (Fixed effect model) للمتغير التابع (معدل العائد على حقوق الملكية) (N= 13)

Prob.	t- statistic	Std. Error	Coefficient	المتغيرات
0.021	2.294	0.04	0.10	التغير في سعر الصرف
0.073	1.798	0.12	0.22	التغير في سعر الفائدة
0.374	10.90	0.02	0.02	التغير في سعر الاسهم
0.082	1.431	0.12	0.32	حجم البنك
0.104	1.351	0.25	0.40	اجمالي رأس المال

R-Square= 0.24, adjusted R-Square= 0.41, DW = 1.66

F-statistics= 8.33, Prob (F)= 0.00, S.E of regression= 3.72

* دالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$). المصدر: إعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews

من خلال النتائج السابقة يتضح لنا وجود علاقة دالة إحصائياً فقط ما بين المتغيرات المستقلة (التغير في سعر الصرف والتغير في سعر الفائدة) ومتغير العائد على حقوق الملكية، وعدم وجود علاقة ما بين المتغير المستقل (التغير في سعر الأسهم) ومتغير العائد على حقوق الملكية، وعدم وجود دلالة إحصائية لتأثير المتغيرات الضابطة (حجم البنك، وجمالي رأس المال).

معدل العائدة على الأصول

جدول (9)

نتائج تقدير نموذج الآثار الثابتة (Fixed effect model) للمتغير التابع (معدل العائد على الأصول)
(N= 13)

Prob.	t- statistic	Std. Error	Coefficient	المتغيرات
0.002	6612.	0.04	0.14	التغير في سعر الصرف
0.008	4372.	0.21	0.18	التغير في سعر الفائدة
0.000	324.0	0.11	0.13	التغير في سعر الاسهم
0.399	1.133	0.19	0.02	حجم البنك
0.405	1.412	0.23	0.28	اجمالي رأس المال

R-Square= 0.28, adjusted R-Square= 0.48, DW = 1.68
F-statistics= 7.67, Prob (F)= 0.00, S.E of regression= 3.73

* دالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$). المصدر: إعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews

من خلال النتائج السابقة يتضح لنا وجود علاقة دالة إحصائياً ما بين المتغيرات المستقلة جميعها (التغير في سعر الصرف، التغير في سعر الفائدة، والتغير في سعر الأسهم) ومتغير معدل العائد على الأصول، وعدم وجود دلالة إحصائية لتأثير المتغيرات الضابطة (حجم البنك، وجمالي رأس المال).

معدل الكفاءة التشغيلية

جدول (10)

نتائج تقدير نموذج الآثار الثابتة (Fixed effect model) للمتغير التابع (معدل الكفاءة التشغيلية) (N=)
(13)

Prob.	t- statistic	Std. Error	Coefficient	المتغيرات
0.000	2.557	0.25	0.50	التغير في سعر الصرف
0.000	3.342	0.14	0.41	التغير في سعر الفائدة
0.000	3.989	0.17	0.09	التغير في سعر الاسهم
0.770	2.482	0.27	0.56	حجم البنك
0.506	3.200	0.31	0.37	اجمالي رأس المال

R-Square= 0.27, adjusted R-Square= 0.39, DW = 1.56
F-statistics= 7.33, Prob (F)= 0.00, S.E of regression= 3.77

* دالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$). المصدر: إعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews

من خلال النتائج السابقة يتضح لنا وجود علاقة دالة إحصائية فقط ما بين المتغيرات المستقلة جميعها (التغير في سعر الصرف، التغير في سعر الفائدة، والتغير في سعر الأسهم) ومتغير الكفاءة التشغيلية، وعدم وجود دلالة إحصائية لتأثير المتغيرات الضابطة (حجم البنك، وجمالي رأس المال).

معدل هامش الربح

من خلال النتائج الواردة في الجدول (11) في الملحق (ب) يتضح لنا وجود علاقة دالة إحصائية فقط ما بين المتغيرات المستقلة جميعها (التغير في سعر الصرف، التغير في سعر الفائدة، والتغير في سعر الأسهم) ومتغير هامش الربح، مع وجود دلالة إحصائية لتأثير المتغيرات الضابطة (حجم البنك، وجمالي رأس المال).

معدل الرفع المالي

من خلال النتائج الواردة في الجدول (12) في الملحق (ب) يتضح لنا وجود علاقة دالة احصائياً فقط ما بين المتغيرات المستقلة جميعها (التغير في سعر الصرف، التغير في سعر الفائدة، والتغير في سعر الأسهم) ومتغير الرفع المالي، مع وجود دلالة احصائية لتأثير المتغيرات الضابطة (حجم البنك، واجمالي رأس المال).

اما فيما يتعلق بالمتغير الكلي (الربحية) والذي تم التعبير عنه من خلال 5 متغيرات مختلفة (معدل العائد على حقوق الملكية، معدل العائد على الأصول، معدل الكفاءة التشغيلية، معدل هامش الربح، معدل الرفع المالي) فكانت النتيجة الكلية كما في الجدول (13) في الملحق (ب).

من خلال النتائج الواردة في الجدول (13) يتضح لنا وجود علاقة دالة احصائياً ما بين المتغيرات المستقلة (التغير في سعر الصرف، التغير في سعر الفائدة، والتغير في سعر الأسهم) ومتغير الربحية، مع وجود دلالة احصائية لتأثير المتغيرات الضابطة (حجم البنك، واجمالي رأس المال) اعتماداً على نموذج الآثار الثابتة (Fixed effect model).

ثالثاً: نموذج الآثار العشوائية (Random effect model)

يوضح هذا النموذج التأثيرات العشوائية والذي يمثل أحد النماذج المقترحة لتقدير العلاقة بين متغيرات البيانات الزمنية المقطعية، بهدف دراسة مجموعة المتغيرات المستقلة (التغير في سعر الصرف، التغير في سعر الفائدة، التغير في سعر الاسهم) على المتغيرات التابعة والمتمثلة في (معدل العائد على حقوق الملكية، معدل العائد على الأصول، معدل الكفاءة التشغيلية، معدل هامش الربح، معدل الرفع المالي)، مع الأخذ بعين الاعتبار مجموعة من المتغيرات الضابطة، ويوضح الجدول (14) في الملحق (ب) نتائج الاختبار.

من خلال النتائج في الجدول (14) يتضح لنا عدم وجود علاقة ذات دلالة احصائية ما بين المتغيرات التي عبرت عن الربحية (معدل العائد على حقوق الملكية، معدل العائد على الأصول، معدل الكفاءة التشغيلية، معدل هامش الربح، معدل الرفع المالي) والمتغيرات المستقلة جميعها (التغير في سعر الصرف، التغير في سعر الفائدة، التغير في سعر الاسهم).

رابعاً: مصفوفة معاملات الارتباط

وتشير النتائج الواردة في الجدول (15) في الملحق (ب) الى وجود علاقة ما بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة والضابطة.

وبهدف اختيار النموذج الأكثر ملائمة لبيانات الدراسة جرت العادة الاعتماد على معامل التحديد كمؤشر رئيسي للمقارنة بين عدة نماذج قياسية من ناحية الملائمة للبيانات التي تجري عليها الدراسة، الا انه في نماذج البائل داتا لا يمكن الاعتماد على معامل التحديد في اختيار نموذج البيانات الملائم، وذلك لأن معامل التحديد يعتمد على مقاييس مختلفة في حسابه من نموذج الى آخر، لذلك اعتمدت الباحثة على استخدام اختبار (Hausman) للمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية، وكانت النتائج كما في الجدول (16) في الملحق (ب).

تشير النتيجة الواردة في الجدول (16) الى ان دلالة الاختبار بلغت (0.000) وهذه القيمة أقل من (0.005) مما يشير الى معنوية الاختبار، وهذا يدل على ان نموذج التأثيرات الثابتة أفضل من النموذج العشوائي وبالتالي سيتم اعتماد نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed effect model) لدراسة العلاقة بين متغيرات الدراسة.

خامساً: نتائج فحص LM TEST (Lagrange Multiplier)

يُستخدم لاختبار مدى كفاءة النموذج الذي تم تقديره بناءً على بيانات معينة، والجدول (19) في الملحق (ب) يوضح النتائج المتعلقة بمتغيرات الدراسة.

تشير النتيجة الواردة في الجدول (19) الى ان دلالة الاختبار لجميع المتغيرات المستقلة كانت أكبر من (0.005) مما يشير الى عدم معنوية الاختبار، وبالتالي لا يمكن اعتماد هذا الاختبار لدراسة العلاقة بين متغيرات الدراسة.

سادساً: نتائج فحص GMM (Generalized Method of Moments)

وبهدف اختيار النموذج الأكثر ملائمة لبيانات الدراسة جرت العادة الاعتماد على معامل التحديد كمؤشر رئيسي للمقارنة بين عدة نماذج قياسية من ناحية الملائمة للبيانات التي تجري عليها الدراسة، الا انه في نماذج البائل داتا لا يمكن الاعتماد على معامل التحديد في اختيار نموذج البيانات الملائم، وذلك لأن معامل التحديد يعتمد على مقاييس مختلفة في حسابه من نموذج الى آخر، لذلك اعتمدت الباحثة على استخدام اختبار (Hansen-J Statistic) للمفاضلة بين النماذج السابقة المستخدمة، وكانت النتائج كما في الجدول (20) في الملحق (ب).

تشير النتيجة الواردة في الجدول (20) الى ان دلالة الاختبار بلغت (0.000) وهذه القيمة أقل من (0.005) مما يشير الى معنوية الاختبار، وهذا يدل على ان نموذج الاثار الثابتة أفضل من النموذج العشوائي وبالتالي سيتم اعتماد نموذج التأثيرات الثابتة لدراسة العلاقة بين متغيرات الدراسة،

سابعاً: نتائج تقدير نموذج الدراسة

فيما يلي عرض تفصيلي لنتائج التقدير الاحصائي لنموذج الدراسة الذي يدرس علاقة وتأثير المتغيرات المستقلة (التغير في سعر الصرف، التغير في سعر الفائدة، التغير في سعر الاسهم) على المتغير التابع (الربحية) والذي تم التعبير عنه من خلال خمس متغيرات وهي (معدل العائد على حقوق الملكية، معدل العائد على الأصول، معدل الكفاءة التشغيلية، معدل هامش الربح، معدل الرفع المالي)، ومن خلال اعتماد نموذج الآثار الثابتة (Fixed effect model)، يمكننا توضيح النتائج التالية:

• معدل العائد على حقوق الملكية

اعتماداً على نتائج الجدول (8) يمكن بناء معادلة تقدير النموذج الخاصة بمتغير سعر الفائدة على حقوق

$$Y=0.10 (X1) +0.22 (X2) +0.02 (X3) +0.32 (X4) +0.4 (X5) + e$$

الملكية كما يلي:

وأظهرت النتائج بأن مخاطر السوق (التغير في سعر الصرف، التغير في سعر الفائدة، التغير في سعر الاسهم) تؤثر بنسبة 41% في معدل العائد على حقوق الملكية.

• معدل العائد على الأصول

اعتماداً على نتائج الجدول (9) يمكن بناء معادلة تقدير النموذج الخاصة بمتغير معدل العائد على

$$Y=0.14 (X1) +0.18 (X2) +0.13 (X3) +0.02 (X4) +0.28 (X5)+ e$$

الأصول كما يلي:

وأظهرت النتائج بأن مخاطر السوق (التغير في سعر الصرف، التغير في سعر الفائدة، التغير في سعر الاسهم) تؤثر بنسبة 48% في معدل العائد على الأصول.

• معدل الكفاءة التشغيلية

اعتماداً على نتائج الجدول (10) يمكن بناء معادلة تقدير النموذج الخاصة بمتغير معدل الكفاءة التشغيلية

$$Y=0.5 (X1) +0.41 (X2) +0.09 (X3) +0.56 (X4) +0.37 (X5)+ e$$
 كما يلي:

وأظهرت النتائج بأن مخاطر السوق (التغير في سعر الصرف، التغير في سعر الفائدة، التغير في سعر

الاسهم) تؤثر بنسبة 39% في معدل الكفاءة التشغيلية.

• معدل هامش الربح

اعتماداً على نتائج الجدول (11) يمكن بناء معادلة تقدير النموذج الخاصة بمتغير معدل هامش الربح

$$Y=0.47 (X1) +0.31 (X2) +0.30 (X3) + 0.22 (X4) +0.31 (X5) + e$$
 كما يلي:

وأظهرت النتائج بأن مخاطر السوق (التغير في سعر الصرف، التغير في سعر الفائدة، التغير في سعر

الاسهم) تؤثر بنسبة 29% في معدل هامش الربح.

• معدل الرفع المالي

اعتماداً على نتائج الجدول (12) يمكن بناء معادلة تقدير النموذج الخاصة بمتغير معدل الرفع المالي كما

يلي:

$$Y=0.13 (X1) +0.37 (X2) +0.41 (X3) +0.13 (X4) +0.19 (X5)+ e$$

وأظهرت النتائج بأن مخاطر السوق (التغير في سعر الصرف، التغير في سعر الفائدة، التغير في سعر

الاسهم) تؤثر بنسبة 36% في معدل الرفع المالي.

من خلال النتائج الموضحة سابقاً في نموذج الدراسة توصلت الباحثة بعد إجراء الدراسة القياسية،

وتحليل البيانات إلى عدد من النتائج والتي يمكن من خلالها الإجابة عن فرضيات الدراسة وهي:

1. يوجد أثر عند مستوى دلالة ($a \leq 0.05$) لمخاطر السوق (التغير في سعر الصرف، التغير في سعر الفائدة، التغير في سعر الاسهم) على معدل العائد على حقوق الملكية في المصارف الاسلامية العاملة في فلسطين.

2. يوجد أثر عند مستوى دلالة ($a \leq 0.05$) لمخاطر السوق (التغير في سعر الصرف، التغير في سعر الفائدة، التغير في سعر الاسهم) على معدل العائد على الاصول في المصارف الاسلامية العاملة في فلسطين.

3. يوجد أثر عند مستوى دلالة ($a \leq 0.05$) لمخاطر السوق (التغير في سعر الصرف، التغير في سعر الفائدة، التغير في سعر الاسهم) على معدل الكفاءة التشغيلية في المصارف الاسلامية العاملة في فلسطين.

4. يوجد أثر عند مستوى دلالة ($a \leq 0.05$) لمخاطر السوق (التغير في سعر الصرف، التغير في سعر الفائدة، التغير في سعر الاسهم) على معدل هامش الربح في المصارف الاسلامية العاملة في فلسطين.

5. يوجد أثر عند مستوى دلالة ($a \leq 0.05$) لمخاطر السوق (التغير في سعر الصرف، التغير في سعر الفائدة، التغير في سعر الاسهم) على معدل الرفع المالي في المصارف الاسلامية العاملة في فلسطين.

6. يوجد أثر عند مستوى دلالة ($a \leq 0.05$) للمتغيرات الضابطة (حجم البنك واجمالي رأس المال) على المتغيرات (معدل هامش الربح، معدل الرفع المالي)، بينما لا يوجد أثر في المتغيرات (معدل العائد على حقوق الملكية، معدل العائد على الأصول، معدل الكفاءة التشغيلية) في المصارف الاسلامية العاملة في فلسطين.

وبهدف المقارنة ما بين المصارف الاسلامية والمصارف الربوية يوضح الجدول التالي الفروق ما بين درجة التأثير كما في الجدول (17) و (18) في الملحق (ب).

يتضح من نتائج الجدولين السابقين أن قيمة معامل التحديد المعدل النموذج لبيانات المصارف الربوية بلغت (0.956) وهذه القيمة تعني أن المتغيرات المستقلة المدرجة بالنموذج تفسر 95.6% من التغير في المتغير التابع (الربحية)، أو بمعنى أن 95.6% من التغيرات في المتغيرات التابعة التي مثلت المتغير الكلي (الربحية) يعود سببها للمتغيرات المستقلة المدرجة في النموذج في ظل تأثير المتغيرات الضابطة (حجم البنك، واجمالي رأس المال). أما فيما يتعلق بالبيانات الخاصة بالمصارف الإسلامية فكانت المتغيرات المستقلة المدرجة في النموذج تؤثر بنسبة (96.8%) في التغيرات الخاصة بالمتغيرات التابعة التي مثلت المتغير الكلي (الربحية) في ظل تأثير المتغيرات الضابطة (حجم البنك، واجمالي رأس المال).

الفصل الرابع

مناقشة النتائج والتوصيات

من خلال هذا الفصل، قامت الباحثة بمناقشة أسئلة الدراسة وفرضياتها، عبر توضيح النتيجة لكل سؤال وفرضية ومن ثم ربط تلك النتيجة بنتائج الدراسات السابقة من حيث التوافق والاختلاف، وكذلك تفسير تلك النتائج من وجهة نظر الباحثة، وأخيراً تم وضع التوصيات المتعلقة بالدراسة بناءً على نتائج الدراسة:

4.1 مناقشة نتائج أسئلة وفرضيات الدراسة

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الأول والفرضية الأولى

يتضح من خلال جدول (15) نتائج مصفوفة معاملات الارتباط لمتغيرات الدراسة وجود أثر عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمخاطر السوق (التغير في سعر الصرف، التغير في سعر الفائدة، التغير في سعر الاسهم) على معدل العائد على حقوق الملكية في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين.

تتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة الأجنف والطالب (2016) التي وجدت أثراً معنوياً إيجابياً للمخاطر السوقية على العائد على حقوق الملكية في المصارف الإسلامية، ومع نتائج دراسة Shivaani et al. (2015) التي وجدت أن عوائد البنوك تتأثر بشكل كبير بالمخاطر السوقية، حيث ثبت ارتباطها الإيجابي بمخاطر سعر الفائدة وسعر الصرف.

يمكن تفسير تلك النتيجة بأن سعر الصرف يعد عاملاً حاسماً في التأثير على العمليات المصرفية، خصوصاً في البلدان التي تعتمد بشكل كبير على العملات الأجنبية، فعندما يحدث تغير في سعر الصرف، يتأثر هامش الربح بشكل مباشر، مما يؤثر بدوره على العائد على حقوق الملكية، فعلى سبيل المثال، إذا ارتفع سعر الصرف، فإن المصارف التي لديها التزامات بالعملات الأجنبية ستواجه زيادة في

تكاليف التمويل، مما يؤدي إلى انخفاض الربحية، وبما أن العائد على حقوق الملكية يُحسب بناءً على صافي الربح مقارنةً بحقوق الملكية، فإن انخفاض الربحية يعني انخفاض العائد على حقوق الملكية، لذا، فإن عدم استقرار سعر الصرف يجعل المصارف أكثر عرضة لتقلبات الأرباح، مما يزيد من المخاطر المرتبطة بالعوائد على حقوق الملكية.

وعلى الرغم من أن المصارف الإسلامية لا تعتمد على الفوائد الربوية كما هو الحال في المصارف التقليدية، إلا أن تغير أسعار الفائدة في السوق يؤثر بشكل غير مباشر على العائد على حقوق الملكية، فعندما ترتفع أسعار الفائدة، وباعتبار سعر الفائدة سعر مرجعي لدى المصارف الإسلامية فهذا يدفعها إلى زيادة أسعار منتجاتها المالية لمواكبة هذه التكاليف، وقد يؤدي هذا إلى تقليل الطلب على المنتجات المالية، وبالتالي انخفاض الإيرادات، وفي النهاية، يؤدي ذلك إلى انخفاض العائد على حقوق الملكية، حيث تتأثر الربحية الكلية للمصرف.

وترى الباحثة بأن أسعار الأسهم تعتبر مؤشراً على صحة الأداء المالي للمصارف، فارتفاع أسعار الأسهم يشير عادة إلى تحسن في الأداء المالي ويزيد من الثقة لدى المستثمرين، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على الأسهم وبالتالي تحسين العائد على حقوق الملكية، في المقابل، إذا انخفضت أسعار الأسهم، فإن ذلك قد يعكس تدهوراً في الأداء المالي، مما يؤدي إلى انخفاض القيمة السوقية للمصرف ويقلل من العوائد المحتملة للمستثمرين، وهذا الانخفاض في أسعار الأسهم يمكن أن يؤدي إلى زيادة الضغط على المصرف لزيادة الأرباح لتعويض انخفاض القيمة السوقية، مما يؤثر سلباً على العائد على حقوق الملكية.

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني والفرضية الثانية

من خلال النتائج يتضح: وجود أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($a \leq 0.05$) لمخاطر السوق على معدل العائد على الأصول في المصارف الاسلامية العاملة في فلسطين.

تتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة العكيلي (2021)، التي وجدت علاقة بين مخاطر السوق والربحية، ومع نتائج دراسة Nagari & Manda (2022) التي أظهرت تأثيراً إيجابياً لمخاطر سعر الفائدة على ربحية البنوك.

تفسر الباحثة تلك النتيجة على اعتبار أن سعر الصرف عاملاً محورياً في تحديد العوائد التي تحققها المصارف، خصوصاً في البيئات التي تتعامل فيها مع عملات متعددة، فعندما يحدث تغير في سعر الصرف، فإن ذلك يؤثر بشكل مباشر على تكلفة الأصول والتمويل، فعلى سبيل المثال، إذا ارتفع سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية، فإن ذلك يزيد من تكلفة الأصول التي تم شراؤها بالعملات الأجنبية، مما قد يؤثر سلباً على العائد على الأصول، بالإضافة إلى ذلك، فإن التغيرات في سعر الصرف قد تؤدي إلى تقلبات في الإيرادات الناتجة عن المعاملات الدولية، مما يزيد من صعوبة توقع العوائد وبالتالي يؤثر على الأداء العام للمصارف.

وبالتالي فإن ارتفاع أسعار الفائدة في السوق يمكن أن يؤثر من جهة على تكاليف الاقتراض والاستثمار، فعندما ترتفع أسعار الفائدة، تزداد تكلفة التمويل نتيجة ارتفاع السعر المرجعي للعقود التي تتعامل بها المصارف الاسلامية، مما يؤثر على العوائد التي يمكن أن تحققها هذه المصارف على أصولها. ومن جهة أخرى من الممكن أن يؤدي ارتفاع اسعار الفائدة الى جعل المستثمر في المصرف الاسلامي يفكر بسحب وديعته واستثمارها في المصارف التقليدية كون عائدها أصبح مرتفعاً، وهذا من شأنه أن يحد من قدرة المصارف الاسلامية على التوسع في عملياتها التمويلية مما يؤثر سلباً على معدل العائد على الاصول.

وترى الباحثة بأن أسعار الأسهم تعد مؤشراً على أداء الشركات وتوقعات السوق، فعندما ترتفع أسعار الأسهم، فإنه غالباً ما يدل على تحسن في أداء الاقتصاد وزيادة في الطلب على المنتجات والخدمات المصرفية، مما يؤدي إلى تحسين العوائد على الأصول. بالمقابل، في حال انخفاض أسعار الأسهم، يمكن أن يعكس ذلك تدهوراً في الوضع الاقتصادي، مما يؤثر على الطلب على المنتجات المصرفية ويقلل من العوائد. وعليه، فإن التقلبات في أسعار الأسهم تؤثر بشكل مباشر على الأرباح والأداء المالي للمصارف، وبالتالي تؤثر على معدل العائد على الأصول.

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث والفرضية الثالثة

من خلال النتائج يتضح: وجود أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمخاطر السوق على معدل الكفاءة التشغيلية في المصارف الاسلامية العاملة في فلسطين.

تتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة الأجنف والطالب (2016)، التي وجدت أثراً إيجابياً على الكفاءة التشغيلية، ومع نتائج دراسة Duho et al. (2020) التي أشارت إلى أن المخاطر السوقية لها دور في تحسين كفاءة الأرباح.

تفسر الباحثة تلك النتيجة إلى أن مخاطر السوق مثل التغير في سعر الصرف والفائدة والأسهم قد تؤدي إلى زيادات غير متوقعة في تكاليف التشغيل، فعلى سبيل المثال، التغيرات في أسعار الصرف قد تؤثر على تكاليف العمليات الدولية أو المدخلات الأجنبية التي تحتاجها المصارف في أنشطتها اليومية، مما يزيد من نفقاتها التشغيلية، وهذا التأثير المباشر يزيد من تكاليف التشغيل، وبالتالي يخفض من الكفاءة التشغيلية للمصرف، وفي نفس السياق، التغيرات في أسعار الفائدة، فعلى الرغم من أن المصارف الإسلامية لا تتعامل مع الفائدة بشكل مباشر، فقد تؤثر على تكلفة التمويل عبر المؤسسات المالية الأخرى أو من خلال معاملات دولية تتضمن ترتيبات تمويلية متأثرة بسعر الفائدة.

وعليه فإن التغيرات في البيئة الاقتصادية الأوسع، مثل تقلبات أسعار الفائدة أو أسعار الأسهم، قد تؤدي إلى تقلبات في طلب العملاء على الخدمات المصرفية، فانخفاض أسعار الأسهم قد يؤدي إلى تراجع في الطلب على بعض المنتجات الاستثمارية الإسلامية، مما يقلل من حجم العوائد التشغيلية، وفي هذه الحالة، قد تجد المصارف الإسلامية نفسها مضطرة إلى زيادة التكاليف التشغيلية للحفاظ على مستوى معين من الإيرادات، وهذا الوضع يؤدي إلى انخفاض الكفاءة التشغيلية لأن المصارف ستحتاج إلى إنفاق المزيد من الموارد لتحقيق نفس المستوى من الإيرادات.

وتشير الباحثة هنا إلى أن المصارف الإسلامية تعتمد بشكل رئيسي على مبدأ الشراكة والمضاربة، حيث تتشارك الأرباح والخسائر مع العملاء، وهذه الآلية قد تكون فعالة في توزيع المخاطر، ولكنها أيضًا تتطلب إدارة دقيقة وفعالة للتكاليف التشغيلية، فعندما تحدث تقلبات في السوق، قد تجد المصارف الإسلامية نفسها مضطرة لإدارة العقود والشراكات بطريقة مختلفة، مما يزيد من التعقيدات التشغيلية وبالتالي من التكاليف المرتبطة بإدارة هذه العقود، وهذه الزيادات في التكاليف قد تؤثر سلبًا على الكفاءة التشغيلية، خاصة إذا لم تتمكن المصارف من تحسين إدارة هذه العمليات في ظل الظروف المتقلبة.

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع والفرضية الرابعة

من خلال النتائج يتضح: وجود أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($a \leq 0.05$) لمخاطر السوق على هامش الربح في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين.

تتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة البدير وآخرون (2018)، التي وجدت تأثيرًا إيجابيًا لمخاطر السوق على معايير الربحية، و مع نتائج دراسة Sondakh et al. (2021) التي أظهرت أن المخاطر السوقية لها تأثير إيجابي كبير على الربحية.

ترى الباحثة بأن سعر الصرف يعتبر عاملاً مهماً يؤثر على العمليات المصرفية، خصوصاً في البيئات الاقتصادية التي تعتمد على العملات الأجنبية، ففي حالة المصارف الإسلامية في فلسطين، يُظهر التغير

في سعر الصرف تأثيراً ملحوظاً على تكلفة التمويل، فعندما يرتفع سعر الصرف، تتزايد التكاليف المرتبطة بالمعاملات بالعملة الأجنبية، مما يؤدي إلى انخفاض الهوامش الربحية، وهذا التأثير يصبح أكثر وضوحاً عند التعامل مع عملاء أو مشاريع تتطلب تمويلات بالعملة الأجنبية، حيث تصبح تكاليف التمويل أعلى.

فارتفاع أسعار الفائدة في السوق يمكن أن يؤثر بشكل غير مباشر على هوامش الربح، فارتفاع أسعار الفائدة يزيد من تكلفة الاقتراض بكامله، مما يجبر المصارف الإسلامية على زيادة أسعار منتجاتها المالية لمواكبة التكاليف المتزايدة. في المقابل، قد يؤدي ذلك إلى تراجع الطلب على هذه المنتجات، مما يقلل من الإيرادات ويؤثر سلباً على هوامش الربح. كما أن ارتفاع أسعار الفائدة يمكن أن يؤثر على استثمار المصارف في الأصول ذات العائد الثابت، مما يزيد من مخاطر خسارة الأرباح في حال استمر ارتفاع الفائدة.

ومن هنا ترى الباحثة بأن أسعار الأسهم تعتبر مؤشراً مهماً على أداء الشركات وتوقعات السوق. عندما تشهد أسعار الأسهم ارتفاعاً، فإن ذلك يعكس غالباً تحسناً في الأداء الاقتصادي العام، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على المنتجات والخدمات المصرفية، وهذا الطلب المتزايد يمكن أن يحسن من هوامش الربح. على الجانب الآخر، في حالة انخفاض أسعار الأسهم، فإن ذلك قد يشير إلى تدهور في الوضع الاقتصادي، مما يؤدي إلى تقليل النشاط الاستثماري والائتماني للمصارف، وبالتالي تقليل الإيرادات.

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الخامس والفرضية الخامسة

من خلال النتائج يتضح: وجود أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($a \leq 0.05$) لمخاطر السوق على معدل الرفع المالي (EM) في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين.

تتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة الأجنف والطالب (2016)، التي وجدت أثراً إيجابياً لمخاطر السوق على معدل الرفع المالي.

تفسر الباحثة تلك النتيجة إلى أن سعر الصرف يلعب دوراً مهماً في التأثير على العمليات المالية للمصارف الإسلامية، خاصة في الاقتصاد الفلسطيني الذي يعتمد على العملات الأجنبية في الكثير من معاملاته، فعندما يحدث تغير في سعر الصرف، قد تتأثر الالتزامات المالية المترتبة على البنوك، خصوصاً تلك التي تتعلق بالتمويلات الأجنبية أو الاستثمارات الخارجية، فزيادة سعر الصرف قد ترفع من تكلفة القروض التي تمول بها البنوك عملياتها، مما يؤدي إلى زيادة نسبة الرفع المالي حيث تضطر البنوك لزيادة الاعتماد على الاقتراض لتغطية هذه التكاليف. وبالنسبة للمصارف الإسلامية التي تتجنب الفوائد الربوية، فإن هذه التغيرات قد تؤثر بشكل أكبر على هيكلها المالي لأنها تعتمد على أدوات تمويلية بديلة قد تكون أكثر تأثراً بتقلبات العملات.

فتغير سعر الفائدة يؤثر على البيئة التمويلية بشكل عام، فارتفاع سعر الفائدة يؤدي إلى زيادة تكلفة رأس المال، مما يجبر المصارف الإسلامية على اللجوء إلى مصادر تمويل أخرى، مثل صكوك التمويل أو عقود المرابحة، والتي قد تكون أعلى تكلفة. هذا يؤدي إلى زيادة الاعتماد على التمويل الخارجي، وبالتالي ارتفاع معدل الرفع المالي، كما أن ارتفاع الفائدة ينعكس سلباً على المستثمرين ويقلل من الاستثمارات، مما يقلل من رأس المال الداخلي الذي يمكن أن تعتمد المصارف لتجنب التمويل الخارجي.

وعليه فإن سوق الأسهم يُعتبر مرآة لأداء الشركات والمصارف، حيث يؤدي التغير في أسعار الأسهم إلى تأثير مباشر على قيمة رأس المال الخاص بالبنك، فإذا ارتفعت أسعار الأسهم، فإن البنوك قد تستفيد من زيادة قيمة استثماراتها، ما يقلل من حاجتها إلى الاقتراض، وبالتالي يخفض من نسبة الرفع المالي. ومع ذلك، في حالة انخفاض أسعار الأسهم، فإن المصارف الإسلامية قد تجد نفسها مجبرة على زيادة الاعتماد على التمويل بالديون لتغطية أي نقص في رأس المال، مما يؤدي إلى ارتفاع الرفع المالي.

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال السادس والفرضية السادسة

من خلال النتائج يتضح: وجود أثر عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للمتغيرات الضابطة (حجم البنك واجمالي رأس المال) على المتغيرات (معدل هامش الربح، معدل الرفع المالي)، بينما لا يوجد أثر للمتغيرات الضابطة (حجم البنك واجمالي رأس المال) في المتغيرات (معدل العائد على حقوق الملكية، معدل العائد على الأصول، معدل الكفاءة التشغيلية) في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين.

تتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة الخفاجي والشكرجي (2018)، التي أشارت إلى تأثيرات مختلفة للمتغيرات الضابطة. و تتفق كذلك مع نتائج دراسة Sari et al (2022) التي أظهرت أن المتغيرات المرتبطة بالملاءة الرأسمالية ليس لها تأثير على العائد على الأصول.

تختلف مع نتائج دراسة سحنون (2021)، التي وجدت أن حجم البنك كان له تأثير أكبر على أداء المصارف، و تختلف كذلك مع نتائج دراسة Nagari & Manda (2022) التي وجدت تأثيراً إيجابياً لمخاطر سعر الفائدة على الربحية، مما قد يشير إلى أن المتغيرات الضابطة قد تلعب دوراً مختلفاً في السياقات المختلفة

تفسر الباحثة تلك النتيجة إلى أن حجم البنك وإجمالي رأس المال يعتبران من المؤشرات الأساسية على قدرة المصرف على التوسع وتحقيق الأرباح، فكلما زاد حجم البنك، زادت قدرته على جذب المزيد من العملاء وتقديم مجموعة متنوعة من المنتجات والخدمات، مما يعزز من قدرة المصرف على تحقيق هوامش ربح أعلى، فعلى سبيل المثال، البنوك الأكبر يمكن أن تستفيد من اقتصاديات الحجم، حيث تكون تكلفة تقديم الخدمات لكل عميل أقل، مما يؤدي إلى زيادة الهامش الربحي. وكذلك، يعد إجمالي رأس المال مؤشراً على قدرة البنك على مواجهة المخاطر المالية، فكلما كان إجمالي رأس المال مرتفعاً، كانت قدرة البنك على تحمل الخسائر أو تقلبات السوق أعلى، مما يعزز من الاستقرار المالي ويعطي

ثقة أكبر للمستثمرين والمودعين، لذلك، فإن أثر إجمالي رأس المال على هامش الربح ومعدل الرفع المالي يعكس قدرة البنك على استثمار رؤوس أمواله بفاعلية لتعزيز عوائده.

ومن الملاحظ أن المتغيرات الضابطة (حجم البنك وإجمالي رأس المال) لم تؤثر بشكل معنوي على معدل العائد على حقوق الملكية أو معدل العائد على الأصول، ويمكن تفسير ذلك بأن العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول يتأثران بعوامل أخرى أكثر تأثيراً، مثل كفاءة الإدارة، استراتيجيات الاستثمار، والسياسات التشغيلية للمصرف، لذا، في بيئة مثل فلسطين، قد تكون الظروف السياسية والاقتصادية غير المستقرة هي التي تؤثر بشكل أكبر على هذه المؤشرات مقارنةً بحجم البنك أو إجمالي رأس المال. ويشير عدم وجود أثر للمتغيرات الضابطة على معدل الكفاءة التشغيلية إلى أن الإدارة الفعالة والكفاءة التشغيلية للمصرف تلعبان دوراً أكثر أهمية من مجرد حجم البنك أو إجمالي رأس المال، فبنوك يمكن أن يكون لها حجم كبير، ولكن إذا لم تُدر عملياتها بفعالية، فإنها لن تحقق العوائد المرجوة. لذا، من الضروري أن تركز المصارف الإسلامية في فلسطين على تحسين الكفاءة التشغيلية وتطوير استراتيجيات مبتكرة لتحقيق الأداء المالي المطلوب.

4.2 التوصيات

بناء على نتائج الدراسة توصي الباحثة بما يلي:

1. ضرورة أن تعتمد المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين استراتيجيات متقدمة لإدارة مخاطر السوق، مثل التغيرات في أسعار الصرف والفائدة والأسهم، لتقليل تأثيرها السلبي على العائد على حقوق الملكية والأصول، من خلال استخدام أدوات تحوط مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية.
2. ينبغي على المصارف الإسلامية الاستثمار في تقنيات إدارة العمليات وتحسين الكفاءة التشغيلية، من خلال تدريب الموظفين واعتماد أنظمة تقنية متطورة تساعد في تقليل التكاليف التشغيلية.

3. تعزيز رأس المال العامل وزيادة حجم البنك يمكن أن يسهم في تحسين هوامش الربح وتقليل معدلات الرفع المالي، لذا، يوصى المصارف بالتركيز على استراتيجيات النمو المستدام من خلال توسيع قاعدة العملاء وتنويع المنتجات المالية.

4. توصي الدراسة بضرورة وضع خطط مالية مرنة للتعامل مع تقلبات أسعار الصرف، مثل الاعتماد على العملات المحلية في التعاملات الداخلية والتقليل من الاعتماد على العملات الأجنبية.

5. يوصى المصارف الإسلامية بتطوير منتجات مالية تتسم بالمرونة والتوافق مع متغيرات السوق، لتلبية احتياجات العملاء المتغيرة وتحسين الطلب على الخدمات المصرفية.

6. ينبغي على المصارف الإسلامية تبني سياسات استثمارية فعالة تعتمد على التنويع وتقليل المخاطر المرتبطة بالاستثمارات ذات العائد الثابت، مما يساعد في تحسين العائد على الأصول.

7. تعزيز التعاون مع الجهات الرقابية والمشرعة لضمان وضع السياسات المناسبة التي تقلل من تأثير المخاطر السوقية، مع الحفاظ على توافق هذه السياسات مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

ونظراً لأهمية موضوع مخاطر السوق وتأثيرها على ربحية المصارف الإسلامية، فإن هناك العديد من الجوانب التي تستحق البحث المستقبلي لتوسيع المعرفة العلمية حول هذا الموضوع وتعميق الفهم بشأن العلاقة بين المخاطر والربحية في بيئات مصرفية متنوعة. وفي ضوء نتائج الدراسة الحالية، يمكن اقتراح الدراسات المستقبلية التالية:

1. بحث تأثير مخاطر السوق على مؤشرات أخرى، مثل السيولة أو نسب الدين، التي لم تُدرس في هذه الرسالة.

2. قياس تأثير الظروف السياسية المحلية والإقليمية على العلاقة بين مخاطر السوق وربحية المصارف.

3. دراسة تأثير مخاطر السوق خلال فترات الأزمات الاقتصادية بالمقارنة مع فترات الاستقرار لمعرفة كيفية استجابة المصارف الإسلامية والتقليدية.

4. تحليل دور العوامل الداخلية للمصارف، مثل حجم البنك وكفاءة الإدارة، في تقليل تأثير مخاطر السوق على الربحية.

5. توسيع نطاق الدراسة ليشمل دولاً أخرى ذات ظروف اقتصادية مشابهة لفلسطين، مثل الأردن أو لبنان، لتحليل أوجه التشابه والاختلاف.

6. بحث دور التكنولوجيا المالية (FinTech) في تحسين قدرة المصارف الإسلامية على مواجهة مخاطر السوق.

المراجع العلمية

القرآن الكريم

أولاً: المراجع العربية

الأجنف، أيمن. (2016). أثر المخاطر السوقية على ربحية المصارف الاسلامية العاملة في البحرين. *جامعة العلوم الاسلامية، كلية الدراسات العليا، 1-169*.

أحمد، علي صالح. (2023). معوقات تطبيق التمويل الإسلامي، صيغة الإجازة المنتهية بالتمليك: دراسة حالة على مصرف الجمهورية فرع سوق الخميس إمسيحل. *مجلة جامعة سرت العلمية - العلوم الانسانية، 13(2)، 82-97*.

إسماعيل، أحمد فرج، أحمد صقر، طه قاسم، و أيمن حسن متولي. (يناير، 2023). دراسة اثر المخاطر المنتظمة وغير المنتظمة على ربحية شركات قطاع العقارات - دراسة مقارنة بين الشركات العقارية المدرجة في سوق المال المصري والاردني. *المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، 14(1)، 386-417*.

إسماعيل، شمسية. (2014). مبادئ استحقاق الربح في الفقه الإسلامي. *مجلة الإقتصاد الإسلامي العالمية(20)، 52_54*.

الأغوات، توفيق. (2015). دور المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي لشركة البوتاس العربية. الأردن: جامعة الاسراء، كلية العلوم الإدارية والمالية، رسالة ماجستير منشورة.

الأمين، سارة الأمين. (2022). أثر المخاطر المالية وإدارتها على سيولة الأسهم في سوق المال السعودي(بالتطبيق على المصارف الاسلامية). *مجلة العلوم الإنسانية والإدارية(28)، 1_28*.

اوصغير، الويزة. (2020). مخاطر السوق في البنوك الدولية واستراتيجيات إدارتها حسب المعايير الدولية للجنة بازل-مجموعة سويستي جنرال انموذجا-. *مجلة نور للدراسات الاقتصادية، 6(10)، 69-87*.

البخاري، محمد بن اسماعيل البخاري الجعفي، (1414هـ)، صحيح البخاري، الناشر: دار ابن كثير.

بديار، أمينة، و لخضر بكرتي. (2018). العلاقة بين المخاطر النظامية وعوائد الأسهم في البورصة دراسة قياسية لحالة بورصة الدار البيضاء 2008-2016. *مجلة اقتصاديات المال والاعمال(7)، 499-513*.

بركاوي، أسماء، مدينة بوشنة، و عبد اللطيف بن زيدي. (2018). أثر المخاطر غير النظامية على أداء المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة بنك البحرين الإسلامي للفترة 2017-2018. الجزائر: جامعة أحمد دراية - ادرار.

بريكي، عبلة، و شعبان فرج. (يناير، 2018). إدارة المخاطر في البنوك الاسلامية. مجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية (19)، 3-11.

بن الحجاج، ابو الحسين مسلم. (2013). مختصر صحيح مسلم (المجلد 4). (احمد شمس الدين، المترجمون) بيروت: دار الكتب العلمية.

بن حدو، فؤاد. (2019). النظرة العلمية في الصيغة التمويلية لبيع المرابحة للأمر بالشراء والرد على مانعها: فتوى محمد علي فركوس أنموذجاً. مجلة الإقتصاد الإسلامي العالمية (86)، 77-87.

البناء، بشير عبد العظيم محمد، و نادر علي اسماعيل محمد. (2021). المخاطر المالية كمؤشر لقياس وتحديد قيمة البنك في السوق المالي: دراسة تطبيقية. المجلة المصرية للدراسات التجارية، 45(2)، 92-136.

<https://bankofjordan.com.ps/ar> بنك الأردن

[/https://pibbank.com](https://pibbank.com) بنك الاستثمار الفلسطيني

<https://hbtj.ps/ar> بنك الإسكان فلسطين

[/https://aib.ps](https://aib.ps) البنك الإسلامي العربي

[/https://www.islamicbank.ps](https://www.islamicbank.ps) البنك الإسلامي الفلسطيني

البنك الأهلي الأردني

<https://www.ahli.com.ps/ar/Article/41/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%86%D9%83-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%87%D9%84%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B1%D8%AF%D9%86%D9%8A-%7C-%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86>

<https://www.jcbbank.com.jo/ar> البنك التجاري الأردني

<https://www.arabbank.ps/ar> البنك العربي

[/https://www.ealb.ps](https://www.ealb.ps) البنك العقاري المصري العربي

<https://www.cab.jo/ar/about-us-ar/%D8%A8%D9%86%D9%83-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D9%87%D8%B1%D8%A9-%D8%B9%D9%85%D8%A7%D9%86-%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86>

[بنك القدس](https://www.qudsbank.ps)

[البنك الوطني](https://www.tnb.ps)

[بنك فلسطين](https://www.bop.ps/ar/personal)

البنك المركزي العراقي. (2018). ضوابط ادارة المخاطر في المصارف الإسلامية. 1-20. تم الاسترداد من <https://cbi.iq/static/uploads/up/file-152801785622958.pdf>

بورصة فلسطين

<https://web.pex.ps/eyJDT05UUkVTSUQiOiJD b21wYW55UHJvZmlsZVBhZ2UuLCJlU0NPTlQiOnRydWUslkx BTkdJRCi6Ijc4liwiTUFJTIBBUkVOVEIEIjoyOTksIk1FTlVJRCi6MzI4LCJpVksVSVklFV0lURU1JRCi6NzkzL CJQVVJFTIRJRCi6MzI3LCJlSRVfJRCi6MTcsIkNPTVBBTlIfQ09ERSI6I IROQiJ9>

بو عبدلي، أحلام، وثرثيا سعيد. (2015). إدارة المخاطر التشغيلية في البنوك التجارية. *المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية* (3)، 117-134.

بوعبيدة، شريفة، و محمد يدو. (2015). دور الحوكمة في معالجة المخاطر المصرفية. *مجلة الإبداع* (5)، 249-259.

بوكلوية، سارة، و نور الهدى حيمري. (2022). تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية باستخدام المؤشرات المالية دراسة حالة البنك الإسلامي الأردني خلال الفترة (2016 - 2021). *قالمة: جامعة 8 ماي 1945، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، رسالة ماجستير منشورة.*

البيج، إيمان. (2020). العوامل المؤثرة في ربحية المصارف الإسلامية دراسة حالة المصارف الإسلامية السورية. *سوريا: رسالة ماجستير، الجامعة الافتراضية السورية.*

الترمذي، محمد بن عيسى. (279هـ)، *الجامع الكبير - سنن الترمذي، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي - بيروت، 1998م.*

جرودي، رنده، و ايمان يوسف. (2017). إدارة المخاطر السوقية في المصارف الاسلامية. أبحاث اقتصادية وإدارية (22)، 81_98.

جمعية البنوك في فلسطين. (2022). ما يقارب 4 مليون حساب مصرفي في البنوك العاملة في

فلسطين. تم الاسترداد من جمعية البنوك في فلسطين: <https://www.abp.ps/ar/Article/>

290/%D9%85%D8%A7-%D9%8A%D9%82%D8%A7%D8%B1%D8%A8-4-%D9%85%D9%84%D9%8A%D9%88%D9%86-%D8%AD%D8%B3%D8%A7%D8%A8-%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%81%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%86%D9%88%D9%83-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85%D9%84%D

الحاججة، لايزر. (2023). نحو مصرف إسلامي وقفي. مجلة المثقال للعلوم الاقتصادية والإدارية وتكنولوجيا المعلومات، 9(1)، 13 - 50.

حشلاف، إيمان، و فطيمة الزهراء بغدالي. (2019). إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية. تيارات، الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون، رسالة ماجستير منشورة.

الحطاب، شمس الدين الرعيني. (1412هـ). مواهب الجليل في شرح مختصر خليل. الطبعة الثالثة، الناشر: دار الفكر.

حميودة، محيي الدين، وجميلة قارش. (2023). العلاقة التكاملية بين المصارف الاسلامية وشركات التأمين التكافلي. مجلة دراسات في المالية الإسلامية والتنمية، 4(2)، 130-146.

الخفاجي، علي أحمد، و بشار ذنون الشكرجي. (2018). تقدير المخاطر السوقية التي تواجه المصارف دراسة على عينة من المصارف الخاصة المسجلة في سوقي العراق وعمان لألوراق المالية. تنمية الراغبين، 37(119)، 73_84.

خليفة، جمال، و عبد القادر عبد الرحمن. (2022). أثر التمويل بالمضاربة والمشاركة على ربحية البنوك الإسلامية العاملة في الكويت خلال الفترة (2013-2019). *Revue Algérienne d'Economie et gestion*، 16(1)، 115 - 139.

خليفة، رزقي. (2017). إدارة المخاطر في التمويل الإسلامي: دراسة صيغة التمويل بالمشاركة. المؤتمر العلمي الدولي الأول: التحول وإدارة الخطر بالصناعة المالية الإسلامية (الصفحات 111-129). عمان: مركز السنايل للبحث وتطوير الموارد البشرية ومركز بيان للهندسة المالية الاسلامية بالسودان.

الداني، رشاد. (ابريل، 2016). المخاطر المصرفية وكيفية ادارتها. مجلة العدل، 18 (46)، 235-252.

دفا، فريزة. (2016). إدارة المخاطر المالية في البنوك الإسلامية - دراسة حالة لعدد من البنوك الإسلامية-. الجزائر: جامعة جيجل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مذكرة ماجستير.

الدوسري، غانم. (2011). الضوابط الفقهية المتعلقة بالربح. المملكة العربية السعودية: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المعهد العالي للقضاء، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير.

الرازي، محمد ابي بكر بن عبد القادر. (1986). مختار الصحاح. جدة: دار الثقافة الاسلامية.

راغب، محمد. وأحمد صقر، ووائل مصطفى. (2024). أثر المخاطر النظامية على الاستقرار المالي للبنوك "دراسة تطبيقية على عينة من البنوك المصرية خلال الفترة 2018 - 2022". مجلة جامعة الإسكندرية للعلوم الإدارية، 61 (3)، 425-475.

الرملاوي، محمد. (2015). الأرباح والفوائد في ميزان الفقه الاسلامي (دراسة تطبيقية معاصرة). مجلة كلية الشريعة والقانون، 1 (30)، 139_258.

زرقط، فايزة، و الأمين لباز. (2020). إدارة المخاطر في البنوك التجارية الجزائرية في ظل متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي ifrs7 "الأدوات المالية -الافصاحات-". مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، 13 (1)، 694-709.

ساجي، فاطيمة. (2022). إدارة مخاطر صيغ التمويل بالبنوك الإسلامية: دراسة تحليلية. مجلة البشائر الاقتصادية، 8 (2)، 75-92.

سالمي، ياسين. (2022). الإجارة التمويلية والإجارة المنتهية بالتمليك - دراسة مقارنة بين العقود التقليدية والإسلامية-. مجلة مجاميع المعرفة، 8 (1)، 257-276.

سايج، حمزة، و حكيم نشاد. (2021). الهندسة المالية الاسلامية المعاصرة وادارة مخاطرها "صيغة السلم أنموذجاً". مجلة المنهل الإقتصادي، 4 (1)، 245-258.

سلماني، هناء. (2023). إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية وفق مقررات بازل 3 - دراسة مقارنة -. الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، أطروحة دكتوراة.

سليمان، أحمد شوقي. (2017). المخاطر المحيطة بصيغة الاستصناع وكيفية الحد منها: حالة عملية. مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية (59)، 76-85.

شحدة، أحمد. (2018). التكيف الفقهي للحساب الجاري وأثاره. دراسات علوم الشريعة والقانون، 45(4)، 172-193.

الشريبي، محمد. (474/2). مغني المحتاج.

الشمري، ارشد عبد الامير، احمد ميري الحويزاوي، و حميد مجيد الموسوي. (2020). مخاطرة السيولة وعلاقتها وأثرها على سيولة وربحية المصرف الاسلامي. مجلة الفنون والادب وعلوم الانسانيات والاجتماع (57)، 349 - 386.

أبو شنب، شادي، وحاتم السقا، وحسين المشهراوي، ووديع نشوان، وأحمد عزام. (2020). أثر الربحية على إدارة الأرباح في الشركات الصناعية والخدماتية في سوق فلسطين للأوراق المالية. مجلة معهد العلوم الاقتصادية، 23(1)، 1095-1116.

الشهراني، محمد. (2021). التمويل التشاركي: صيغه، ومخاطره، ووسائل السيطرة عليها. مجلة العلوم الشرعية (60)، 155-270.

صاحب، رضا. (2024). تأثير مخاطر السوق على ملاءة رأس المال وفقاً لمتطلبات بازل (III) دراسة تحليلية لمصرف الموصل للتنمية والاستثمار للمدة (2008-2020). مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، 20 (عدد خاص)، 2203-2232.

صليحة، غريب. (2014). دور المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية. الجزائر: جامعة قاصدي مرباح _ ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، رسالة ماجستير منشورة.

صندوق النقد الدولي <https://www.imf.org/en/Home>

ضيف، سعيدة. (2019). إدارة مخاطر صيغ التمويل الإسلامية. مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، 3(2)، 26-47.

طارق الله، خان، و أحمد حبيب. (2003). إدارة المخاطر: تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية (المجلد 1). جدة- المملكة العربية السعودية: المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب.

طباخ، إلهام. (2019). أثر كفاية رأس المال على معدل العائد على حقوق الملكية في البنوك الإسلامية: دراسة حالة عينة من البنوك الإسلامية خلال الفترة الزمنية 2010 - 2016. *المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية*، 6(2)، 259 - 272.

طعيس، خالد محمد. (2023). تأثير المخاطر المالية على ربحية المصارف: دراسة لعينة من المصارف الخاصة الإسلامية في العراق للفترة الممتدة من (2019-2014). *مجلة الريادة للمال والأعمال*، 4(2)، 121-132. تم الاسترداد من <https://doi.org/10.56967/ejfb.v4i2.261>

طهراوي، أسماء، و عبدالرزاق بن حبيب. (2013). إدارة المخاطر في الصيرفة الإسلامية في ظل معايير بازل. *دراسات اقتصادية اسلامية*، 19(1)، 53-104.

العايزي، عبد الله بن عيسى. (2022). . تطبيق المؤشر الخالي من الخاطر (RFR) في عقود المرابحة والاجارة - دراسة فقهية. - *مجلة العلوم الشرعية*، 68(1)، 327-388.

عبد، ابتهاج، ومهدي الجبوري. (2024). دور المخاطر النظامية في التنبؤ في الصدمات المالية: دراسة تحليلية في القطاع المصرفي العراقي. *مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية*، 16(1)، 115 - 129.

عبد الرحمن، نجلاء، و تهاني الفارسي. (2020). أثر السيولة على ربحية البنوك التجارية في المملكة العربية السعودية للفترة 2010 - 2019. *مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية*، 4(12)، 109 - 132.

عبد الرسول، هند ضياء. (2018). تأثير بعض العوامل الداخلية على ربحية المصارف - دراسة مقارنة لعينة من المصارف التجارية بين اقليم كردستان ومحافظات الجنوب للفترة من 2010 - 2016. *مجلة جامعة جيهان - اربيل العلمية*، 149 - 173.

عبد الماجد، ضياء الدين عبد الباسط. (2021). محددات ربحية المصارف الإسلامية بالمملكة العربية السعودية. *مجلة جامعة شقراء للعلوم الإنسانية والإدارية* (15)، 135 - 158.

عبدالله، خالد أمين، و مروان سعيد ارشيدات. (2010). المخاطر المصرفية - اتفاق بازل الثاني: دراسة في قدرة المصارف التجارية الأردنية على تطبيق متطلباته. *مجلة دراسات مصرفية ومالية*، 16، 7-36.

عبد المنعم، هبة، وسفيان قعلول ، و عبد الكريم قندوز. (2020). تطبيق البنوك المتوافقة مع الشريعة لمتطلبات بازل. *III صندوق النقد العربي* (11).

العنبي، بند بن شارع بن خالد. (2011). المخاطر المصرفية: مفهومها وقياسها وإدارتها لدى المصارف الإسلامية. *مجلة الدراسات العربية*، 1(23)، 139-194.

عذافة، مظاهر، ومصطفى سهم. (2022). تأثير تطبيق المعيار المحاسبي الدولي 33 ربحية السهم الواحد في تخفيض المخاطر المالية غير النظامية / دراسة تطبيقية في عينة من الشركات التجارية الخاصة المدرجة في سوق العراق لأوراق المالية. *مجلة الإدارة والاقتصاد*، 47(134)، 145-159.

العروصي، محمد. (2017). مخاطر التمويل بعقد المراجعة. *المجلة المغربية للأنظمة القانونية والسياسية* (13)، 32-49.

عزوز، أحمد. (2022). تقييم ربحية البنوك الإسلامية باستخدام مؤشرات السيولة دراسة مقارنة لبنك البركة ومصرف السلام للفترة 2012 _ 2019. *مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية*، 6(1)، 320 - 331.

العشيبيات، سامي جمال عفاش. (2022). أثر مخاطر السيولة على المصارف الإسلامية: دراسة حالة المصارف الإسلامية الأردنية. *مجلة رماح للبحوث والدراسات* (63)، 137-154.

عفانة، حسام الدين. (2005). *كتاب فقه التاجر المسلم* (المجلد 1). بيت المقدس: المكتبة العلمية ودار الطيب للطباعة والنشر.

علي، كياس. (2016). دور التحليل المالي في تحديد الوضعية المالية للمؤسسة. الجزائر: جامعة عبد الحميد بن باديس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، رسالة ماجستير منشورة.

عمارة، نوال. (2009). إدارة المخاطر في مصارف المشاركة. مؤتمر الأزمات المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية (الصفحات 1-13). الجزائر: جامعة سطيف. تاريخ الاسترداد 18 شباط، 2024

أبو عمر، عدنان، و محمد الصباغ. (2022). عقد السلم وأحكامه وتطبيقاته المعاصرة: دراسة فقهية حديثة تأصيلية. *مجلة ريجان للنشر العلمي* (28)، 48-86.

عودة، أسماء عبد الجبار. (2022). إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية: أنواعها وتحليلها. *مجلة الجامعة العراقية*، 2(54)، 461-476.

عياش، زبير، و سناء العايب. (2019). تسيير مخاطر السوق بين مقررات بازل 2 واصلاحات بازل 3. *مجلة دراسات اقتصادية*، 6(2)، 86-107.

عيساوي، سيهام، فطوم حوحو، و زيد جابر. (2020). إدارة المخاطر التمويلية في البنوك الإسلامية: دراسة حالة بنك البركة الجزائري. *مجلة اقتصاديات المال والأعمال*، 3(4)، 39-55.

غازي، عبد الرحيم. (2016). المرابحة للأمر بالشراء: تأصيلها الفقهي وضوابطها الشرعية. *الغنينة*، 6(5)، 85-114.

الغافود، مختار عبد السلام. (2020). محددات مخاطر السمعة بالمصارف التجارية الليبية. *مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية* (15)، 222-259.

غربي، حمزة، وفاء جيلاحي. (2018). الصكوك الإسلامية، أنواعها وإدارة مخاطرها. *مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي - جامعة المسيلة* (3)، 136-148.

غربي، عبد الحليم. (2018). قياس وتوزيع الارباح في بنوك المشاركة على ضوء ممارستها المصرفية ومعاييرها المحاسبية. سطيف: جامعة فرحات عباس، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، أطروحة دكتوراة.

فتاح، دنيا. (2016). مخاطر تقلبات سعر الفائدة على السوق النقدية دراسة حالة السوق النقدية الجزائرية من 1990 الى 2013. *رسالة ماجستير*.

فتني، مايا. (2020). إشكالية تسيير مخاطر صيغ التمويل الإسلامي. *مجلة العلوم الإدارية والمالية*، 4(1)، 54-72.

الفواز، تركي. (2014). إدارة مخاطر الائتمان في البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية. *مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية*، 19(2)، 72-90.

الفيروز، مجد الدين. (2005). *المعجم الوسيط* (المجلد 8). بيروت: مؤسسة السالة.

فيشوش، حمزة. (2020). مصادر واستخدامات الأموال في المصارف الإسلامية. *مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية*، 5(1)، 110 - 120.

قارش، جميلة. (2012). ضوابط الربح وعوامل استحقاقه في الاقتصاد الإسلامي. *مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية* (26)، 19_48.

ابن قدامة، موفق الدين عبد الله. (620هـ). *المغني لابن قدامة*، مكتبة القاهرة، 1388هـ.

القرطبي، محمد بن أحمد الأنصاري. (2006). *الجامع لأحكام القرآن تفسير القرطبي*. الناشر: مؤسسة الرسالة.

قندوز، عبد الكريم.(2022). المشتقات المالية صندوق النقد العربي.1-25، (38)

قندوز، عبد الكريم أحمد. (2020). المخاطر المصرفية وأساليب قياسها. صندوق النقد العربي(5)، 1-134.

قنديل، صادق عطية. (2019). المخاطر في المصارف الإسلامية. مجلة إسرا الدولية للمالية الإسلامية، 10(2)، 59-99.

قنصوة، مها مصطفى. (2023). أثر استخدام المشتقات المالية على إدارة المخاطر في البنوك(دراسة حالة للبنك الأهلي خلال الفترة 2008 - 2018). مجلة التجارة والتمويل(1)، 1028-1068.

قواسمه، ثلجي خالد. (2019). مخاطر صيغ التمويل في المصارف الإسلامية العاملة جنوب الضفة الغربية ومعالجتها من الناحية القانونية. الخليل: جامعة الخليل، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي برنامج ادارة الأعمال، رسالة ماجستير.

كاظم، عبد المهيم، هلال درويش، و علي سنكري. (2023). المشاركة في المصارف الإسلامية. مجلة الجامعة العراقية، 1(61)، 650-656.

لمصادفة، المختار، و عبد القادر طمبو. (2019). إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية دراسة حالة مصرف السلام - الجزائر. الجزائر: جامعة أحمد دراية أدرار، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، أطروحة ماجستير.

مجموعة من المؤلفين، (1404هـ_ 1427هـ). الموسوعة الفقهية الكويتية. وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، دار السلاسل - الكويت.

مصطفى، عبد العظيم عبد الرحمن. (2016). مؤشرات الأداء المالي المبنية على الأرباح والمبنية على النقدية ودورها في التنبؤ بعوائد الأسهم. الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الدراسات التجارية، رسالة دكتوراة منشورة.

معطي، لبنى. (2017). مخاطر صيغ التمويل الإسلامي وتأثيرها على الاستقرار المالي للبنوك الإسلامية. دفاتر بوادكس السياسة الصناعية وتنمية المبادلات الخارجية(8)، 197-226.

ابن منظور. (1311هـ). لسان العرب (المجلد 3). بيروت: دار احياء التراث العربي.

مهجر، نور عبدالله. (2023). إدارة مخاطر الائتمان في المصارف التجارية التقليدية: أنواعها وتحليلها. أوراق ثقافية: مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، 5(26)، 488-502.

الموصلي، عبدالله بن محمود بن مودود. (1430هـ). الاختيار لتعليل المختار. تحقيق: الشيخ شعيب الأرنؤوط، الناشر: دار الرسالة العالمية. المجلد الثالث.

المومني، إسراء. (2021). إدارة مخاطر السّعر المرجعيّ في التّمويل الإسلاميّ - التّورق المدار أنموذجاً. -المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية. 17(3), 193 - 214.

المومني، إسراء موسى، و علي محمد موسى. (2021). التحوط من مخاطر تقلب أسعار الصرف باستخدام المراجحات المتقابلة في المصارف الإسلامية: دراسة فقهية. دراسات علوم الشريعة والقانون، 48(4)، 179-207.

نصري، رائد أبو مؤنس. (2016). مخاطر السمعة والالتزام بالشرعية في المصارف الإسلامية دراسة حالة على الاحتياطات في البنوك المركزية وكيفية تشكيل هيئات الرقابة الشرعية. مجلة علوم الشريعة والقانون، 43(1)، 219-232.

هوساوي، سلمى محمد بن صالح. (2015). بيع المراجعة للأمر بالشراء. مجلة الدراسات الإسلامية والبحوث الأكاديمية (59)، 581-620.

الوات، سكيّنة. (2016). التمويل بالمشاركة على ضوء البنوك الإسلامية التشاركية. مجلة المتوسط للدراسات القانونية والقضائية (2)، 119-131.

أبو وادي، رامي محمد. (2017). العوامل المؤثرة على ربحية المصارف الإسلامية الأردنية. مجله رياده الاعمال الاسلاميه، 2(2)، 22 - 32.

ولد بابيه، محمد الأمين. (اغسطس، 2019). المخاطر في المصارف الإسلامية. مجلة الفقه والقانون (82)، 77-87.

اليسير، أحمد. (2017). الربح المحاسبي والربح الاقتصادي في منشأة الأعمال دراسة تطبيقية على الشركة الوطنية للمقطورات. مجلة آفاق اقتصادية (5)، 155 - 190.

ثانياً: المراجع الأجنبية

Abdel-Razzaq, A. (2018). The determinants of Islamic banking profitability. Sydney: Doctoral dissertation, Western Sydney University.

Abu Hussain, H., & Al-Ajmi, J. (2012). Risk management practices of conventional and Islamic banks in Bahrain. *The Journal of Risk Finance*, 13(3), 215-239.

- Ali, Q., Maamor, S., Yaacob, H., & Gill, U. N. (2018). Impact of Macroeconomic Variables on Islamic Banks Profitability. *International Journal of Business Ethics and Governance*, 1(2), 1 - 16.
- Al-Shaer, B. (2024). Operational Lease Risk Management in Islamic Banks and Islamic Financial Institutions -A Comparative Study between Jurisprudence and Jordanian Law. *Kurdish Studies*, 12(2), 2571-2585.
- Aslam, M. K., Inamullah, & Ismail, M. (2016). Determinants Affecting the Profitability of Islamic Banks: Evidence from Pakistan. *International Journal of Operations and Logistics Management*, 5(2), 115 - 127.
- Chaitip, P., Chokethaworn, K., Chaiboonsri, C., & Khounkhalax, M. (2015). Money Supply Influencing on Economic Growth-wide Phenomena of AEC Open Region. *Procedia Economics and Finance*, 24, 108 - 115.
- Comité de Bâle sur le contrôle bancaire. (2016, Janvier). Exigences minimales de fonds propres en regard du risque de marché. *Banque des règlements internationaux*.
- Diab, A., Marie, M., Elgharbawy, A., & Elbendary, I. (2023). The effect of political risk and corporate governance on bank stability in the MENA region: Did the Arab Spring uprisings matter? *Cogent Business & Management*, 10(1), 1-17.
- Elgadi, E. M., & Pei-yi Yu, E. (2018). The profitability of Islamic banking in Sudan. *International Journal of Management Practice*, 11(3), 233 - 258.
- Hassan, R., & Ahmed, R. (2019). Internal Determinants of Islamic Bank Profitability: Evidence from Bangladesh. *International Journal of Economics and Financial Research*, 5(7), 171 - 176.
- Helmy, M. (2012). Risk Management in Islamic Banks. *ESLSCA Business School*, 1-62. Retrieved from <https://mpr.ub.uni-muenchen.de/id/eprint/38706>
- Idris, A. R., Asari, F. F., Taufik, N. A., Salim, N., Mustaffa, R., & Jusoff, K. (2011). Determinant of Islamic Banking Institutions' Profitability in Malaysia. *World Applied Sciences Journal*, 12, 1- 7.
- Noman, A. (2015). An Empirical Investigation of Profitability of Islamic Banks in. *Global Journal of Management and Business Research: C*, 15(4), 11 - 22.
- Nour Aldeen, K., Herianingrum, S., & Agawany, Z. (2020). Islamic vs. Conventional Banks in Syria: Analysis on Financial Performances. *Shirkah Journal of Economics and Business*, 5(1), 1 - 26.
- Odunayo, M. (2015). EVALUATION OF THE DETERMINANTS OF OPERATIONAL EFFICIENCY IN NIGERIAN DEPOSIT MONEY BANKS. *International Journal of Economics, Commerce and Management*, 3(2), 1 - 13.
- Quan, L. J., Ramasamy, S., Rasiah, D., Yee Yen, Y., & Devi Pillay, S. (2019). DETERMINANTS OF ISLAMIC BANKING PERFORMANCE: AN

EMPIRICAL STUDY IN MALAYSIA (2007 TO 2016). *Humanities & Social Sciences Reviews*, 7(6), 380 - 401.

Rahaman, M., & Akhter, S. (2016). Bank-Specific Factors Influencing Profitability of Islamic Banks in Bangladesh. *Journal of Business and Technology (Dhaka)*, 10(1), 21 - 36.

Tulsian, M. (2014). Profitability Analysis (A comparative study of SAIL & TATA Steel). *IOSR Journal of Economics and Finance*, 3(2), 19 - 22.

Wasiuzzaman, S., & Tarmizi, H. A. (2010). Profitability of Islamic Banks in Malaysia: An Empirical Analysis. *Journal of Islamic Economics, Banking and Finance*, 6(4), 53 - 68.

الملاحق

ملحق (أ)

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

عنوان الدراسة	ما تدور حوله الدراسة	ما يميز الدراسة الحالية
سحنون، 2021، إدارة مخاطر السوق في البنوك الإسلامية: دراسة مقارنة	قارنت هذه الدراسة بين البنوك الإسلامية والبنوك التجارية الجزائرية في التعرض للخاطر السوقية وبينت كفاءة كل نوع في ادارة هذه المخاطر.	تبحث هذه الدراسة في أثر المخاطر السوقية على الربحية في البنوك الإسلامية تحديداً ومقارنتها بالبنوك التقليدية داخل القطاع الفلسطيني.
العكيلي، 2021، العلاقة بين مخاطر السوق والربحية وأثرها في القيمة السوقية للمصارف_ دراسة تحليلية لعينة المصارف العراقية الخاصة	بحثت هذه الدراسة في العلاقة بين مخاطر السوق والربحية وبينت أثر هذه العلاقة على القيمة السوقية لأسهم المصارف العراقية الخاصة.	اختصت هذه الدراسة بالبنوك الإسلامية والتقليدية العاملة في فلسطين
المغني، 2019، المخاطر والربحية ونسب القيم السوقية بالبنوك الإسلامية المصرية "دراسة مقارنة مع البنوك التقليدية"	قارنت هذه الدراسة بين البنوك الإسلامية والتجارية المصرية من حيث التعرض لمخاطر السيولة والائتمان والتشغيل والسوق وأثرها على الربحية والقيم السوقية لهذه البنوك.	تفردت هذه الدراسة بالبحث في نوع واحد من المخاطر وهو المخاطر السوقية وأثرها على ربحية البنوك الإسلامية مقارنة بالبنوك التقليدية.
الخفاجي والشكرجي، 2018، تقدير المخاطر السوقية التي تواجه المصارف دراسة على عينة من المصارف الخاصة المسجلة في سوقي العراق وعمان للأوراق المالية	ركزت هذه الدراسة على تقدير خطر السوق في المصارف الخاصة لسوقي العراق وعمان ومقارنتها مع بعض.	تركز هذه الدراسة على بيان أثر مخاطر السوق على الربحية في البنوك الإسلامية.
البدير وآخرون، 2018، أثر المخاطر السوقية على معايير	ركزت هذه الدراسة على بيان أثر مخاطر السوق على معايير	تتمحور هذه الدراسة حول معيار الربحية وتأثير مخاطر

عنوان الدراسة	ما تدور حوله الدراسة	ما يميز الدراسة الحالية
الاستثمار: دراسة تطبيقية على عينة من المصارف الاسلامية في دول الخليج العربي في الفترة (2007_2016)	الاستثمار المتمثلة في معيار الربحية، ومعيار توظيف الاستثمار، ومعيار تلبية احتياجات العملاء.	السوق عليه.
جرودي و يوسف، 2017، إدارة المخاطر السوقية في المصارف الاسلامية	بحثت هذه الدراسة في المخاطر السوقية التي تشترك فيها البنوك الاسلامية مع التجارية والتي تنفرد بها حسب صيغ التمويل الاسلامية التي تتعامل بها وبينت كيفية ادارة هذه المخاطر لكل صيغة على حدى، وذلك من الناحية النظرية.	خصصت هذه الدراسة البحث في أثر المخاطر السوقية على ربحية البنوك الاسلامية بشكل عام، وذلك من خلال التحليل الاحصائي اعتماداً على البرامج المعدة لذلك ولم تتطرق لذكر اي من الصيغ الاسلامية في التحليل.
الأجنف والطالب، 2016، أثر المخاطر السوقية على ربحية المصارف الاسلامية العاملة في البحرين	قامت هذه الدراسة ببيان أثر المخاطر السوقية على ربحية عينة من البنوك الاسلامية العاملة في البحرين.	هذا البحث يختص بالبنوك الاسلامية والتقليدية العاملة في فلسطين.
Nagari & Manda, 2022, Market Risk on Bank Profitability: Evidence from Indonesian State-Owned Banks	تبحث هذه الدراسة في أثر نوعين من مخاطر السوق (سعر الصرف و سعر الفائدة) على ربحية البنوك الأندونيسية.	تناولت دراستنا أثر كافة مخاطر السوق (سعر الصرف و سعر الفائدة و سعر الاسهم) على ربحية البنوك الاسلامية مقارنة بالتقليدية في فلسطين.
Sari, et al, 2022, The Effect of Capital Adequacy, Market Risk, Credit Risk, Operational Risk and Liquidity on the Profitability (Case Study on Sharia Banks Registered in OJK Period 2010-2019)	ركزت هذه الدراسة على بيان أثر كل من ملائمة رأس المال، ومخاطر السوق، ومخاطر الائتمان، والمخاطر التشغيلية والسيولة على ربحية البنوك الاسلامية الاندونيسية.	في دراستنا اقتصرنا على بيان تأثير المخاطر السوقية على ربحية البنوك الفلسطينية.
Sondakh, et al, 2021, The effect of third-party funds, credit risk, market risk, and operational risk	قامت هذه الدراسة بالبحث في أثر كل من المخاطر الائتمانية والمخاطر السوقية والمخاطر	في حين اقتصرت دراستنا بالمخاطر السوقية وأثرها على ربحية المصارف العاملة في

عنوان الدراسة	ما تدور حوله الدراسة	ما يميز الدراسة الحالية
on profitability in :banking	التشغيلية على ربحية القطاع المصرفي بالاعتماد على عينة شاملة مكونة من ٥٤ بنكاً.	القطاع الفلسطيني.
Shivaani, Yadav and Jain,2015, Market Risk Exposure: Evidence from Indian Banking Industry	تبين هذه الدراسة أثر المخاطر السوقية على عوائد الاسهم في عينة من البنوك الهندية تتكون من 30 بنكاً، منها 16 من القطاع العام، و 14 من القطاع الخاص.	هذه الدراسة فقط للبنوك الاسلامية، وتبحث في أثر مخاطر السوق على الربحية من خلال اجراء مقارنة بين القطاعين الاسلامي والتقليدي وقد اخذت عينة الدراسة من البنوك الواقعة في فلسطين.
Chakroun, Sebai, & Gallali, 2014, Market risk in Islamic and conventional banks.	قامت هذه الدراسة بالمقارنة بين البنوك الاسلامية والتجارية من أجل تحليل حساسية هذه البنوك لمخاطر السوق، وقد تكونت عينة الدراسة من 51 بنك في الشرق الاوسط، منها 12 بنك اسلامي، و 39 بنك تجاري.	هدف هذه الدراسة هو بيان أثر مخاطر السوق على الربحية، واختصت فقط في قطاع البنوك داخل نطاق فلسطين.

ملحق (ب)

الجدول

جدول (11)

نتائج تقدير نموذج الآثار الثابتة (Fixed effect model) للمتغير التابع (معدل هامش الربح)

Prob.	t- statistic	Std. Error	Coefficient	المتغيرات
0.000	899.4	310.	470.	التغير في سعر الصرف
0.000	422.4	090.	310.	التغير في سعر الفائدة
0.000	566.4	440.	300.	التغير في سعر الاسهم
0.002	5.015	0.51	0.22	حجم البنك
0.049	3.996	0.27	0.31	اجمالي رأس المال

R-Square= 0.25, adjusted R-Square= 0.29, DW = 1.09
F-statistics= 7.05, Prob (F)= 0.00, S.E of regression= 3.57

* دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$). المصدر: إعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews

جدول (12)

نتائج تقدير نموذج الآثار الثابتة (Fixed effect model) للمتغير التابع (معدل الرفع المالي)

Prob.	t- statistic	Std. Error	Coefficient	المتغيرات
0.00	509.4	470.	130.	التغير في سعر الصرف
0.00	115.4	610.	370.	التغير في سعر الفائدة
0.00	587.4	550.	410.	التغير في سعر الاسهم
0.00	4.307	0.34	0.13	حجم البنك
0.00	4.255	0.41	0.19	اجمالي رأس المال

R-Square= 0.23, adjusted R-Square= 0.36, DW = 1.55
F-statistics= 6.67, Prob (F)= 0.00, S.E of regression= 3.70

* دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$). المصدر: إعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews

جدول (13)

نتائج تقدير نموذج الآثار الثابتة (Fixed effect model) للمتغير الكلي (الربحية)

Prob.	t- statistic	Std. Error	Coefficient	المتغيرات
0.00	5.457	0.03	0.69	التغير في سعر الصرف
0.00	6.074	0.02	0.90	التغير في سعر الفائدة
0.00	7.123	0.01	0.23	التغير في سعر الاسهم
0.00	4.561	0.11	0.31	حجم البنك
0.00	4.949	0.09	0.37	اجمالي رأس المال

R-Square= 0.22, adjusted R-Square= 0.971, DW = 1.34

F-statistics= 6.7, Prob(F)= 0.00, S.E of regression= 3.81

* دالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$). المصدر: إعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews

جدول (14)

نتائج تقدير نموذج الآثار العشوائية (Random effect model) لمتغيرات الربحية

Prob.	t- statistic	Std. Error	Coefficient	المتغيرات
8120.	091.0	60.0	300.	التغير في سعر الصرف
1150.	106.0	30.1	20.2	التغير في سعر الفائدة
0740.	1170.	20.0	30.0	التغير في سعر الاسهم
0.665	0.762	4.09	0.32	حجم البنك
0.731	0.572	4.44	0.22	اجمالي رأس المال

R-Square= 0.26, adjusted R-Square= 0.38, DW = 1.59

F-statistics= 7.43, Prob (F)= 0.00, S.E of regression= 3.22

* دالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$). المصدر: إعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews

جدول (15)

نتائج مصفوفة معاملات الارتباط لمتغيرات الدراسة

التغير في سعر الاسهم	التغير في سعر الفائدة	التغير في سعر الصرف		
**227. .025	**259. .000	**81.2 .000	Pearson Correlation Sig. (2-tailed)	معدل العائد على حقوق الملكية
334. .000	.290 .000	.411** .000	Pearson Correlation Sig. (2-tailed)	معدل العائد على الأصول
409. 000.	.094 .391	2**9.4 .001	Pearson Correlation Sig. (2-tailed)	معدل الكفاءة التشغيلية
.046 .515	.011 .000	6**1.3 .000	Pearson Correlation Sig. (2-tailed)	معدل هامش الربح
306. .000	**0.30 .000	.377 .001	Pearson Correlation Sig. (2-tailed)	معدل الرفع المالي
338. 000.	.322 .000	.412** .000	Pearson Correlation Sig. (2-tailed)	الربحية
**279. 000.	**298. .000	**361. .000	Pearson Correlation Sig. (2-tailed)	حجم البنك
**309. 000.	**351. .000	**510. .000	Pearson Correlation Sig. (2-tailed)	اجمالي رأس المال

* دالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$). المصدر: إعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews

جدول (16)

نتائج اختبار النموذج الأفضل من النماذج المقدره (Hausman test)

P- Value	قيمة الاختبار	الاختبار
000.0	6.116	اختبار (F) المقيد
0000.	49.657	اختبار Hausman

جدول (17)

نتائج تقدير نموذج الانحدار المجمع (Pooled regression mode) ببيانات البنوك الربوية

المتغير التابع (الربحية) البنوك الربوية					
VIF	P-Value	قيمة الاختبار (t)	الخطأ المعياري S.E	المعاملات المقدرة Coefficients	المتغيرات المستقلة
79.1	0.00	582.6	010.	0.68 **	التغير في سعر الصرف (X1)
68.1	0.00	445.4	0.02	0.56 **	التغير في سعر الفائدة (X2)
41.1	0.00	567.4	020.	0.45 **	التغير في سعر الاسهم (X3)
.131	0.00	3.661	0.19	0.31 **	حجم البنك (X4)
.621	0.00	3.826	0.14	0.38 **	اجمالي رأس المال (X5)
-	0.00	451.5	030.	2.34 **	constant

R-Square= 0.22, adjusted R-Square= 0.956, DW = 1.34

F-statistics= 6.9, Prob(F)= 0.00, S.E of regression= 3.65

* دالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.01 = α)، ** دالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05 = α) *** دالة إحصائية

عند مستوى الدلالة (0.001 = α). المصدر: إعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews

جدول (18)

نتائج تقدير نموذج الانحدار المجمع (Pooled regression mode) ببيانات البنوك الإسلامية

المتغير التابع (الربحية) البنوك الإسلامية					
VIF	P-Value	قيمة الاختبار (t)	الخطأ المعياري S.E	المعاملات المقدرة Coefficients	المتغيرات المستقلة
22.1	0.00	3.339	0.16	0.34 *	التغير في سعر الصرف (X1)
39.1	0.00	3.342	0.58	0.16 **	التغير في سعر الفائدة (X2)
67.1	0.00	3.554	0.07	0.21 **	التغير في سعر الاسهم (X3)
.131	0.00	3.571	0.60	0.19 **	حجم البنك (X4)
.771	0.00	3.300	0.09	0.26 **	اجمالي رأس المال (X5)
-	0.00	4.541	0.12	2.79 **	constant

R-Square= 0.22, adjusted R-Square= 0.968, DW = 1.34

F-statistics= 6.6, Prob(F)= 0.00, S.E of regression= 3.44

* دالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.01 = α)، ** دالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05 = α) *** دالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.001 = α). المصدر: إعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews

جدول (19)

نتائج اختبار (LM TEST) للمتغير التابع (الربحية)

P-value	القيمة الحرجة	قيمة الاختبار	المتغيرات
0.063	3.84	3.45	التغير في سعر الصرف
0.291	3.85	1.12	التغير في سعر الفائدة
0.401	5.99	4.23	التغير في سعر الاسهم

* دالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05 = α). المصدر: إعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews

جدول (20)

نتائج اختبار (GMM) لنماذج الدراسة

P-value	قيمة الاختبار	الاختبار
000.0	59.226	اختبار Hansen-J Statistic

* دالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$). المصدر: إعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews



An-Najah National University
Faculty of Graduate Studies

**THE IMPACT OF MARKET RISK ON THE
PROFITABILITY OF ISLAMIC BANKS
OPERATING IN PALESTIN: COMPARATIVE
STUDY BETWEEN ISLAMIC AND
CONVENTIONAL BANKS**

By
Ansam Allan

Supervisor
Dr. Alaa Razia

**This Thesis is Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree
of Master of Islamic Finance, in the Faculty of Graduate Studies, An-Najah
National University, Nablus, Palestine.**

2024

THE IMPACT OF MARKET RISK ON THE PROFITABILITY OF ISLAMIC BANKS OPERATING IN PALESTINE: COMPARATIVE STUDY BETWEEN ISLAMIC AND CONVENTIONAL BANKS

By
Ansam Allan
Supervisor
Dr. Alaa Razia

Abstract

This study aimed to investigate the influence of market risks on the profitability of Islamic banks operating in Palestine, while also providing a comparative analysis with conventional banks to ensure the accuracy of the results. An inductive approach was utilized in the theoretical section (Chapter One), whereas a statistical method was employed in the practical section to quantify market risks, which were represented by exchange rates, interest rates, and stock prices. The study assessed the impact of these market risks on five profitability indicators: return on assets (ROA), return on equity (ROE), operational efficiency, financial leverage, and profit margin. Additionally, the analysis included two control variables: bank size and total capital.

The study population comprised banks operating in Palestine, from which a sample of 13 Palestinian banks was selected, including two Islamic banks and eleven conventional banks. The requisite data were obtained from the financial statements published on the official websites of these banks. The necessary equations were formulated, and the data were subjected to statistical analysis using EViews software. Three statistical models were utilized: the pooled regression model, the fixed effects model, and the random effects model.

The findings indicated a statistically significant effect (at $\alpha \leq 0.05$) of market risks—including fluctuations in exchange rates, interest rates, and stock prices—on return on equity (ROE), return on assets (ROA), operational efficiency, profit margin, and financial leverage in Islamic banks operating in Palestine. Furthermore, a significant influence (at $\alpha \leq 0.05$) of the control variables, specifically bank size and total capital, was identified on profit margin and financial leverage. However, no significant effect was detected on ROE, ROA, or operational efficiency within these banks.

In light of these findings, the study recommends that Islamic banks prioritize the development of comprehensive risk management strategies. Additionally, it is advisable for these institutions to invest in improving operational efficiency by adopting modern technologies and implementing process automation. Furthermore, Islamic banks should utilize advanced financial analysis techniques to evaluate the effects of market risks on various financial indicators.

Keywords: Islamic banks, market risks, profitability.